ظاهرة الإضافة في اللغة
وأحكامها في العربية

أ.د/ صلاح عبد العزيز علي السيد

أستاذ و رئيس قسم اللغويات
في كلية اللغة العربية بالمنصورة

١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الإضافة وأنواعها

الإضافة في اللغة

إذا نظرنا في كتب اللغة إلى مدلول كلمة الإضافة،وما تفيده من معان، وجدنا أنها تدل علي ما يلي:

في كتاب" جمهرة العرب [١] " لابن در يد يشير إلى أن الإضافة عمل مركب يأتي من إضافة شئ إلى آخر ،فيتحقق من ذلك الإسناد، وهو نوع من الإسناد الجزئي أو الفرعي . قال " وكل شئ أسند منه إلى شيء فقد أضفته إليه "

قال الشاعر ــ امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارى جديد مشطب

يقصد الشاعر : أنه لما دخل هذا البيت أسند ظهره هو ومن معه إلى كل رجل منسوب إلي الحيرة.

وفى أساس ا لبلاغة يقول الزمخشرى[٢]: وضافت الشمس، وضيفت، و تضيفت : مالت إلى الغروب

---

(١) لابن دريد ٣/٩٨ ط الهيئة العامة .

(٢) أساس البلاغة ٣٨١ ط الهيئة العامة.

وقال بشير :

طاو برملة أورال تضيفة إلى الكناس عشيٌّ بارد صرد

أي: أماله إليه ثم قال :وأضفت ظهرك إلى الحائط أماله و أسنده

قال الشاعر :وهو امرؤ القيس {البيت: فلما دخلنا الخ }

ومن المجاز :أضاف إليه أمرا إذا أسنده إليه واستكفأه و فلان أضيفت إليه الأمور .

وقال في مختار الصحاح[1] :

"ضافه" أضاف الشيء إلى الشيء أماله وإضافة الاسم إلى الاسم معروفة.

ومن ذلك يتضح لنا أن الإضافة عند اللغويين هي مطلق الإسناد ويتبين لنا أن ذلك عمل تركيبي يتأتى من شيئين أضيف أحدهما الى الآخر ومال إليه وان بينهما صلة ومناسبة.

أما عند النحاة :فيرون أنا الإضافة أمر معنوي جزئي يأتي من إضافة اسم إلى آخر ليكمله تكملة جزئية بعقد صله بين المضاف والمضاف إليه المجرور دائما، سواء كان مفردا نحو تاج الدين أم جملة بالنظر الى مصدرها

---

(١) ٣٨٦ ط وزارة المعارف .

فهي بمنزلة المفرد في الحقيقة مثـــل قولـــه تعـــالى ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾[١]

ويحددون معناها بأنها نسبة تقييدية ،تقتضي إضافة اسم إلى غـــيره، على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين [٢] أوما يقوم مقامه .

وذلك بإضافة الاسم إلى اسم آخر، من غير فصل بينهما، بحيث يكون الثانى من تمام الأول ويتحولان بـــهذا الامتزاج القوى إلى ما هو كالكلمة الواحدة، في قوة الالتصاق فلا فصل بينهما إلا بظروف قاهرة، وتغيير هـذه النسبة التقييدية، بالإضافة بأدنى ملابسة بين المضاف والمضاف إليه، يقـول السيوطي [٣] " وتصح بأدنى ملابسة كقوله تعالى ﴿لم يلبثوا إلا عشـية أو ضحاها﴾[٤] لما كانت العشية والضحى طرفي النهار، وصحـــت إضافـــة أحدهما إلى الآخر، وقولهم : كوكب الخرقاء . أضيف إليها، لأنها كـــانت تنتبه وقت طلوعه " .

ومعنى ذلك صحة إضافة أي اسم إلى آخر لأى رابطة بينهما، بحيـث يكتسبان بـــهذه الإضافة اتصالا وامتزاجا، يجعلـــهما في قـــوة الكلمـــة الواحدة.

---

(١) المائدة الآية ١١٩ .

(٢) التصريح ٢/٢٤ والصبان ٢/٢٣٧.

(٣) الهمع ٢/٤٦.

(٤) النازعات ٤٦.

وإنما كان المضاف اسما [١]، لأن الإضافة تفيد تعريف المضاف، والفعل لا يتعرف فضلا عن أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقامه، والتنوين أو النون خاص بالاسم وكذلك المضاف إليه، لأنه محكوم عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء، وأما الإضافة إلى الفعل وهي تأتي في العربية مثل قوله تعالى ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ [٢]، ونحو قوله تعالى ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾ [٣]، ونحو قول العرب " اذهب بذي تسلم " فذي هنا بمعنى صاحب، وقد أضيفت شذوذا إلى الفعل . فهذه الجمل في حكم المضاف إليه المفرد وهي في تأويل المفرد بعد أداه سابكة [٤]، فيؤتى بمصدر هذا الفعل مضافا إلى فاعله في الجملة الفعلية أو في مبتدئه في الجملة الاسمية، ومع أن القصور فيها هو المفرد، ولكنها تزيد على ذلك بالدلالة على مضي الزمان، أو حاليته أو استقباله وبتجدده إن كانت الجملة فعلية، أو الثبوت والدوام إن

---

(١) أوضح المسالك ٣/٨١، ٨٢.

(٢) البقرة ١٤٩ .

(٣) الذاريات ١٣ .

(٤) النحو الوافي ٣/٧٤/٧٣ .

استقباله وتجدده إن كانت الجملة فعلية، أو الثبوت والدوام إن كانت جملة اسمية، وذلك من صورة الجملة، فهي أبلغ في المعنى من الإضافة إلى المفرد.

ما يحذف للإضافة من المضاف :

إن الإضافة تقتضي أمورا لابد من مراعاتها عند الإضافة في المضـــاف وذلك بالحذف وهي :

أولا :

التنوين : بنوعيه : الظاهر والمقدر نحو كتاب، رجل، عالم، وهذه أسماء متصرفة، والتنوين فيها ظاهر، ونحو دراهم، مساجد، منائر، وهي ممنوعة من الصرف في جمعها، وكانت مصروفة قبل الجمع، فيحذف هـــذا التنويـــن المقدر فقول : كتاب محمد، ورجل العلم، وعالم البلد، بحـــذف التنويـــن الظاهر، ونحو دراهم الرجل، ومساجد المدينة، ومنـــائر الميناء . بحـــذف التنوين المقدر فيها .

(والسر في حذف تنوين المضاف) : أن التنوين يدل على الانفصـــال، والإضافة تدل على الاتصال، فلا يجمع بينهما . كما ذكره الشيخ خـالد[1] في التصريح، وذكر الشيخ يس[2] السر في ذلك : بأن التنويـــن كلمـــة، والإعراب حركة، وهو صوت يحدث على الحرف، وكيفية تحدث لـــه في

---

(١) جـ٢ صـ٢٤ .

(٢) المصدر والصفحة السابقة .

حالة النطق به مدرجا أي فلا يجمع بينهما وذكر أن ابن هشام سجله في التذكرة بقوله :(إن قيل : لم حذف التنوين في الإضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعاني فهو كلمة كواو العطف، وباء الجر، فلا يفصل به بين ما جعلا كالشيء الواحد) .

و قد علل الرضى [1] ذلك بقوله : وانما حذف التنوين أو النون، لأنهما دليل تمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التصريف أو التخصيص، حذفوا من الأولى علاقة تمام الكلمة .

وإذا ثبت حذف التنوين عند الإضافة في الأسلوب العربي وهو أقوى شاهد، وأعظم دليل، فيكون هو الفيصل في القضية قال تعالى﴿ذكر رحمة ربك عبده زكريا﴾ [2] فلقد توالت الإضافات في الآية الكريمة، وحذف التنوين من كل مضاف وهو، ذكر، رحمة، رب، عبد . وهكذا.

ثانيا :

ويحذف كذلك ماقام مقام التنوين من نوني المثنى وجمع المذكر السالم نحو قوله تعالى ﴿ تبت يدا أبا لهب وتب ﴾ [3] ونحو قوله تعالى﴿والصابرين

---

(١) شرح الكافية ٢٧٣/١ .

(٢) مريم الآية الثانية.

(٣) المسد الأولى .

على ما أصابهم والمقيمي الصلاه ﴾ [١] . وكذلك ما أشبه كل منهما نحو : " هذان اثنا زيد و عشرو عمر " لأن شبيه الشيء يعطى حكمه، فتحذف النون من العددين اثنان، وعشرون وما أشبههما، لأنهما ملحقتان بالمثنى وجمع المذكر السالم فيعطيان حكم أصلهما .

قال ابن هشام [٢] و لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو : ﴿ بساتين نريد ، وشياطين الإنس ﴾ [٣] وذلك لأن حركة الإعراب وقعت بعد آخر الكلمتين من غير فاصل، فالحركة فيها بعد النون، أو أن الإعراب قارن الآخر وعلى كليهما، فليست النون فيهما تالية للإعراب وفي ذلك يقول ابن مالك :

نونا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا[٤]

ثالثا :

ويحذف من المضاف (أل) التعريفية في الإضافة المعنوية، التي تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه نحو : علم البلاد، رسول السلام . خير الأمة وذلك لأن المضاف بأل يكون معرفة، ولا تضاف معرفة إلى أخرى، مع

---

(١) الحج ٣٥ .

(٢) أوضح المسالك محى الدين ٣/٨٤ .

(٣) الأنعام ١١٢ .

(٤) الألفية صـ٣٦ باب الإضافة .

بقاء تعريفها وإلا صارت الإضافة عبثا بلا فائدة، ويعلل ذلك الصبان[١] بقوله: لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد " ويقول ابن يعيش[٢]: اعلم أنك لا تضيف إلا نكرة نحو : غلام زيد، وصاحب عمرو، لأن الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص، لأن المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة، وتخصيصا إن كان نكرة " . ويقول الزمخشرى[٣] : قضية الإضافة المعنوية يجرد لها المضاف من التعريف، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس و استعمال الفصحاء.

قال الفرزدق :

مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار[٤]

وقال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والرسوم البلاقع[٥]

---

(١) ٢/٢٤٧.

(٢) شرح المفصل ٢/١٢٢.

(٣) المصدر السابق صـ١٢١ .

(٤) البيت من الكامل وهو للفرزدق يرثى زيد بن المهلب وهو فى المفصل ٢/١٢٢ والتصريح ٢/٢١ وأوضح المسالك ٣/٦١ واشاهد فيه خمسة الأشبار. حيث جرد العدد (خمسة) من أل عند إضافته للأشبار.

(٥) البيت لذى الرمة: وهو من بحر الطويل: أنظر الكتاب شرح المفصل ٢/١٢٢ والأثافى القدر البلاقع: جمع بلقع وهى الأرض الخالية من السكان والشاهد فى: ثلاث الأثا فى حيث جرد المضاف من أل.

قال في شرح المفصل [١] ردا على إجازة الكوفيين، لإضافة الثلاثة الدراهم وإنما ذلك شيء رواه الكسائي، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي : أن قوما من العرب يقولون غير فصحاء، و لم يقولوا: النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس " .

وبذلك يظهر لنا أن الفصيح في استعمال العرب حذف (أل) المعرفة من المضاف، وذلك في الإضافة المعنوية، فلا نقول : الرجل البلد، العلم الواسع، على الإضافة أما العلم فلجواز إضافته يجب تنكيره للعلة السابقة قال الرضى [٢] : " شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف، فإن كان ذا لام حذف لامه، وإن كان علما نكر بأن يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله[٣] :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات، لتعذر تنكيرها.لأن الأهم من الإضافة المعرفة تعريف المضاف، وهو حاصل بالمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل .

وللرضى رأي خاص في ذلك حيث أجاز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا اختلف اللفظان بأن أضيف إلى ما اتصف به معنى نحو : زيد الصدق بدليل قول العرب : زَيدُ الخيلِ، مُضَرُ الحمراءِ، أَنْمارُ الشاءِ .

---

(١) شرح المفصل ١٢١/٢ .
(٢) شرح الكافية ٢٧٤/١، ٢٧٥ .
(٣) البيت من الطويل لرجل بن طيء انظر الصبان ٢٤٢/٢ والكافية٢٧٤/٢ .

وأرى: أن ذلك الرأي : سديد و أن نحا فيه نحوا كوفيا، فإن السماع أقوى شاهد على ذلك، فلا مانع منه، لأن العربية يجب أن توسع روافدها، لتناسب متطلبات العصور.

وأما الإضافة اللفظية فيجوز دخول أل عليها نحو الضاربُ الرجلِ، والجعدُ الشعرِ والضاربا البطل، والفاهمو الدرس وسيأتي تفصيل ذلك

رابعاً :

وقد يحذف-أيضا من المضاف هاء التأنيث جوازا إذا أمن اللبس من مذكر أو جمع كقوله تعالى ؛ و إقام الصلاة؛ و إيتاء الزكاة؛ فحذف التاء من(إقامة) و قال الشاعر :

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا [1]

فحذف التاءْ من (عدة) . قال الرضى [2] : وقولهم " أبو عذرهدو لا يقاس على ذلك، وقالوا : إن الغراء يقيس على ذلك " فحذف التاء من (عذرتها).

قال ابن عقيل[3] : وقد تزال معه التاء كقراءة بعضهم (لأعدوا له عُدَّه)

---

(١) البيت من البسيط لأبي أمية بن العباسى بن عتبة: انجردوا: ويروى "انصرموا" بمعنى: بعدوا والشاهد فيه:عد الأمر: حيث حذف تاء عدة للإضافة انظر أوضح المسالك ٤٠٧/٤ .

(٢) شرح الكافة ٢٧٣/٢.

(٣) المساعد ٣٣٠/٢ والآية من التوبة ٤٦ .

وأري : أن هذه التاء للتخفيف عند الإضافة الأولى أن تحذف، إذا لم يـود حذفها إلى إبهام والقياس نحو : ثمره، خمسـه، وأن حذفـها قيـاس مطرد[١].

هذا ويجب أن يعرب المضاف السابق على حسب موقعه في الجملـة فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو خبرا .

حكم المضاف إليه وسر ذلك

لابد أن يكون المضاف إليه اسما مجرورا دائما لفظا مثل قوله تعـالى ﴿فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم﴾ [٢] (فالعرش) مضاف اليه مجرو لفظا، ونحو :

قوله تعالى : ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها ،ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾ [٣] (فها) (وهم) مضاف إليه في محل جر وهما مبنيان، ونحـو : ﴿إن الله فالق الحب والنوى﴾ . [٤]

وقد اختلف علماء النحو في عامل الجر في المضاف إليه على أقوال :

---

(١) الصبان ٢/٢٣٧.

(٢) المومنون ١١٦ .

(٣) المومنون ١٠٠ .

(٤) الأنعام ٩٥ .

أولا : سيبويه و الجمهور أن المضاف إليه مجرور بالمضـــاف ؛لاتصـــال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله . [١]

ويوضح السيوطي [٢]ذلك بقوله : " وإن كان القياس إن لا يعمـل في الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظ له في عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع و أضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويـــدل لـــه اتصـــال، الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها "

اعتراض الرضى :

وبورد العلامة أبو الحسن [٣] اعتراضا وجيها بقولـــــه : إن قلنـــا إن العامل هو المضاف لأن الاسم على ما قال أبو علي في هذا البـلب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل فإذا لم يكن حرف فكيـــف يئوب الاسم عنه " .

ولكن الواقع أن اعتراض الرضى يتأتى في الإضافـــة اللفظيـــة، أمـــا المعنوية، فإن تجريد المضاف فيها من التنوين أو النون لأجل الإضافـة، واتصال الضمائر به دليل على انه العامل، ويحمل المضاف الوصف مع أنه على نية الانفصال على المضاف الحقيقي .

---

(١) التصريح ٢/٢٤ والصبان ٢/٢٣٧ .

(٢) الهمع ٢/٤٦ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٧٢ .

ثانيا :

أن الجار هو الإضافة . وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

والإضافة معنى وهي المقتضية لوجود هذا التركيب، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضي"[١].

ثالثا :

الجار للمضاف إليه، هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام، وهو رأي الزجاج [٢] ولكن التحقيق : أن الإضافة في أساليبها المختلفة ليست على معنى اللام دائما حتى يكون الجر بهذا المعنى، وهل لا يجر إذا كانت الإضافة على غير هذا المعنى .

رابعا :

يرى بعض الأعلام أن الجر بحرف الجر المقدر ،وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه، وصيرورته عوضا عنه في اللفظ، ونظير ذلك واو رب[٣] ونحوها .

وقد شرح هذا الرأي ابن يعيش، وأيد فيه رأي الزمخشري .

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ١١٧/٢ وعدة المسالك ٨٤/٣ .

(٢) الصبان ٢٣٧/٢ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ١١٧/٢ وعدة مسالك محى الدين ٨٤/٣ .

ولكن التنظير بواو رب غير سديد، فحرف قد ناب عن حرف، ولكن الاسم كيف ينوب عن الحرف، وإذا كان المضاف نائبا عن حرف الجر، متعلق ؟؟ .

معاني الإضافة في الأسلوب العربي

إذ نظرنا في الأسلوب العربي، للكلمات المضافة إلى غيرها وجدناها تدور على هذه المعاني . فمثلا : يقول الله تعالى : ﴿بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله﴾ (١) نجد أن إضافة كلمة (مكر) إلى الليل و النهار . وهما ظرفان و الظرف على معنى (في) قد أفادت منه الظرفين، فهي على معنى (في) وقول الله تعالى أيضا : ﴿يا صاحبي السجن﴾ (٢) . فالسجن : مكان للصاحبين فالإضافة أيضا على معنى "في" وهذا يأتي إذا كان المضاف إليه ظرفا.

ويقول الله : ﴿ عليهم ثياب سندس خضر وإستبرق ﴾ (٣) .فإضافة ثياب إلى سندس على معنى من وقد صرح بها القرآن فقال ﴿ يحلون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من إستبرق ﴾(٤) فالمضاف بعض المضاف إليه و صالح للاختبار به عنه . فالثياب بعض السندس، ويمكن أن

---

(١) سبأ ٣٣ .
(٢) يوسف ٣٩،٤٠ .
(٣) الدهر ٢١ .
(٤) الكهف ٣١ .

نقول أن الثياب سندس، ونحو ذلك باب خشب ،وكرسي حديد، وخـــاتم ذهب ،

ويدخل في ذلك أيضا : إضافة العدد نحو : أربعة كتب، والمقدار نحو: لي قيراط قمح . قال الرضي [١] : " وأما قولك ثلاثة دراهم، و راقود خـل فإنما كتبت فيه بالمقدار عن المقدر، كما يجيء في باب العدد، فالثلاثة هـــي الدراهم والراقود هو الخل، ومن ثم نقول :دراهم ثلاثة، وخـــل راقـــود، وثوب ذراعان وإن كان المقدار في أصل الوضع غير المقدر به . فالإضافـــة إلى كل ما سبق على معنى (من).

وإذا نظرت كذلك إلى قوله تعالى: ﴿والتين والزيتون وطور سينين﴾ [٢] وقال تعالى﴿ يد الله فوق أيديهـم ﴾ [٣] ،وقال تعالى ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله﴾ فترى أن الإضافة في (طور سينين، يد الله، يوم الجمعة) على معنى اللام . فليس الثانى فيها جنسا للأول ولا ظرفا، وإذا كانت الإضافة كذلك : تكون على معنى اللام . (ملكا واختصاصا) وقد تلحظ في بعض أمثلة اجتماع معنى حرفين نحو حصير المسجد، قنديـل المنزل . بمعنى اللام أو في باعتبار الثاني ظرفا للأول، فلا مانع من ذلك .

---

(١) شرح الكافية ٢٧٣/١ .

(٢) التين ١ .

(٣) الفتح ١٥ .

أنواع الإضافة

تنقسم الإضافة في الأسلوب إلى قسمين :

أ ـــ إضافة معنوية

ب ـــ إضافة لفظية

و إليك بيان كل نوع :

أولا : الإضافة المعنوية

هي التي تفيد المضاف تعريفا إذا كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصا إذا كان نكرة نحو : ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ (١)، ونحو :﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾ . (٢) ونحو قول الشاعر

إن وجدي بك الشديد أراني عاذرا فيك من عهدت عذولا(٣)

فأنت ترى أن رب أضيفت إلى المعرفة (العاملين) فاكتسبت منها التعريف فأصبحت معرفة، ونحو :(تربص) نكرة شائعة في أفراد جنسها،

---

(١) الفاتحة ١.

(٢) البقرة ٢٢٦.

(٣) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله انظر معجم الشواهد صـ٢٧٥ والشاهد فيه وحدى . فهو مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف، فلذلك وصف بالمعرفة، وهو الشديد انظر شرح الأشموني ٢٤٢/٢.

فلما أضيفت إلى النكرة (أربعة) خصصتها وقللت شيوعها ومثل ذلك إضافة أربعة إلى أشهر، فالإضافة إلى النكرة أفادتها التخصيص، أما إضافة المصدر : (وجد) إلى ياء المتكلم فتجعله معرفة وبذلك سميت معنوية :

لأنه أفادت الغرض المعنوي الذى يراد منها تحقيقه وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، و أيضا لتضمنها حرف من حروف الجر الثلاثة السابقة .

وتسمى محضة :

لأن بين طرفيها قوة اتصال وارتباط، وليست على نية الإنفصال، فلا يفصل بين طرفيها ضمير مستتر، يكون كالفاصل بين المضاف والمضاف إليه .

وتسمى حقيقية :

لأنها تؤدي للمضاف تعريفا أو تخصيصا على سبيل الحقيقة لا المجاز، ولا التعديد، و لا الحكم .

ويدخل في الإضافة المعنوية أيضا وتفيد المضاف تخصيصا فقط الكلمات المتوغلة في الإبهام نحو : شبهك ،ترِبك، حدَثك، ندك، شوعك، حسبك، مثلك ،غيرك، إذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة فإن أريد كمالهما لشخص أو أضداد هاله فقد تعين و أفاد التعريف .

قال صاحب التصريح : نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد، وتخصيصه به : إن كان نكرة كغلام امرأة . وهذا النوع هو الغالب، ولذلك صدر به الكلام، فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر، فالأول يؤثر في الثاني الجر، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص، ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة، وقسم لا يقبله أصلا فالأول ضابطة : أن يقع موقع ما لا يكون معرفة . نحو : رب رجل وأخيه ، وجاء وجده وكم ناقة وفصيلها، فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة، لأن (رب) وكم لا يجران المعارف، والحال لا يكون معرفة، فالإضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف، والثاني : ضابطه أن يكون المضاف متوغلا في الإبهام نحو : غير، مثل إذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لإكمالها من كل وجه " أي و إلا تعرفت الإضافة، وصلو المضاف معرفة بها، لتعيينه بهذا القصد . قال : وذهب سيبويه [1] و المبرد : إلى ان سبب تنكيرها : أن إضافتها للتخفيف لمشابهتها اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك، ومثلك بمعنى : مغايرك، ومماثلك .

ويعلل العلاقة الرضى [2] : سر التعريف مع المعرفة ن والتخصيص مع النكرة بقولة : " وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة، لأن وضعها لتفيدان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية، ليست للباقي معه مثلا إذا قلت : غلام زيد راكب، ولزيد غلمان كثيرة . فلابد أن تشير به إلى

---

(١) التصريح ٢/٢٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٧٤ .

غلام من بين غلمانه مزية خصوصية بزيد، إما بكونه أعظم غلمانه أو اشهر بكونه غلاما له، دون غيره أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب، و بالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان، وكذا كان نحو ابن الزبير، وابن عباس قبل العلمية هذا أصل وضعها، ثم قد يقال : جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين " وبذلك أوضح الرضى سر تعريف المضاف النكرة من إضافته للمعرفة، وأن الإضافة لها مزية وخصوصية وشهرة، ثم فرق بين الإضافة في اللفظ [1]، وتقدير اللام حيث جر بها المضاف إليه في نظره بقوله " فلا تظنن من إطلاق قولهم : في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام أن معناه، و معنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين، ومعنى غلام زيد . الغلام المعين من غلمانه إن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد "

كما تفيد الإضافة تخصيصا مع النكرة نحو قولك : غلام رجل تخصص من غلام امرأة "

إضافة الأسماء المتوغلة في التنكير

الأسماء المتوغلة في الإبهام هل تؤثر فيها الإضافة، وتحد إبهامها، وتقلل دائرة شيوعها فتتخصص، ويكاد يجمع علماء النحو على أن هذه الأسماء لا تتعرف، وانما تتخصص، اذا أريد بها مطلق معناها و يعلل سر عدم تعريفها على وجهات نظر مختلفة .

---

(١) المصدر السابق الصفحة السابقة .

فيقول الرضى [١] رحمه الله " وإنما لم يتعرف، لأن مغايرة المخـــاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى، إذ كل مـــا في الوجـــود إلا ذاتـــه موصوف بهذه الصفة، و كذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بلى نحو " مثلـك " أخص من " غيرك " لكن المثلية أيضا يمكن أن تكون مـــن وجـــوه مـــن الطول، و القصر، والشباب، والشيب، والسواد، والعلم وغير ذلك ممـــا لا يحصى " .

ويرى ابن السري [٢] : أن " غير " تتعرف إذا أضيفت إلى معرف لـه ضد واحد فقط مثل :

الحركة غير السكون، و أما قوله تعالى [٣] :﴿غيرالمغضوب عليهـم﴾ فهي صفة ﴿الذين أنعمت عليهـم﴾ لأن النوع الأول ليس ضد الثاني حـتى يتعرف بالإضافة، وكذلك " مثل " إذا تحددت المثليـــة في شـــيء معـــين كالعلم ،أو الكرم، أو الثقافة، أو نحو ذلك فقلت : حضر مثلـــك كـــان معرفة، لقصد المماثلة في شيء محدد معين، وكل شيء تلخص لك بصيغـة في المماثلة كان معرفة .

---

(١) شرح الكافيه ١/٢٧٥ .

(٢) المصدر السابق الصفحة السابقة .

(٣) الفاتحة ٧ .

وقال أبو سعيد [١] : في " مثلك وغيرك " وما في معناهمـــا إنهـــا لم تتعرف، لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله أي مماثلك، ومشابهك، ومغايرك " والإضافة على ذلك تكون لفظية، لما فيها من معنى الاســـتمرار والإطلاق .

وقد أيد هذا الرأي ابن السراج [٢] واعتراض على ابن الســـرى في رأيه السابق بقوله تعالى [٣] : " نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل "

وغير هنا تفيد الضد والمغايرة، و لم تتعرف وبقول الشاعر :

إن قلت خيرا قال شرا غيره أو قلت شرا مده بمداد [٤]

وقد أجاب عنه الرضى بقوله [٥] : بأن " غير " على البدل لا الصفـــة أو حمل غير على الأكثر مع كونه صفة، لأن الأغلب فيه عدم التخصيـــص للمضاف إليه، وقال :ـــ

وسمع سيبويه : لي عشرون مثله، وقاس عليه يونـــــس وغـــيره مـــن البصريين من غير سماع عشرون غيره، ومنعها الفراء ،و السماع لا يـــرد،

---

(١)رضى الدين ٢/٢٧٥ .

(٢) المصدر السابق الصفحة السابقة.

(٣) الآية ٣٧ من فاطر .

(٤) البيت للأسود بن جعفر والبيت فى الكافية ١/٢٧٥ والخزانة ٤/٢٠٧ الشاهدية : استدلال ابن السراج به على أنه غير لا تتصرف مطلقا سواء كان لها ضد واحد أم لا،لأن المغـــايرة كثيرة.

(٥) رضى الدين ٢/٢٧٥ .

ولا سيما إذا عضده القياس " ويقول ابن يعيش [١] : ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول : مررت برجل غيرك "

أما لفظ (شبيه) [٢] فإنها تتعرف بالإضافة، لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى : مررت برجل شبيهك أي من يشبهك في جميع الوجوه " وحسبك، وشرعك، وكافيك، و ناهيك، وكفيك، ونهيك و نهاك . فالإضافة في كل ما سبق، لا تفيد المضاف تعريفا، لكونها في معنى الفعل، وكذلك واحد أمة ،، عبد بطنه، قريع، وحبحيش وحده وعبير وحده لا تفيد المضاف تعبيرا قال الرضى : إن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصه نكرة كقولك رب شاة وسخلتها و هذا ينطبق على كل الأمثلة السابقة ،

ما تشمله الإضافة المعنوية

والإضافة تشمل أمورا تفيد معنى النسبة الجزئية وهي : —

الأول المصدر : اسم جامد يضاف إلى ما بعده، نحو : حب الوطن من الإيمان، وسعي الإنسان في سبيله شرف كبير، قال الشيخ الأشموني [٣] والصحيح أنها محضة، لو ورد السماع بنعته بالمعرفة كقوله : —

إن وجدي بك الشديد أراني مما ذرا فيك من عهدت عزولا [١]

---

(١) شرح المفصل ٢/١٢٦ .

(٢) رضى الدين ٢/٢٧٥ .

(٣) جـ٢ صـ١٤١ .

ويقول السيوطي [٢] : ومنه إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبـــة خلافا لابن برهان وابن الطراوة حيث علله **الأول** بأن المجرور به مرفـــوع المحل أو منصوبة فأشبه الصفة وعلله **الثاني** بأن عمله بالنيابة عن الفعـــل فهو أقوى في الصفة العاملة بالشبه، بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل وعدم التعريف، وبذلك أدخلاه في الإضافة اللفظية الشبهة بالصفة .

وقد رد علي الرضى السيوطى استدلالهما، وبينا أن إضافة المصـــدر معنوية، وهو ما عليه جمهور النحاة، حيث جعلوا إضافة المصدر كالأسمـــاء الجامدة لا الصفة .ويقول الرضى [٣] مبينا الفرق بينه وبـــين الصفـــة : ،، واعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة فإن إضافته إلى مفعوله محضة، وذلك لنقصان ما شابـــهته للفعل لفظا ومعنى أما لفظا فلعدم موازنته، وأما معـــنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمه وهي "أن" بخلاف الصفة، فإنها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة نقول : أعجبني ضرب زيـــد عمرا أي أن ضرب ونقول : زيد ضارب عمرا . أى يضرب عمرا، فلقـوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع إما ظاهرا ومضمر بخلاف المصـــدر . فلما كانت الصفة أقوى شبها بالفعل كانت أولى بعملها عمل الفعـــل، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر فمن ثم كان إضافتها إلى معمولها لفظية، وإضافته المصدر إلي معموله محضة فيختص المصدر أو يتعرف بنســبته إلى

---

(١) سبق الحديث صـــ٠

(٢) جمع الهوامع جـــ٢ صـــ٤٨ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٨٠ .

فاعله أو مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل، وتعرفه بزيد " وهو رد قوي يعتمد على الأدلة الواضحة ويرد السيوطي [١] رأيهما بقوله : و الأصح لا و رد الاستدلال ؛ لأنه لم ينب مناب الفعل وحده بل مع /أن) والموصول محكوم بتعريفه، فكذلك ما وقع موقعه، وبانتقاء لوازم التفكير من دخول "رب" و "أل" ونعته بالنكرة، ويورد نعته وتأكيده بالمعرفة بقوله :)إن وجدي بك الشديد) وقوله :

فلوكان حي أم ذي الودع كله لأهلك ما لم تستمعه المسارح[٢]

وبأن تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستند فيها، وهو بخلافها.

و أرى

أن إضافة المصدر معنوية لأنه اسم جامد، فدفع الله مثل كتاب الله، فلا فرق بينهما و لم يحدث فيهما أي شيء إلا حذف التنوين لأجل الإضافة، ووصفة بالمعرفة دليل على ذلك وهو بذلك يخالف إضافة الصفة اللفظية، سواء كان مقدرا بأن والفعل أم واقعا موقع المفعول به نحو : جئتك إكرامك، فالإضافة فيهما حقيقية .

ثانيا : أفعل التفضيل

يرى الكوفيون والفارسي ومن وافقهما [١] بأن إضافة أفعل التفضيل لفظية قال الفارسي لأنه ينوى بها الانفصال ؛ لكونها تضاف إلى جماعة هو

---

(١) الهمع ٤٨/٢ .

(٢) البيت من الطويل و لم يعرف قائله وانظر الهمع ٤٨/٢ والدرر ٥٧/٢ والشاهد فيه: هى ذى الودع كله . حيث ورد توكيد المعرفة بالمعرفة ، و لم يؤثر فى الإضافة .

أحدها، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ لا يكن أن يكون بعض الجملة المضاف إليها، ولأن فيه معنى الفعل، ولهذا وجب الطرف، وتقوى تارة بنفسه وتارة بحرف جر .

وقد فصل العلامة الرضي [٢] حكم أفعل التفضيل من حيث نوع إضافته تفصيلا جيدا فقال : " ومما اختلف فيه هل إضافته محضة أم لا أفعل التفضيل فنقول : هو في حال الإضافة على ضربين : أحدهما : يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه وثانيهما: لا يراد به ذلك . والمقصود ههنا أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف، فعند ابن السراج وعبد القاهر و أبي علي والجزولي هي غير محضة ؟ لكونها بمعنى "من" والجار والمجرور في محل نصب، بأنه مفعول أفضل، كما لو ظهر من نحو : أفضل القوم . فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو ضارب زيد، مثل : أفضل من القوم فمن لابتداء الغاية ظهرت أو قدرت . ثم قال ودليل تنكيره قول الشاعر :

ملك أضلع البرية لايو ... جد فيها لما لديه كفاء [٣]

وقول الآخر :

---

(١) شرح الكافية ٢٨٨/١.

(٢)شرح الكافية ٢٨٨/١.

(٣) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة وانظر الخزانة ٢٢٨/٢ ومعلقته ٢٢٨ والشاهد فيه: أضلع حيث وقعت صفة لملك، وهي نكرة، فالإضافة على ذلك لفظية كما يرى ابن السراج.

لم أر قوما مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا [١]

وذهب سيبويه :

أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقا، وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين :ـــ

أحدهما : أن يكون بعض المضاف إليه نحو : زيد أظرف الناس فهو مفضل على كل واحد ممن بقى بعد زيد من أفراد الناس، لا على جميع أجزاء المضاف إليه، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام، فتكون محضة بدليل قوله تعالى " فتبارك الله أحسن الخالقين " وقد رد الرأي السابق بأن أضلع في لبيت الأول خبر مبتدأ محذوف، وخبر قولهم : نصب على المدح.

وثانيهما :أن يكون " أفعل " مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على أمثال المفضل نحو : زيد أفضل اخوته أو لم يكن نحو : زيد أفضل بغداد . أي أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد فالإضافة لأجل التخصيص كما في غلام زيد . فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام .

وقد أيد السيوطي [١] رأي سيبويه بأنها محضة فقال : والأصح أنها محضة؛ إذ لا يحفظ وروده حالا، ولا تمييزا، ولا بعد رب، وأل قال سيبويه: لا نقول هذا زيد أشبه الناس ؛ لأن الحال لا يكون نكرة " .

(١) البيت من الطويل لزيادة بن زيد وانظر الخزانة ٢/٢٣٠ وديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ والشاهد فيه: خير قومهم: حيث أضاف أفعل التفضيل خير إلى ما بعده إضافة معنوية.

ويرى ابن السراج [٢] : أن إضافة أفضل التفضيل إن كانت على معنى " من " فغير محضة؛ لأنه حينئذ في حكم الانفصال، وإن كانت بمعنى اللام فهي محضة ونزل قول سيبويه على الثاني، وقول الكوفيين على الأول .

وقد صرح في التصريح[٣] أن ابن عصفور ذكر في شرح الجمل ونسبه إلى سيبويه، ثم قال وهذا قول الفارسي وحكاه ابن مالك عنه قال : إن إضافة أفعل التفضيل غير محضة وأن هذا هو الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم فلو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة، وأن المخالف طرح ذلك على البدل، فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال : وذلك باطل ؛ لأن البدل بالمشتق يقل .

و أرى أن اسم التفضيل في إضافته يفيد معنى الاختصاص، وأنه من الإضافة المعنوية وأن توجيه سيبويه في ذلك جيد موافق للموضوع، وهذا ما أطمئن إليه .

ثالثا :الصيغة المضافة إلى معمولها وقصد بها مطلق الزمان أو الماضي منه :

إذا أضيفت الصيغة إلى معمولها ،ولم يرد منها زمان معين نحو قوله تعالى : ﴿غافر الذنب، وقابل التوب﴾[٤]ونحو قوله تعالى : ﴿فالق الحب

---

(١) شرح الكافية ٢٨٨/١ .
(٢) الهمع ٤٨/٢ .
(٣) ٢٧/٢ .
(٤) غافر ٣ .

والنوى ﴾ [١]، ونحو قولك فاهم الدرس محبوب من أستاذه، فالصفات، غافر، قابل، فالق، فاهم تدل على الزمن المطلق، وليس في الأسلوب تعيين للزمن من ماض أو مضارع أو مستقبل فالإضافة فيها محضة، تفيد تعريف المضاف، ومثلها قولك : كاتب مقال الأمس كان موفقا، وشارحة كان مدققا . فالإضافة فيها كسابقتها .

قال الرضى [٢] : وأما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتها محضة، لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله إلا عند الكسائي فإنه عنده يعمل فيكون إضافته عنده لفظية والدليل علي أن كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالي : ﴿ الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا ﴾[٣] ففاطر وجاعل صفتان للمعرف لفظا ومعنى من ملابسة المضاف للمضاف إليه في الماضي،

أما إذا كانت الصفة مستمرة نحو قوله تعالي :﴿ جاعل الليل سكنا، والشمس والقمر حسبانا﴾ [٤] فأن الصفة(جاعل) تفيد الاستمرار . وهنا يقول الرضي عنها مجوزا الوجهين بقوله [٥] " يصح أن يكون إضافته محضة كما يصح أن لا يكون كذلك، وذلك لأنه، وإن كان بمعنى المضارع إلا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصحح تعيينه به أو تخصصه، ولاسيما إذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعي، فإن وصفه علي الحدوث ".

---

(١) الأنعام ٩٥ .

(٢) الكافية ٢٧٩/١ .

(٣) فاطر الآية الأولى .

(٤) الأنعام ٩٦ .

(٥) الكافية ٢٧٩/١ .

ويدخل في الإضافة المحضة أيضا : الصفة التي لم تعمل نحو : كـــاتب القاضي، وكاسب عياله، وشاهد الأمر، لأنها بمعنى الماضي .

رابعا: الصفة التي تدل علي الحدوث وليس فيها معني خاص

وذلك تأتي في اسم الزمان، والمكان، واسم الآية، لأنها تدل علي صفة وصاحبها نحو : مطلع الفجر، ومسجد المدينة، ومكنسة المنزل . فالإضافة فيها محضة .

خامسا: الصفة المضافة إلى الظرف

إذا أضيفت الصفة إلى الظرف نحو : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ [1] فالإضافة محضة بتقدير اللام نحو : شهيد الإسلام أو الصفة بمعنى الماضي ؛ إذ وقع ومضى فهو من الأمر المحتوم الذي لابد منه .

ويرى الرضى [2] في الآية أنها بخلاف ما سبق والإضافة فيها غير حقيقية إذ هي على معنى "في" فالمضاف إليه مفصول، من حيث المعنى، فيكون معمول اسم الفاعل، فهو صفة مضافة إلى معمولها، أو اتسع فيه فألحق بالمفعول به، على طراز : يا سارق الليلة أهل الدار .[3]

---

(١) الفاتحة ٤ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٨/١ .

(٣) هذا الشاهد ورد في الخزانة ١٠٨/٣ وهو يفيد أن إضافة سارق إلى الليلة بمنزلة المفعول، ونصب أهل على أنها مفعول به، ومن نصب الليلة وصعن أهل على أنها مضاف إلى الوصف (سارق) وفصل في الشعر بالظرف.

فهو أيضا معمول الصفة فتكون الإضافة غير محضة . ومنـــه قـــول الشاعر:

رب ابن عم لسليمي مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل[1]

ويدخل في الصفة أيضا المضافة إضافة حقيقية المشتقات التي صـــارت أعلاما مثل : حامد، شاكر، محمود، معروف، حسن، وجيه.فكـــل هـــذه الصفات المشتقة فقدت خواص الاشتقاق من الدلالة على الذات والصفـــة إلى أن صارت أعلاما تدل على ذات معينة فقط، وإضافتها لمـــا بعدهـــا معنوية وهذا يتأتى على حسب القاعدة السابقة من تنكير العلم، ثم إضافتـه لكي تصح إضافته بعده.

---

(١) البيت للشماخ في ديوان ١٠٩ والخزانة ٢٣٣/٤ والكتـــاب ٩٠/١ والمخصـــص ٣٧/٣ والكافية ٢٧٨/١ والشاهدية فيه: على أن ساعات كان في الأصل مفعولا فيه، واتسع فيـــه فألحق بالمفعول به، وأضيف إليه طباخ، والكسل مفعول طباخ؛ لاعتماده على الوصف .

الفصل الثاني

الإضافة اللفظية

معنى الإضافة اللفظية

وهي إضافة الوصف، العامل فيما بعده، المشبه للمضارع في كونهما مرادا به الحال أو الاستقبال .[1]

وهذه الصفة أنواع ثلاثة متفق عليها وهي : اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله مثل : هذا قائد السفينة الآن أو غدا، وهو راجينا في رحلتنا، واسم المفعول نحو : هذا محبب الحديث، مكرم القصد.

والصفة المشبهة مثل : هذا رجل قليل الحيل في الحياة، عظيم الأمل في النجاح .

تسميتها لفظية :

يقول الرضي مبينا السر في ذلك، بأن المضاف إليه وإن جر في اللفظ، لكنه في الحقيقة ليس مجرورا، وإنما هو معمول للوصف على سبيل الرفع أو النصب، والتنوين مقدر، فكأنه لإضافة حقيقية في الكلام . قال[2] أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فتقول : كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا،

(١) التصريح ٢٨/٢ والهمع ٤٧/٢.

(٢) الكافية ٢٨/٢.

وذلك لأنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ منون معنوي فنون الإضافة كلا إضافة " وهو المراد بالإضافة اللفظية " ويدخل معهما الصفة المشبهة أيضا.

أثر الإضافة اللفظية :

الإضافة اللفظية على تقدير الانفصال، فلم تفد المضاف تعريفا ،إذا أضيفت لمعرفة وإنما تبقي باقية علي تنكيرها قال النجاة[1] إن الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا، وإنما تفيده التخفيف أو رفع القبح . والدليل على ذلك ما يلي : ـــ

أولا : وصف النكرة بالوصف المضاف نحو قوله تعالى : ﴿ هديا بالغ الكعبة﴾ [2].

(فهديا) نكرة منصوبة على الحال، و(بالغ الكعبة) صفة لهديا، و لا توصف الفكرة بالمعرفة فهذا يدل على أنه (بالغ الكعبة) نكرة بدليل أنه صفة لنكرة .

ثانيا : وقوع المضاف بها حالا نحو قوله تعالى ﴿ ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله ﴾ [3].

---

(١) التصريح ٢/٢٨ .

(٢) المائدة ٩٥ .

(٣) الحج ٩ .

فـ " ثاني عطفه " حال من الضمير المستتر في " يجادل " من قولـه تعالى " ومن الناس من يجادل في الله بغير علم " ويجيء المضاف حالا دليل على أنه نكرة، إذ الحال واجب التنكير و الأصل عدم التأويل، فالإضافة اللفظية، المضاف فيها نكرة، ومن ذلك أيضا قول الشاعر : ـ

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا إذا ما نام ليل الهوجل [١]

(فحوش الفؤاد) صفة مشبهة حال من الضمير المستتر في (أنت) والحال نكرة .

ثالثا : دخول " رب " عليه، وهي لا تدخل إلا على نكرة

قال الشاعر :

يا رب غابطا لو كان يطلبكم لاقي مباعدة منكم وحرمانا[٢]

فهذه الأدلة السابقة، تعتبر أن المضاف لا يتعرف بالإضافة اللفظية

قال في الهمع [٣] : وزعم الكوفية و الأعلم أن الصفة المشبهة تتعرف بقصده، إذ الإضافة لا تمنع منه . والدليل على أن الإضافة اللفظية لا تفيد

---

(١) البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي وهو في التصريح ٢٣/٢ و الأشموني ٢٤٠/٢ والمغني ١١١(٢٩٨) والشاهد فيه ما ذكرناه في الشرح .

(٢) البيت من البسيط لجرير وانظر الكتاب ٢١٢ والتصريح ٢٨/٢ والهمع ٤٧/٢ وهو في ديوان ٥٩٥ والشاهدية فيه ما ذكر في الشرح.

(٣) الهمع ٤٨/٢ .

المضاف تخصيصا يقول ابن هشام [١] : والدليل على ذلك أن أصل قولك " ضارب زيد " ضارب زيدا، فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح " . ولذلك سميت بالإضافة اللفظية، لأفادتها أمرا لفظيا، وهو حذف التنوين تخفيفا، وغير محضة : لأنها في تقدير الانفصال كما في المثال السابق .

ويدخل في السابق إضافة الوصف الدال على الاستمرار، وكذلك الصفة المشبهة . [٢]

ويحلل الرضى [٣] العلة في ذلك بصورة عميقة فيقول : وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع ؛ لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة إذا كان مسببا .. فإضافتها إلى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما . هذا من حيث اللفظ . وأما من حيث المعنى فلأن المضاف في الحقيقة نعت المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم الغلام، فللمعنى له غلام قائم، وكذا مؤدب الخدام، وحسن الوجه . والنعت هو المعين للموصوف المخصص له، لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما أضيفت غليه، ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضه، وغلام زيد فإن المضاف إليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف : لأن المعنى خاتم من فضة، وغلام لزيد " .

---

(١) أوضح المسالك ٣/٩٢ .

(٢) شرح الكافية ١١/٢٧٨، ٢٧٩ .

(٣)شرح الكافية ١١/٢٧٨، ٢٧٩.

معنى التخفيف فيها

الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفا و لا تخصيصا، خلافا لابن مالك في الثاني [١] . وذلك لأن مشابهتها للفعل قوته فكان إعمالها عمل الفعل أولى إلا أن يطلب التخفيف اللفظي، والتخفيف فيه يكون بحذف التنوين أو النونين نحو : فاهم الدرس ، ومفيض النعم ، وقاتل اللص، وحاضرو الحفل " فحذف التنوين في فاهم، مفيض والنون في قاتلا، وضاربو . في المثنى ،وجمع المذكر السالم، وما أشبههما من نحو : إثنا زيد، و عشرو علي وهكذا .

قال الرضى[٢] : شارحا التخفيف في الإضافة اللفظية " وأما في اسمي الفاعل و المفعول المضافين إلى السببين، والصفة المشبهة، فقد يكون في المضاف والمضاف إليه معا نحو : زيد قائم الغلام، ومؤدب الخدام، وحسن الوجه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير و استنارة في الصفة، وقد يكون في المضاف وحده، كقائم غلامه ومؤدب خدامه ،وحسن وجهه عند من جوز ذلك، وقد يكون في المضاف إليه نحو القائم الغلام، والمؤدب الخدام، والحسن الوجه " .

ويعلل ابن هشام [٣] أثر الإضافة اللفظية في الصفة بالتخفيف بحذف التنوين أو النون ظاهرا مثل ضارب .يد، وضاربات عمرو، وحسن وجهه

---

(١) التصريح ٢٨/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٨٠/١، ٢٨١ .

(٣) أوضح المسالك ٩٢/٣ .

أو مقدرا مثل ضوارب زيد، وحواج بيت الله، أو نون التثنية نحو ضاربا زيد، أو الجمع نحو ضاربو عمرو، وأما رفع القبح ففي نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه، فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى، وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع الحسن وجهه ؛ لانتقاء قبح الرفع، ونحو : الحسن وجه، لانتقاء قبح النصب، لأن النكرة تنصب على التمييز.

رأي ابن مالك فيها

ويرى ابن مالك [1] أن الإضافة اللفظية تفيد التخصيص، فقد قال الشيخ خالد الأزهرى :إن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله :ولا تفيد إلا تخفيفا .فقال : بل تفيد أيضا التخصيص، فإن ضارب زيد أخص من ضارب قال في المعنى : وهو سهو منه، فإن ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله : ضاربا فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة ثم قال : وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال : " وأما قوله . ولا تخصيص فغير صحيح، لأنك بذلك إذا قلت : هذا ضارب امرأة، فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة " وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح .

---

(١) انظر التصريح ٢٨/٢ والتسهيل صـ ١٥٠ و الهمع ٤٧/٢ .

وأرى:

أن ابن مالك في رأيه هذا قد جانبه الصواب، فإن الإضافة اللفظية، لا فرق بين إضافتها إلى معرفة أو نكرة، لأن التخصيص قد حصل للمضاف، وهو الوصف العامل قبل الإضافة، نحو ضارب رجلا، فاهم الدرس فإذا أضفت كلا منهما فلم يحدث فيها معنى جديد اللهم إلا حذف التنوين فقط فيهما، وهذا التخفيف .

ما تختص به الإضافة اللفظية

تختص الإضافة اللفظية، لأنها في تقدير الانفصال ؛ إذ فاهم الدرس في تقدير : فاهموا الدرس، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا، وهذه الأمور هي التي تميز اللفظية عن المعنوية. وهي : ـــ جواز دخول أل على المضاف في خمس مسائل

إحداها: أن يكون المضاف إليه مقرونا بأل

نحو : الجعد الشعر ـــ وقول الشاعر :

أبانا بهم قتلى ومافي دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم (١)

وذلك لأن الأصل : الجعد شعره أو شعر منه، فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بنوعيه، فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود أل،

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق وانظر العيني ٢/٢٤٥ وأوضح المسالك ٣/٩٢ والشاهد فيه:الشافيات الحوائم: حيث أضاف ما فيه أل إلى مقترن بأل.

وقرن المضاف إليه بأل عوضا عما فاته من الضمير أو من التنويـــن ؛ لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين، وحمـل على الصفة المشبهة نحو: الضارب الرجل ؛ لمشابهته لها مـــن حيـث أن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف إليه مقرون بها .

قال في الهمع [١] : جاز اقتران هذا المضاف دون غيره من المضافـات بأل ؛ لأن المحذوف في غيره من اجتماع أداتي تعريف فنقف فيه " ويقـول الصبان [٢] : وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذي هـــو خـلاف الأصل كالمشاكلة " .

ويعلل ابن يعيش[٣] ذلك بقوله : " وساغ ذلك من قبل أن الإضافـة لا تكسوها تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال ؛ إذ التنوين مـراد ؛ والمضاف إليه في نية المرفوع ؛ إذا كان فاعلا في المعـنى، فلمـا كـانت الإضافة لا تكسوها تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الألف ولا الـلام إذا احتيج إلى التعريف " .

وعلل الرضى [٤] ذلك بقوله : " وكذا يجوز إذا كان المفعول به معرفا باللام، وإن كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والجمـع نحـو الضارب الرجل ؛ لمشابهته للحسن الوجه " فكأن ذلك بالقيـاس علـى الصفة المشبهة.

---

(١) جـ٢ صـ٤٨ .
(٢) جـ٢ صـ٢٤٥.
(٣) شرح المفصل ١٢٢/٢ .
(٤) شرح الكافية ٢٨٣/١ .

الثانية : أن يكون مضافا لما فيه أل

وذلك نحو قوله أنا القاصد باب الكريم، الراغب عطاء النبيل، وذلك لقربه من المضاف غليه المقترن بأل والمضاف و المضاف إليه كالشيء الواحد قال صاحب التصريح [1] : ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز : الضارب ابن أخت القوم " لأن الفاصل بينهما بعيد، فتمتنع الإضافة، وقد صرح الرضى[2] : بجواز ذلك، وإن كان الفاصل بين ما فيهما أل بأكثر من مضاف، لمشابهته للحسن الوجه ثم قال : أو مضافا إلى ضمير المعرف بها نحو : الضارب وجه فرس غلام أخي الرجل "

ويقول الشاعر

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمال ملأ سر والقتل [3]

فقد أضاف الزوار جمع زائر إلى أقفية، وأقفية مضاف إلى ما هو معروف بآل وجاز ذلك، لأن الفاصل بينهما قريب، فنزل منزلة العدم .

الثالثة : أن يكون المضاف إليه مضافا لضمير يعود على لفظ مشتمل على المضاف

نحو : العلم أنتم المحصلو بحيره، والخير أنتم المجيدو عرضه . فالضمير في (بحره، عرضه) يعود على المضاف وهو العلم والخير، وهو بأل. وجمهور

---

(١) جـ ٢ ص ٣٠ .

(٢) ٢٨٣/١ .

(٣) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وهو فى التصريح ٢٩/٢ ، ٢٤٥ والأشمونى والشاهد فيه: ما ذكر فى الشرح .

النحاة يرى[١] جواز ذلك، لأن الضمير ينوب عما فيه أل والسماع أقوى دليل على تأييد رأي الجمهور قال الشاعر :

الود أنت المستحق صفوه منى وإن لم أرج منك زوالا [٢]

ومنع المبرد ذلك، وأوجب النصب، ولكن السماع السابق يرد رأيه وابن مالك لم يشر في النظم [٣] إلى هذه المسألة، وذكرها الرضى[٤] عنه في الكافية ويرى الصبان [٥] أن الأفصح في المسائل الثلاث السابقة النصب باسم الفاعل .

الرابعة : أن يكون المضاف مثنى

وذلك مثل قولك : أنتما المحققا المجد، والمحصلا النصر، فحذفت نون التثنية في المثالين السابقين لطول الصلة، فحذفت للتخفيف وفي ذلك يقول الشاعر :

إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإنني لست يوما عنهم بغنى [٦]

---

(١) التصريح ٢/٣٠ .

(٢) البيت من الكامل و لا يعرف قائله وانظر التصريح ٢/٢٩ والدرر ٢/٥٧ و الأشمونى ٢/٢٤٦ والهمع ٢/٤٨ والشاهد فيه: ما ذكرناه فى الشرح .

(٣) صـ٣٦ .

(٤) ١/٢٨٣ .

(٥) جـ٢ صـ٢٤٦ .

(٦) البيت من البسيط ولا يعرف قائله انظر اوضح المسالك ٣/٩٦، والأشمونى ٢/٢٤٦ والتصريح ٢/٢٩ والهمع ٢/٤٨ والشاهد فيه: المستوطنا عدن. حيث النون للإضافة .

فحذف (نون) المستوطنا، لإضافتها إلى عدن وقول الآخر

الشاتمي عرضي و لم أشتمهما والناذرين إذا لم ألفهما دمي [١]

الخامسة : أن يكون المضاف جمعا لمذكر سالم

تقول هؤلاء مجددو الدين، وناشرو أعلامه، وحافظو أحكامه فتحذف النون في كل ما سبق للتخفيف للطول، ومن ذلك قول الشاعر

ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم[٢]

فحذف النون من " المصغي" لإضافته إلى : مسامعهم .

وقول الآخر:

العارفو الحق للمدل به والمستغلو كثير ما وهبوا [٣]

و يظهر لنا من هذا العرض أن الوصف لا يضاف إلى ما ورد عن العرب بأن يكون المضاف إليه بأل، أو مضافا لما فيه أل أو ضميره أو كلن مثنى أو مجموعا و ما عدا ذلك لا يجوز فلا نقول : الضارب زيد، أو غيرها من أنواع المصارف هذا رأي جمهور النحاه .

---

(١) البيت لعنترة من معلقته من بحر الكامل وانظر أوضح المسالك ٢٢٥/٣ والتصريح ٦٩/٢ والأشموني ٢٤٦/٢ والشاهد فيه: الشاتمي عرضي . فحذف النون للإضافة .

(٢) البيت من البسيط، و لم يعرف قائله والشاهد فيه: المصغي مسامعهم : حيث حذف النون من جمع المذكر للإضافة انظر التصريح ٣٠/٢ والهمع ٤٨/٢ .

(٣) البيت من المنسرح ولا يعرف قائله وانظر الأشموني ٢٤٦/٢، ٢٤٧ والشاهد فيه: العارفوا الحق فحذفت النون كما سبق.

رأي الفراء

يرى الفراء جواز إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها نحو[١]: الضارب محمد، والضارب هذا، بخلاف الضارب رجل، والضارب الذي كان عندنا بالأمس، والضاربك، والضارب صديقك، فعنده لا فرق بين معرفة و أخرى في نوعها، وقاس ذلك على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها[٢]، فضلا عن أن الإضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعا من الإضافة [٣]، والنقل في كتب النحاة عن الفراء أنه جوز الإضافة إلى الوصف المحلىّ بأل إلى المعارف كلها، إجراء لسائر المعارف [٤] مجرى المعرف بأل . وامتناع إضافته إلى النكرة، وقد صرح بذلك التصريح، والصبان، والهمع، وابن يعيش ،وابن مالك وغيرهم من أعلام النحاة .

ولكن الرضي ينقل عن السيرافي أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر بأنه قال : إن الفراء يجيز هذا الضارب زيد، وهذا الضارب رجل، ويزعم أن تأويله هذا لهو ضارب زيد، وهذا لهو ضارب رجل أي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل، فيجعل ما بعد الألف واللام اسمية في التقدير، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة .[٥]

---

(١) انظر المفصل ١٢٢/٢ والكافيه ٢٨٢/١والتصريح ٣٠/٢ والهمع ٤٨/٢.
(٢) أوضح المسالك ٩٩/٣ .
(٣) ابن يعيش ١٢٣/٢ .
(٤) التصريح ٣٠/٢ .
(٥) رضى الدين ٢٨١/١ .

ويقول ابن الحاجب [١] :

" أجاز الفراء نحو الضارب زيد إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عرف باللام، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل، الضاربك، فإنه جاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه أيضا " .

ويقول الرضى [٢]: أو أنه حمل الوصف المقترن باللام على المجرد منها وهو ضارب زيد ،وبذلك نستطيع إيجاز ما سبق بأن النحاة قد نسبت إلى الفراء جواز إضافته الوصف بال " إلى أنواع المعارف كلها دون النكرة، ولكن السيرافى، عم الجواز إلى النكرة أيضا .

رد الجمهور عليه

وقد رد جمهور النحاة مذهب الفراء وبينوا فسادة بالأدلة الآتية :

أولا : بأنه لا مستند له في السماع والقياس ليس أصلا يصار إليه في اللغة ،ولا حاجة للقياس، وطالما لم يسمع، فلا مجال[٣] للقول بجوازه .

ثانيا : الألف واللام إذا كانت مع اسم الفاعل كانت بمعنى الذي، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له، فيلزم إعماله فيما

---

(١) المصدر السابق ١/٢٨١.

(٢) الكافية ١/٢٨٣ .

(٣) الهمع ٢/٤٨ .

بعده، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره، إذ لو كان التقديـــــر في الضارب الذي ضرب، فلذلك عمل عمله .[١]

ثالثا : الإضافة في الضارب زيد غير ذات فائدة، فإن التخفيف لم تحققـــه، لأن التنوين في الوصف قد سقط بسبب دخول الألف واللام، فـــأين اثر الإضافة إذن؟ .

رابعا : دعواه بأن لام التعريف دخلت علي الوصف بعد الحكم بإضافتها، رجم بالغيب ومن أين له ذلك، ونحن لا نحكم إلا بالظاهر، وأنهـــــا أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام، فكيف ينسب حـــذف التنوين إلي الإضافة بلا دليل قاطع ،ولا ظاهر مرجح، فأل ســـــابقه حسا علي الإضافة،

وقياسه علي الضارب الرجل ليس بوجه، وذلك أن الضارب الرجل، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول علي ما حصل علي مـــا حصل فيه بعد التخفيف فشبه به ،وذلك هو الحسن الوجه، والجر فيه هـــو المختار . [٢]

وأما إضافة الوصف إلي الضمائر نحو : الضار بك، وضـــــار بـــك ونحوها .تسنيه أو جمعها نحوه : الضاربك، الضاربوك .ففي موضع الضمير فيها خلاف .

---

(١) المفصل ١٢١/٢ .

(٢) الكافية ٢٨١/١ .

أولا: اتفق أهل البلدين علي جواز ما سبق ردوده عن العرب، والسماع أقوي حجة في ذلك، ولكن العلماء اختلفوا في موضع الضمير مفردا أو غير مفرد وإليك بيان ذلك : أولا: الضاربك،ضاربه(ضاربك) ليست الإضافة فيها للتخفيف، ولزمته، لأن في آخره إما تنوين أو نون وهما مشعران بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تسميته الأول، فلو لم يحذفا، و لم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حاله واحدة، فلما إلتزموا الإضافة في ضار بك من غير نظر إلي تخفيف حمل الضار بك عليه، فأضيف أيضا بلا تخفيف ،لأنهما باب واحد، لافرق بينهما إلا اللام، وهذا تعليل[1] جيد للرضي

موضع الضمير فيهما

ويري المبرد والرماني والمازني[2] أن الضمير مضاف إلية في موضع خفض معهما، قال في التصريح : لأن الضمير نائب عن الظاهر، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبة، ولكن الرضي ينقل هذا الرأي مخالفا لما في التصريح بقوله[3] : وقال المبرد في أحد قوليه، الرماني وجار الله إن الضمير بعد ذي اللام مفردا كان أو مثني أو مجموعا مجرور بالإضافة، ويصرح قبل ذلك بما يناقض كلامه السابق بقوله : ثم إن الضمير بعد المجرد في موضع الخبر بالإضافة إلا عند

---

(١) المصدر السابق ٢٨٢/١ .

(٢) التصريح ٣٠/٢ .

(٣) الكافية ٢٨٤/١ .

الأخفش وهشام، وعلي ذلك فكلام التصريح أدق وقال هشام والأخفش: موضع الضمير نصب، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الخفض الإضافة، وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين ولحذفه سبب أخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا"[1] واستدل الأخفش بقوله تعالي: ﴿ إنا منجوك وأهلك﴾ بنصب أهلك عطفا علي محل الكاف. وأجيب بأن الفعل هو الناصب .

ويري سيبويه: أن الضمير كالاسم الظاهر فهو في محل نصب في الضاربك، لامتناع الإضافة فيه، لأنه ليس واحدا من الثلاثة السابقة، والصفة إن كانت بأن عملت مطلقا، وفي محل جر في"ضاربك"[2] لأن حذف التنوين دليل علي الإضافة، ولا مانع منها إلا اقتران الوصف بأل وهو مجرد منها . ومذهب سيبويه وجيه،

ثانيا: الضارباك، الضاربوك

ذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الي أن الضمير فيها في محل خفض لا غير، لأن حذف النون للإضافة هو الأصل ،وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر، فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلي ذلك [3].

---

(١) التصريح ٢/٣٠ .

(٢) التصريح ٢/٣١ .

(٣) المصدر السابق .

ويري سيبويه جواز الوجهين فيها : الخفض، للإضافة، والنصب وحذف النون فيها للتخفيف وتقصير الصلة . وذلك مثل قول الشاعر :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف [1]

وأرى

أن أقوي المذاهب فيما سبق هو مذهب سيبويه علي التفصيل السابق،وهو المناسب للوصف،

تابع المضاف إليه

يري المبرد أنه لا يتبع مجرور ذي اللام إلا ما يمكن وقوعة موقع متبوعه نحو قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشرا عليه الطير ترقبه وقوعا [2]

بنصب "بشر " حملا علي محل البكري، لاغير، فلا يمكن أن يحل "بشر" محل البكري، لأنه يلزم عليه محذور، وهو إضافة الوصف المحلي بأل إلي العلم "بشر" وهنا لا يمكن أن يكون تابعا علي سبيل البدلية. فإن أمكن وقوعه موقعه صح كقول الشاعر :

---

(١)البيت من المنسرح لعمرو بن امرىء القيس الخزرجى وأنظر خزانة الأدب ٢٧٤/٤ والكافية ٢٨٤/١ والشاهد فيه كما فى الشرح .

(٢) البيت للمراد الفقعسى من الوافر وانظر الخزانة ٢٨٤/٤ والكافية ٢٨٤/١ والشاهد: بشرا بالنصب حملا على محل البكرى .

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها أطفالها [١]

فالمضاف هنا (عبدها) مضاف الي ضمير ما فيه الألف اللام، لأنـــة في قوة المضاعف بما فيه أل . وتقديره : وعبد المائة، فإن عطف علي ما ســبق نحو: زيداً [٢] وغلام نصب حملا علي محل المجرور

أما سيبويه :

فيجيز في تابع المضاف إليه، ما لا يجوز في المتبوع، فأجاز الضـــارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد . علي أن يكون زيد عطف بيان، وهو في الحقيقة البدل فإن قدرت البدل قائما مقام المبدل منـــه لم يجـــز ذلك، وإن لم تقدره كذلك جاز[٣] . وهذا رأي وجيه.

قوي : لأنه قد يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع، لأن القبح منـــه ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير، ألا تري إلي جواز قولهم : يا زيد والحارث كما يقول الرضي[٤]، كما يؤيده السماع بالجر في بشر من ثقـــة لا تـــرد روايته، والقياس يأيها الرجل ذو الجمة بجعل ذو الجمة نعتـــاً [٥] ولا تقـــع موقعة.

---

(١) البيت من الكامل للأعشى انظر الخزانة ٢٥٦/٤ والكتاب ٩٤/١ والشاهد فيه: على أنـــه قد يجعل ضمير المعرف بالام فى التابع مثل المعرف بالام، لأنه تابع.

(٢) الكافية ٢٨٤/١.

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكافية ٢٨٤/١ .

(٥) شرح المفصل ٧٣/٣ .

الفصل الثالث

الصلة بين المتضايفين

المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحـــدة ذات الجزأيـــن، لأن المضاف إليه قد امتزج بالمضاف، والتصق به التصاقا قويا، ونزل منه منزلـــة جزئه، لأنه قد وقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجـــزاء الاســـم، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه، ولذلك يقول الشـــيخ يـــس[1] : المتضايفان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته، ومن ثم أجاز الجميع وأمـــير المؤمنيناه ، واختلفوا في : وازيد الطويلاه " . ولذلك يقول ابن يعيش[2] : الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بـين التنوين والنون كذلك لا يحسن بينهما ".

وعلي ذلك فالمتضايفان كالشيء[3] الواحد، فلا يجوز الفصل بينـــهما، لذلك نجد علماء اللغة قد أوجبوا الصلة القوية بينهما، وعدم جواز الفصـــل إلا في ضرورة الشعر، وكذلك حذف أحدهما إلا إذا ورد في الأســـــلوب العربي، فيجب أن يتبع في ذلك ما ورد .

---

(١) حاشية على التصريح ٢/٥٧ .

(٢) ابن يعيش ٣/١٩ .

(٣) الأنصاف ٤٣١ .

والحق أن قضية الفصل بين المتضايقين قد شغلت أهل البلدين ما بين مبيح ومانع، ويتبع ذلك قضية حذف أحدهما استغناء بالآخر ـــ لذلك سأتحدث عن آراء العلماء في هاتين القضيتين مبينا الوجه الصائب بدليله، وهو السماع عن العرب، لأنه الحكومة التي يرجع إليها في أمثال هذه القضايا . وهاتان القضيتان هما:

أ ـــ الفصل بين المتضايقين

ب ـــ حذف المضاف أو المضاف إليه

وإليك تفصيل كل قضية علي حدة:

أولا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

درج البصريون علي منع الفصل بينهما لما سبق إلا بالظرف أو الجار والمجرور، واعتبروا أن ما عدا ذلك يعتبر قبيحا، حتى تجرأ بعضهم كالزمخشري علي توهين القراءة السبعية المتواترة، وردها، وهذا خطأ فاحش ما كان ينبغي لهم أن يقعوا فيه، بحجة تعليل صنعوه أو قاعدة وصفوها لبعض أساليب، بل كان الأجدر بهم أن يتحروا جميع أجزاء الموضوع ليكون حكمهم قويما، وعملهم مستقيما، فإذا أبيح الفصل بين عمد الكلام كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر أفلا يجوز ذلك بين المضاف والمضاف إليه، طالما علم كل واحد علي حدة ،فالحذف مهيع واسع في

لغة العرب، فالفصل بين بقاء الركنين أولي عندهم. والخلاف في ذلك، لا يجوز أن يقع مع وجود السماع القوي عن العرب .

وطالما احتكمنا إلي الأسلوب العربي، والقراءات الفرعانية فيه في اعلي هذه الدرجات، وأصحابها علماء ثقات ضابطون، فيجب أن نأخذ القاعدة من الوارد، لا أن نجعل الوارد تتحكم فيه القاعدة، وهذا هو منشأ الخطأ الذي وقع فيه النحاة، لقد أحسن بن هشام وغيرة حينما ذكر أنواع الفصل في النثر بثلاثة أمور، ثم ختمها بالفعل في الشعر، وإن كان لا خلاف فيه .فتقول :

أولا : الفصل في النثر :

وقد ورد الفصل بين المضاف والمضاف إلية في قراءة ابن عامر[1] في قولة تعالي : " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم "برفع قتل علي أنة نائب فاعل لزين، المبني للمجهول، ونصب أولادهم، علي أنه مفعول به للمصدر (قتل) وجر شركائهم علي أنه مضاف للمصدر، وقد فصل بينه وبين المضاف إليه، وهو "شركائهم" بمفعول المصدر وهو " أولادهم" والمصدر فضاف لفاعله، وبذلك فصل بين المضاف المصدر، والمضاف المفعول إليه فاعله، والفاصل بينهما مفعوله، وورد فى أفصح كلام، وهذا دليل على جوازه قال فى التصريح:[2] "وحسن ذلك ثلاثة أمور:

---

(١) الأنعام الآية (٩٦).

(٢) التصريح ٢/٥٧ وانظر البحر المحيط ٥/٤٣٩ وفى الكشاف ٢/٥٤.

أ-كون الفاصل فضلة بأن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد بها.

ب- كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

جـ- كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية"أهـ.

ومن المعلوم أن قراءات القرآن سنة متبعة، مروية عن الرسول ﷺ، وقراؤه هم فى ذروة الأمانة والضبط، فكيف يتهمون فى روايتهم عن رسول الله، وبخاصة ما يتصل بالقرآن الكريم، وقد ورد مثل ذلك فى قول العرب حيث فصلوا بينهم بالظرف كقولهم: ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها فى رداها، والفاصل فى الآية مفعول، فهو فضله، وقد تعلق بالمضاف، ومقدر تأخيره مكانه، وقد ورد فى الشعر العربى الفضل بمثله فى قوله:

عتوا إذْ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاثَ الأجادل[1]

فسوق. مصدر مضاف إلي فاعلة، وفصل بمفعوله "البعاث" بينه وبين فاعله "الأجادل" فإذا ورد ذلك بهذه الصور، فإنه تبين لنا مدى فساد قول الزمخشرى فى الكشاف[2] "وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان فى مكان

---

(١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله، وانظر العينى ٤٦٥/٤ والتصريح ٥٧/٢ والأشمونى ٢٧٦/٢ والشاهد : ما ذكرناه فى الشرح.

(٢) جـ٢ صـ٥٤ ط الحلبى.

الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا، فكيف به فى الكلام المنثـــور، فكيف به فى القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته"[١] أهـــ.

وهو كلام يتفق مع قادمى البصريين فى ردهم بعض القراءات الســبعة بحجة مخالفتها لقاعدتهم، وهذا شيء عجيب، فإن القاعدة يجب أن تؤخــذ من القراءات لا العكس، ويرد عليهم قولهم، لفساده، وعدم وقته" كمـــا عابها ابن عطية، والزمخشرى والفارس حيث قال هذا قليل الاستعمال، ولو عدل عنها إن عامر لكان أولى"[٢].

كمـــا ورد الفصـــل فى قولـــه تعـــالى: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾[٣] ونسبها فى البحر المحيط إلى بعض الســـلف، وفى الكشـــاف فى ذكرها بدون نسبه.[٤]

فالمضاف "مخلف" وهو وصف بمعنى الحال أو الاستقبال، والمضـــاف إليه "رسله" وهو مفعول الأول، والمفعول الثانى هو "وعده" وقد فصل بين الوصف، ومفعول الأول، والأصل: فلا تحسبن الله مخلف رسله وعـــده، ومخلف: متعد لمفعولين.

وإذا جاء ذلك فى قراءة جيدة، فكيف يستقبح النحاة مثل ذلك، مـــع وروده فى أصدق من كلام، وأبلغه، وهو كلام رب العالمين، وعلى هـــذا النسق جاء قول الشاعر:

---

(١) التصريح ٢/ ٥٧.
(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.
(٣) إبراهيم ٤٧ .
(٤) انظر البحر المحيط ٥/٤٣٩ وفى الكسائى ٢/٣٨٤ .

مازال يوقن من يؤملك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج[1]

والأصل: وسواك مانع المحتاج فضله. ففصل بالمفعول الثانى بين الوصف، ومفعول الأول، وإذا كان الفصل فى الشعر لا خلاف فيه إلا أنه يستأنس مؤيدا للنثر: كما ورد الفصل فى النثر بالجار والمجرور فى حديث البخارى : كقوله: ﷺ : "هل أنتم تاركو لى صاحبي" فقد فصل بين الوصف "تاركو" ومفعول وهو "صاحبى" وفصل بينهما بالجار والمجرور، وقد فصل بالظرف كقول الشاعر:

فرشى بخير لا أكونن ومدحتى كناحت يوما صخرة بعسيل[2]

ففصل بين الوصف" ناحت" ومعموله "صخرة" بالظرف "يوما".

وما سبق يؤيد الآية القرآنية، فى إباحة الفصل بين المضاف والمضاف بما سبق. كما ورد عن العرب أيضا: الفصل بين المتضايفين بالقسم حكى الكسائى "هذا غلام والله زيد، وقال أبو عبيدة: إن الشاة لتجذ فتسمع صوت والله ربها" كما جاء عن العرب الفصل بالشرط حكى الأنبارى[3]: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك" يجر ابن أخيك، والفصل بالشرط

---

(١) البيت من الكامل والقائل غير معروف وانظر العينى ٩٦٤/٣ والتصريح ٥٧/٢ والأشمونى ٢٦٧/٢ والشاهد فيه: ما ذكرته فى الشرح.

(٢) البيت من الطويل ،ولا يعرف قائله، وانظر العينى ٤٨١/٣ والتصريح ٥٨/٢ والهمع ٥٢/٢ واللسان ٤٧٤ الشاهد فيه: ما ذكر فى الشرح .

(٣) الهمع ٥/٢ .

والمضاف إليه فى النثر، وكمل ما سبق يؤيد جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى النثر، أما الفصل فى الشعر فقد ورد بكثرة، وعدها ابن هشام[١] بأربعة أنواع وهى:

أولا: قد ورد الفصل فى الشعر بمعمول غير المضاف، الأجنبى عنه فاعلا أو مفعولا أو ظرفا.

مثال الفصل قول الشاعر:

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا[٢]

ففصل بين المضاف أيام، والمضاف إليه "إذ نجلاه" بفاعل غير المضاف، ومثال الفصل بالفاعل قول الشاعر:

ممر على ما تستمر وقد شغت غلائل عبد القيس منها صدورها[٣]

فقد فصل بفاعل شغت وهو (عبد القيس) بن المضاف وهو غلائل، والمضاف إليه وهو صدورها، وهو أجنبى عن المضاف. ومثال الفصل بينها بالمفعول قول الشاعر:

---

(١) أوضح المسالك ٣/١٨٥ .

(٢) البيت من المفرح للأعش ميمون وانظر أوضح المسالك ٣/١٨٦ والتصريح ٢/٥٢ والشاهد فيه: ما ذكر فى الشرح.

(٣) البيت من الطويل، و لم أعثر على قائله وانظر كافية الرضى ١/٢٩٣ والشاهد فيه: ما ذكرناه فى الشرح.

تسعى امتياحا ندى المسواك ريفتها كما تضمن ماء المزنة الرصف [١]

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمسواك، وهو مفعول: تسعى أو بالمفعول لأجله كقوله:

أشم كأنه رجل عبوس مقاود جرأة وقت الهوادى[٢]

ومثال الفصل بالظرف قول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل[٣]

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه "كف يهودى" بالظرف يوما. ومثله ذلك قول عمرو بن قميئه:

---

(١) البيت من البسيط لجرير وانظر العينى ٣٧٤/٣ والتصريح ٥٨/٢ والهمع ٥٢/٢ والدرر ٦٦/٢ والأشمونى ٢٧٧/١ وفى ديوان ٣٨٦ والشاهد فيه ما فى الشرح .

(٢) البيت من الوافر لأبى زبيد الطائى وانظر الهمع ٥٣/٢ والأصح أ، الصدور هو العجز ، والدرر ٦٨/٢ والمقتضب ٣٧٧/٤ ومعجم الشواهد ١٢٣ والشاهد فيه: تعاود رحل حوأة وقت حيث فصل بين المتضايفين بالمفعول به.

(٣) البيت من البسيط لأبى حيه التميزى وانظر الكتاب ٩١/١ والتصريح ٥٩/٢ والهمع ٥٨/٢ والدرر ١١١/٢ ومعجم الشواهد ٢٩٥ والمفصل لابن يعيش ١٠٣/١/٢:/ ٢٥٠ والعينى ٤٧٠/٣ والشاهد ما ذكر فى الشرح .

لما رأت ساميتر ما استعبرت لله در اليوم من لامها[١]

فقد فصل بالظرف "اليوم" بين در من لامها. وقد يأتى الفصل بالجار كقول الشاعر:

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الغراريج[٢]

فقد فصل بين المضاف "أصوات" والمضاف إليه وهو أواخر الميس بالجار والمجرور وهو " من إيغالهن".

وقد يأتى الفصل بنعت المضاف كقول الشاعر:

بخوت وقد بل المرارى سيغه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب[٣]

فقد فصل بالصفة "شيخ الأباطح" بن ابن المضاف والمضاف إليه طالب. وقد ورد الفعل النداء مثل قول الشاعر:

وفاق كعب بخير منقذ من تعجيل هلكة والخلد فى سفر[٤]

---

(١) البيت من الربع وانظر الكتاب ٩١/١ والخزانة ٢٤٧/٢ ، والانصاف ٤٣٢ وفى ديوان ٦٢ والشاهد كما فى الشرح.

(٢) البيت من البسيط لذى الرمة فى ديوان ٧٦٦ وانظر الأنصاف ٤٣٣ والخزانة ١١٩/٢، ١٥٠، والمقتضب ٣٧٦/٤ والخصائص ٣٠٤/٢ وأسرار البلاغة ١٠٢ والشاهد فيه كما ذكر.

(٣) البيت من الطويل لمعاوية وانظر التصريح ٥٩/٢ والدرر ٦٧/٢ والأشمونى ٢٧٨/٢ .

(٤) البيت لبجير بن زهير وانظر أوضح المسالك ٣/١٨٧ والهمع ٥٣/٢ والأشمونى ٢٧٩/٢ .

فقد فصل بالنداء (كعب) بن المضاف والمضاف إليه: وفاق بحير كمل نجد الفصل بفاعل المضاف كقول الشاعر:

ما إن رأينا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صيب[١]

ومنه أو من الفصل بالمفعول به قول الشاعر:

فإن يكن النكاح أحل شيئا فإن نكاحها مطر حرام[٢]

فقد روى بنصب مطر، فالتقدير: فإن نكاح مطر إياها أو هى فرفع (مطر) فصل بن المضاف والمضاف إليه بالفاعل، والنصب الفصل بالمفعول. كما ورد الفصل بإما كقول الشاعر:

هما خطتا إما إسار ومنه وإما دم والموت بالحر أجدر[٣]

فقد فصل بن المضاف وهو "خطتا" والمضاف إليه وهو إسار بإما أو بفعل ملغى كقوله: بأي تراهن الأرضين حلوا" أى بأى الأرضين تراهم حلوا.

---

(١) البيت من الموحز، و لم يعثر على قائله وانظر أوضح المسالك ١٩٠/٣ والهمع ٥٣/٢والأشموني ٢٧٩/٢ والشاهد فيه الفصل بالنداء فى (كعب).

(٢)البيت من الوافر للأحوص وانظر الأشرف ٢٧٩/٢ وأوضح المسالك ١٩٢/٣ والتصريح ٥٩/٢ والشاهد فيه ما ذكر فى الشرح.

(٣) البيت من الطويل لحاتم أو عروة وهو فى ديوان عروة ٩٣ وانظر الخزانة ١٩٦/١ والتقدير ٩٠/٢والأشموني ٢٠/٣ والعينى ٦٥٠/٣والشاهد فيه: ما ذكر فى الشرح.

وبذلك العرض نستطيع أن تقرر مطمئنين أن الفصل بين المضـــــاف والمضاف إليه قد ورد فى اللغة العربية شعرا ونثرا بالظرف والجار والمجـرور وغيرهما، والسماع أقوى حجة يحتج بها، وأن الكوفيين كانت نظرتهـــم صائبة، في ذلك، ونظرة البصريين كانت ضيقة لا تناسب سعة الأســلوب العربي، وحكمهم على القراءات في ذلك بالوهن أو الوهم خطأ جـــراح، والحق مع الكوفيين وقد أجاد أبو حيان فى الرد على الزمخشري فى البحـــر المحيط[1] حيث قال: وأعجب لعجمي ضعيف في النحو.

ثانيا: حذف أحد المتضايفين:

الحذف في كلام العرب اعتمادا على علم المخاطب، مع إقامة الدليـل علي المحذوف جائز وكثير فى أنواع الأساليب العربية، فمرة نري حـــذف المبتدأ أو الخبر، وأنا الفعل والفاعل والكلام معين أجزاؤه، ولا إشكال فيه، وقد مر علينا في أبواب كثيرة في علم النحو، وعلى ذلك يجـــوز حـــذف المضاف في سعة الكلام إذا لم يود إلي إشكال في المحذوف وكان معلومـــا أمره لدى المخاطب، فحذفه يحقق الإيجاز،وهو غرض أصيل فى اللغة قـــال بن يعيش[2]: اعلم أن المضاف قد حذف كثير من الكلام، وهو ســـائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقـــة بعلـــم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل بقرينه حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضع بإزائه اختصارا".

---

(١) ٤/ ٢٣٠.

(٢) شرح المفصل ٣/٢٣ .

وأقوى شاهد علي جواز هذا الحذف السماع الـــوارد في القـــرآن والحديث وكلام العرب وانظر إلي قوله تعـــالي: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾ [١] إذ القرية من حيث مدر وحجر لا يوجه إليها سؤال، فيتعـــين أن يكون المراد أهل القرية، وحذف المضاف، للعلم به والمعـــنى واضـــح، لا إشكال فيه، وقد حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامـــه، وأعـــرب بإعرابه، فالقرية كانت مجرورة؛ لأنها مضاف إليها، فلما حذف المضـــاف المنصوب، أخذت إعرابه نصبا.

وانظر كذلك إلي قولـــه تعـــالى: ﴿ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر﴾ [٢] والتقدير ولكن ذا البر من آمن بالله واليوم الآخر، وكذلـــك قول العرب: الليلة الهلال فإن نصبت الليلة: كان التقدير: الليلة حدوث أو طلوع الهلال، وإن رفعت كان التقدير: الليلة ليلة الهلال، ومن ذلك قـــول الشاعر: الآتي،فإنه أسند الإزراء إلى المال، وهذا منطق غير مقبول لا عقـــلا ولا واقعا، ولكن العكس هو المطلوب أي: فقد المال، إذ يستحيل أن المال نفسه يزري، ولكن الذى يذري فقد المال، قال الشاعر:

المال يزري بأقوام ذري حسب وقد يسود غير السيد المال[٣]

فقد تبين لنا أنه لا حذف للمضاف إلا مع علم المخاطب بـــــه، وإذا أدى حذفه إلى ليس وإشكال، فإن يمتنع حذفه، لأن الفرض من الأســـلوب

---

(١) يوسف ٨٢ .

(٢) البقرة ١٧٧ .

(٣) البيت من البسيط، وقائله غير معروف انظر ابن يعيش ٣/٢٤ والشاهد فيه:ما فى الشرح.

هو البيان فإذا ضاعت خصيصة البيان بالحذف، امتنع سبب ضياعه، وهو الحذف فمثلا لو قلت: رأيت محمدا. وأنت تقصد سيارة محمد، ويصبح أن تقع على سيارته فلا يعرف المقصود منها، فيمتنع مثل هذا الأسلوب.

قال العلامة ابن يعيش:[1] "وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه، وإخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر:ذو الرمة:

عشية فر الحارثون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر[2]

أي: ابن هوبر، والمخاطب يعلم أن الذى قتل هو ابن هوبر لا هوبر. ومثله:

فهل لكم فيها إلى فإنني بصير بما أعيا النطاسي حذيما[3]

والمراد كسابقه: أبن حذيم. ومثل ما سبق قول الآخر:

حزيت لى بحزم فيدة تحدى كاليهودي من نطاة الرقال[4]

---

(١) المفصل ٣/٢٤، ٢٥ .

(٢) البيت من الطويل لذى الرمة وانظر ابن يعيش ٣/٢٣ والمغرب ٤٦، ١٧والهمع ٢/٥١ والدرر ٢/٦٤ وفى ديوانه ٢٣٥ .

(٣) البيت من الطويل لأوس بن حجر انظر الخصائص ٢/٤٥٣ والخزانة ٢/٢٣٢ وابن يعيش ٣/٢٥ وفى ديوانه ١١١ وفى شرح شواهد الشافية للبغدادى ١١٦ وفى مجمع الأمثال ١/٤٠٥ والشاهد فيه ما ذكرناه فى الشرح.

(٤) البيت من الخفيف لكثير عزة، وهو فى ديوانه ١/١٤٥ وانظر شرح بن يعيش ٣/٢٥، والشاهد فيه: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه كاليهودى أى نظر .

وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس كان ذلك لفقه الشاعر بعلم المخاطب أو نظر إلي كثرة المضاف الذي لا لبس فيه، فلم يعبأ بالإلباس".

والواقع: أنه لا إلباس كما ادعى ابن يعيش[1]، فالشعراء يتحدثون الأقوام يعرفون مقصدهم، فلا غرابة في حذف اعتمادا على علم المخاطب".

وفي كل ما يسبق قد أقيم المضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه، وأعرب إعرابه وقد يأخذ أيضا تأنيثه أو تذكيره. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل[2]

فذكر يصفق؛ لأنه أراد ماء بردى، وهو مضاف محذوف

وقوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها، فجاءها بأسنا بيانا أو هم قائلون﴾ [3]فقد حذف المضاف: وهو أهل ثم أعاد الضمير عليه مؤنثا في قوله فجاءها نظر إلى القرية، ثم ذكر في قوله أو هم قائلون: ملاحظا

---

(١) ابن يعيش ٣/٢٥ .

(٢) البيت من الكامل وانظر ابن يعيش ٣/٢٥/١٣٣:٦ والخزانة ٢/٢٣٦ والهمع ٢/٥١ والدرر ٢/٦٤ والأشموني ٢/٢٧٢ وفي ديوانه ٣٠٩ والشاهد فيه ما ذكرت في الشرح.

(٣) الأعراف ٤.

المحذوف: أهل. ومع ذلك أعطى المضاف إيه حركة إعـــراب المضـــاف المحذوف.

وقد يحذف المضاف، ويقيم المضاف إليه مقامه مع بقاء إعرابه وهـــو الجر.

وذلك مثل: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمه، أى ولا كل.

وقول العرب: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك" أى ولا مثل.

فحذف من الثانى، ما ذكر مثله فى الأول، فالمحذوف هنا معطـــوف على مضاف بمعناه، قال الرضى[1] ونقول ما مثل عبد الله يقول ذلـك، ولا أخيه وما مثل أخيك، ولا أبيك يقولان ذلك. أى ولا مثل أخيه، ولا مثل أبيك قالوا: يجب إضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضـــاف فيـــه، وأبقى المضاف إليه على إعرابه، وذلك لأن أخيه لو كان معطوفا علـــى عبد الله لكان المعنى: ما رجل هو مثلهما يقول ذلك، و أيضا: لو كـــان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور بـــأجنبى، وذلك لا يجوز، ولو كان: أبيك فى المسألة الثانية عفا على : أخيـــك لم يقل: يقولان، بل يقول، وأيضا: لو لم يقدر المضاف فى المسألتين لكـــان الداخل "لا" المزيدة؛ لتأكيد النفى معطوفا على غير ما نسب إليه الحكـــم المنفى، ولا يجوز " ا.هـــ وهل المثل هنا كناية أو مقحم والمقصـــود هـــو المضاف إليه . قولان.

---

(١) الكافه للرضى ٢٩١/١ .

ويقول الشاعر، وقد حذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه:

أكل امرىء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا[١]

أى: وكل نار. فحذف كل،ونار معطوفة على امرىء المجرورة، ونارا بالنصب: عطفا على الخبر، وقد أجاز ذلك سيبويه[٢]، حيث ذكر فى البيت ثم قال: فاستغنيت عن تثنيته، بذكرك إياه فى أول الكلام، ولقلة إلتباسه على المخاطب، وجاز كما جاز فى قولك: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقول ذلك .

وقد منع الأخفش هذه المسألة[٣]؛ لأنه لا يرى حذف الجار، ولا يرى العطف على عاملين، ولا محمل لهما سوى هذين الوجهين.

قال بن هشام[٤]:الغالب (ما سبق)ومن غير الغالب قراءة ابن جماز ﴿والله يريد الآخرة﴾[٥] أى عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفا على، بل المعطوف جملة فيها المضاف.

---

(١) البيت لأبى دؤاد المتقارب فى ديوانه ٣٥٣ وانظ الكتاب ٣٣/١ والتصريح ٥٦/٢ والأشمونى ٢٧٣/٢ والدرر٦٥/٢.

(٢) انظر ابن يعيش ٢٧/٣ .

(٣) المصدر والصفحة السابقة.

(٤) أوضح المسالك ١٧٣/٣ .

(٥) الأنفال ٦٧ .

حذف المضاف بين القياس والسماع

اختلف علماء النحو فى حذف المضاف هل هو قياسى أو سماعى فمع كثرته مثل قوله تعالى: ﴿أو كصيب من السماء﴾ [١] أى كأصحاب صيب ونحو: ﴿أو كظلمات فى بحر﴾ [٢] أى كذى ظلمات. قال السيوطى[٣] : وانما يقاس إذا لم يستبد الثانى بنية الحكم، بخو: ﴿واسأل القرية﴾ [٤] ونحو: ﴿وأشربوا فى قلوبهم العجل﴾ [٥] أى حبه، فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع و لم يقس؛ خلافا لابن جنى فى قوله بالقياس مطلقا، فأجاز: جلست زيدا على تقدير: جلوس زيد.

فأنت ترى أن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وإجراء الإعراب عليه كثير مطرد فى الأساليب العربية، فقد رأيت حذف المضاف. كما سبق وقد يحذف أكثر من مضاف كقوله تعالى ﴿فإنها من تقوى القلوب﴾ [٦] أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى. فحذف متضايفين، وقوله تعالى: ﴿فقبضت قبضة من أثر الرسول﴾ أى من أثر حافر

---

(١) البقرة ١٩.
(٢) البقرة ١٩ .
(٣) الهمع ٢/٥١ .
(٤) يوسف ٨٢ .
(٥) البقرة ٩٣ .
(٦) الحج ٣٢ .

فرس الرسول، ويقول تعالى: ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ [١] والتقدير: مقدار مسافة قربه مثل قاب، وقوله: ﴿وتجعلون رزقكم﴾ [٢] أى بدل شكر رزقكم والأنصح ما سبق، وينوب عنه فى إعرابه وقد ينوب عنه فى تذكيره،وتأنيثه، أو تنكيره نحو : تغرقوا أيادى سبأ أى مثلها، او يركب مع لا الحديث إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده.

أما حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على جره، فلقد حكم العلماء بضعفه قياسا، وبأنه قليل الاستعمال العربى، وقد علل ذلك ابن يعيش [٣] بما معناه، وذلك لأن ضعفه فىالقياس يعود لوجهين:

أحدهما: أنه فيه حذف للنائب والمنوب عنه، وذلك إحجاب بالمضاف إليه المجرور بحرف الجر، النائب عنه المضاف.

ثانيا: لا يحسن حذف الجار وإبقاء عمله لضعفه، لذلك كان ضعفا فى القياس أما الاستعمال: فإن الوارد عن العرب قليل، وذلك لأن بقاء عمل الجار مع حذف عامله، وهو ضعيف واستمرار عمله قليل وروده عن العرب، بل يدخل فى الشاذ النادر، والخليل وسيبويه[٤]:وانما جعلا

---

(١) النجم ٩.

(٢)الواقعة ٨٢.

(٣) شرح المفصل ٢٩/٣ .

(٤) المصدر السابق .

الوارد من باب حذف المضاف؛ لأن النادر حذف العطف خلف عن العربية، ونائب عنه، وما قام مقام غيره، فهو أضعف منه فى سائر أبواب العريق، فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر، فلهذه العلة لم يجز العطف عندهما على عاملين، فلذلك حملوه على حذف المضاف بدلا من العطف على معمولين لعاملين مختلفين، إذ حذف الجار وبقاء عمله قد ورد فى كلام العرب، وإن كان نادرا مثل: ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾ بالجر، فالحمل عليه أولى من الحمل على العاملين المختلفين،وقد أجاز الكوفيون[1] ومن وافقهم من بعض البصريين و ألخفش العطف على عاملين، ووجهوا الوارد على العطف وهو رأى ضعيف.

حذف المضاف إليه

قد جاء عن العرب بقلة حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه، وهو أقل ورودا عن حذف المضاف قال بن يعيش [2]: وهو أبعد قياسا "أى من حذف المضاف" وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف و التخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك، وحذف كان نقضا للغرض، وتراجعا عن المقصود،.

---

(١) المصدر السابق ٣/٢٧ .

(٢) المصدر السابق ٣/٢٩.

لذلك نجد الحذف فى المضاف إليه قليلا، يعتمد على علم المخاطب، وإقامة الدليل على المحذوف مثل: جزى الله لسان ويد من رفع شأن الإسلام، فحذف المضاف إليه ، لأنه صرح بمثل المضاف إليه الأول، والتقدير لسان من رفع شأن الإسلام.

وقد يحذف المضاف إليه عند العرب، ويبقون المضاف، وينوون معناه فيبنون المضاف على الضم، ويزيلون ما فيه من تنوين، قال الرضى[١] : فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان، وأمام وخلف فى المكان أو مشبها به فى الإبهام كغير وحسب، ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم، وتسمى الظروف غايات، ومنها "قط، عوض، منذ، حيث " قال تعالى ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [٢] والتقدير من قبل الغلب، ومن بعده

قال فى الهمع [٣]: ويحذف المضاف إليه منويا، ويكثر هذا الحذف فى الأسماء التامة ويقل فى غيرها كقبل وبعد ونحوهما وهذا قليل فى أسلوب العرب.

ولكن الغالب لغة العرب بعد حذفه أن يبقى إعراب المضاف، وينون، وقد وضع له العلامة الرضى ضابطا جيدا فقال[١]:" وإن لم يكن المضاف

---

(١) كافية الرضى ٢٩٢/١.

(٢) الروم ٣ .

(٣) ٥٢/٢ .

من الظروف المذكورة و لم يعطف عليه مثله، وجب إبدال التنوين من المضاف إليه، وذلك فى كل وبعض، وإذ" وغير ذلك من ألفاظ الإضافة، وأسماء الشرط، قال تعالى: ﴿وكلا ضربنا له الأمثال وكلا تبرنا تتبيرا﴾[٢]وقال أيضا ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ [٣]وقال عز وجل: ﴿أياما تدعوفله الأسماء الحسنى﴾ [٤]فحذف المضاف إليه فى كل ما سبق والتقدير: وكلا الفريقين، بعض الرسل، وأيا الاسمين. ومثال إذ التى حذف جملة المضاف إليها معها، ونونت عوضا عنها، قال تعالى:﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ [٥]. أى إذ نصرهم الله.وقال أيضا :﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ [٦]والتقدير: حينئذ بلغت الحلقوم. ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح[٧]

---

(١) الفرقان ٣٩ .
(٢) الفرقان ٣٩ .
(٣) البقرة ٢٥٣ .
(٤) الإسراء ١١٠.
(٥) الروم ٤.
(٦) الواقعة ٨٤ .
(٧) البيت من الوفر لأبى ذؤيب الهذلى انظر الخصائص ٣٧٦/٢ وابن يعيش ٣١/٢٩/٣:٩ والخزانة ١٤٧/٣ ، ٥٧١ والمغنى ٨٦ والأشمونى ٥٦/١ ويس ٣٩/٢ والهذليين ٦٨/١ .

وأصله: وأنت إذ نهيتك. فحذف الجملة، وعوض منها التنوين.

ومن الكثير الوارد ما عطف عليه اسم عامل فى مثل المحذوف مضافا كقولهم: مذ ربع، ونصف ما حصل، وكذلك: قطع الله يد ورجل من قالها فقد عطف على ذلك لمضاف مضافا إلى مثل ذلك المنوى سواء كان من الظروف نحو: ذاكر نصف أو ربع الساعة ونحو: قبل أو بعد زيد أو من غيرها كما مثلنا، فقد حذف المضاف إليه وهو معلوم مما بعده فلا حذف إلا بدليل مقالى أو حالى.

قال ابن عصفور[1]: لا يقاس إلا فى مفرد مضافة زمان، وقد يبقى بلا تنوين إن دل على عطف على مضاف لمثله أو عطف عليه مضاف مثله، فالأول نحو حديث البخاري: عن أبى برزة "غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني" بفتح الياء بلا تنوين، والثانى نحو حديث أنه ﷺ قال: "تحيضين فى علم الله ستة أو سبعة أيام ".

وخصه الفداء: بالمصطحبين كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها والنصف والربع، وقبل وبعد بخلاف نحو: دار وغلام فلا يقال: اشتريت دار غلام زيد وهذا رأى فيه تقييد، ما أجدر بتوسيع فى ذلك.

ويقول الشاعر فى ذلك:

يا من رأى عارضا أسريه بين ذراعى وجبهة الأسد [2]

---

(١) الهمع ٢/٥٢ .
(٢) البيت من البسيط للفرزدق وانظر ابن يعيش ٣/٢١ والتصريح ٢/٥٧ ، والهمع ٢/٥٢.

أى بين ذراعى الأسد

وقول الآخر

ولا نقاتل بالعصى ولا نرامى بالحجارة

إلا علالة أو بداهة قارح نهد الجزارة(١)

وقد فسر المبرد(٢) ما سبق بأن المضاف إليه الأول محذوف يفسره الثاني و سيبويه يري أن الأول مضاف إلي المجرور الظاهر، والثاني مضاف في الحقيقة إلي ضميره والتقدير: ذراعي الأسد و جبهته، علالة قارح أو بداهته ، ثم حذف الضمير، و جعل المضاف الثاني بين المضاف الأول، والمضاف إليه، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف وبذلك خالف سيبويه مذهبه في حذف الخبر الأول في قولك محمد و علي مجتهد.

قال الرضي(٣):" ومذهب المبرد أقرب، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى السعة، وأما نحو:يا تيم تيم عدى فربما يغتفر فيه؛ لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه، فكأنه لا فصل.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل للأعشى وهو فى ديوان ١١٤ ،انظر الخزانة ٨١/١،٣٤٦/٢/١٣:٣ والعينى ٤٥٣/٣ والكتاب ٩١/١، ٢٩٥ والخصائص ٧٠٤/٢ والمغرب ٣٨ والمقتضب ٢٢٨/٤ .

(٢) الكافية٢٩٢/١ .

(٣) المصدر السابق ٢٩٣/١.

كما ورد حذف المضاف إليه والعمل غير مضاف كقول الشاعر:

علقت آمالي فعمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم[1]

(١) البيت من الرجز، ولم يعثر على قائله وانظر التصريح ٢/٥٧ والشاهد فيه : ما ذكرناه في الشرح.

الفصل الرابع

ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه

ونجد فى الأسلوب العربى حذف المضايفين معاً، وذلك إذا تكررت الإضافة مثل قوله تعالى: ﴿تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾[1] أى كدوران عين الذى يغشى عليه، ومنها قولهم: أنت منى فرسخان، أى:

ذو مسافر فرسخين. ومثله قول الشاعر:

فأدرك إرقال العراوة ظلعها وقد جعلتنى من جزيمة إصبعاً[2]

أى: ذا مسافة اصبع؛ فقد حذف بدون عطف كما حذف المضاف بدون أن يكون معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف كقراءة ابن جمّاز: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾[3]، أى عمل الآخرة.

ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه:

كون المتكلم الإضافة لهدف يعود على المضاف بفوائد كثيرة، فإن كان نكرة اكتسب التعريف منه إن كان معرفة، أو التخصيص إن كان

---

(١) الأحزاب ١٩ .

(٢) البيت من الطويل للكحلية العرف وانظر ابن يعيش ٣/٣١ والخزانة ٢/٢٤٥ والأشمونى ٢/٢٧٢ والمغنى ٦٢٤ والعينى ٣/٤٤٢ والنوادر ١٥٣ .

(٣) الأنفال ٦٧ .

نكرة شائعة فى جنسها، فيحدد بنوعها ويقلل دائرة إبهامها مثل: كتاب الله، كتاب عظيم، أو يزيل تنوينه فيخفف نطقه لفظاً مثل: هذا طالبُ علم، وفاهم درس، أو يرفع القبح في الصفة المشبه مثل: مررت بطالب حسن التحصيل، بالإضافة، وهذا أحسن من الرفع والنصب إذ في الرفع خلوه من الضمير، والنصب، إجراء للازم مجرى المتعدى.

وقد يكتسب الطرفية منه إن كان ظرفاً نحو: الجد مطلوب فى كل وقت، والراحة محبوبة فى بعض الأوقات، أو المصدرية كقولك: اجتهد كل الاجتهاد، ولا تهمل أى إهمال، وقد ينال الصدارة منه كقولك:[1] كتاب من قرأت؟ وعالم من سألت؟ أو التعظيم؛ لعظم المضاف إليه نحو: رجل الإسلام، وبيت الله. أو التحقير لضعة قدره كقولك: بيت الكذاب، وحديث المنافق، أو التثنية مثل قولك: ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك[2]، أو الجمع مثل: حب العلوم شغفن قلبى، وشراء الكتب أخذت أموالي، وقد يستفيد منه الإعراب نحو: هذه خمسة عشر زيد عند من أعرب. ونحو هذا يوم يحسن فيه المذاكرة، وذلك لمعارضة الإضافة سبب البناء، لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه؛ لأنه معرفة قبل الإضافة كما ذكر الدماميني[3] ، أو البناء كقوله تعالى: ﴿فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾[4]، ونحو: على حين ذاكرت الدرس، وقد

---

(١) يس ٢/٣١،٣٢.

(٢) الرضى ١/٢٩٢ .

(٣) الصبان ٢/٢٤٧ .

(٤) الذاريات ٢٣ .

يقوم مقامها فى العقل كقولـــه تعـــالي :﴿وكـــم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا قل كقوله تعالى بياتا أو هـــم قائلون﴾[١]، والمراد بـــ (أهـــل) بدليل مقابلة ذلك بقوله "هم" أو التذكير أو التأنيث[٢] ونحو ذلك.

تأثير المضاف إليه فى المضاف تأنيثا أو تذكيرا

قد يؤثر المضاف إليه فى المضاف تأنيثا بأن يكون المضاف مذكـــرا، فيأخذ حكم المؤنث ويعامل فى الأسلوب على أنه كالمؤنث، لأنه صـــار مؤنثا على سبيل الحقيقة، إذ الحقائق لا تغير، ولكنه اكتسب منه حكـــم التأنيث، وقد ورد فى الأسلوب العربى بكثرة، فمثال اكتسابه التأنيث قـــال تعالى﴿يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا﴾[٣] (فكل) عوملـت فى الآية على أنها مؤنثة، لذلك أنث لها الفعلين " تجد، عملت" وقوله تعالى فى قراءة ﴿تلتقطه بعض السيارة﴾[٤] ويقول الرسول صلى الله عليـــه وســـلم :"مارأيت مثل الجنة نام عنها طالبها" فاستفادت مثل التأنيث من إضافتـــها إلى الجنة، وقال العرب: قطعت بعض أصابعه. ويقول الشاعر

طول الليالى أسرعت فى نقضى نقضن كلى ونقضن بعضى[٥]

---

(١) الأعراف ٤ .

(٢) انظر التصريح ٢/٣١ والهمع ٢/٥٧ .

(٣) آل عمران ٣٠.

(٤) يوسف ١٠ .

(٥) البيت للأغلب العجلى من الرجز انظر التصريح ٢/٥٧ والأشمونى ٢/٢٤٨ والكافية ١/٢٩٢ .

وقول الآخر:

وما حب الديار شغفن قلبى ولكن حب من سكن الديار[١]

وقول الشاعر:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها من الرياح النواسم[٢]

فأنت ترى أن المضاف المذكر قد اكتسب التأنيث من المضاف إليها لمؤنث التأنيث، لأن المضاف كله أو بعضه، أو وصف فى المعنى للمضاف إليه، لو حذفنا المضاف، ووضعنا المضاف إليه مكانه لصح، وما كان كذلك يكتسب منه تأنيثه.

وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر، ويجرى عليه أحكام المذكر ومن ذلك

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنوير[٣]

وقول الآخر:

---

(١) البيت من الوافر للمجنون وهو فى ديوانه ١٧٠ والخزانة ١٦٩/٢، ٢٣٦ والمغنى ٥١٣ ويس ٣١/٢ .

(٢) البيت من الطويل لذى الرمة وانظر الكتاب ٣٢،٢٥/١ والمقتضب ١٩٧/٤ والخصائص ٤١٧/٢ والأشمونى ٢٤٨/٢ وفى ديوانه ٦١٦ .

(٣) البيت من البسيط لأحد المولدين، وانظر الخزانة ١٦٩/٢والمغنى ٥١٢(٢٩٨) والعينى ٣٩٦/٣ والتصريح ٣٢/٢ والأشمونى ٢٤٨/٢ ومجموع الشواهد ١٤٣ .

رؤية الفكر ما يؤول له الأمـــ ـــر معين على إجتناب التوانى[1]

فإنارة ورؤية. مؤنثان، ومضافان إلى المذكر، ولذلك كان خبرهمـــا مذكرا، لاكتسابهما التذكير من المضاف إليه.

ويحتمل أن يكون منه قـــول الله تعـــالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾[2] فإن رحمة مؤنثه وخبرها وهو " قريب" مزكـــر ,فاكتســـب التذكير من لفظ الجلالة، وهو باعتبار اللفظ مذكر لأن هذا هو مجـــري الأسلوب العربي، والتذكير اشرف من غيره ، ويروي بعضـــهم أن لفـــظ قريب يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وإن كان بمعني فاعل فقد يعطي حكم ما هو بمعني مفعول أي رحمة الله مغفر به من المحسنين، أو ذكر علي تـــأويل الرحمة بالغفران وذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في " قريب" إذا لم يـــرد قرب النسب قصدا للفرق . أي أن الرحمة مؤنث مجازي[3] ، ولكن مـــع ذلك يلزم التأنيث ، والرأي الأول أقوي باعتباره الاسم لا المســـمي ، لأن هذا منطلق الأسلوب العربي .

أحوال الاسم باعتبار إضافته

أحوال الاسم باعتبار إضافته أو عدم أضافته يتنوع إلى أربعة أنـــواع وهي :

---

(١) البيت من المنسرح ولا يعرف قائله، وانظر العينى ٣٦٩/٤ والهمع ٤٩/٢ والدرر ٦٠/٢ وشرح الأشمونى ٢٤٨/٢ والشاهد فيه كما سبق مذكور فى الشرح.

(٢) الأعراف ٥٦.

(٣) الصبان ٢/٢٥٠ .

أ ـــ ما يمتنع إضافته.

ب ـــ ما يجب إضافته إلى المفرد.

ج ـــ ما يجب إضافته إلى الجمل.

د ـــ ما يجوز إضافته.

وإليك بيان كل نوع على حده تفضيلا ـــ فيقول (وبالله التوفيق).

أولا : ما يمتنع إضافته

يمتنع باتفاق إضافة هذه الأمور، وهي ، المضمرات،واسماء الإشـــارة، والأسماء الموصولة غير أي، وأسماء الشرط، والاستفهام .

وإنما امتنع إضافته ما سبق (لأن لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته

ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف، بخلاف "أي" فإنهـــا ملازمـــه للإضافة لفظا أو تقديرا، لضعفت مشبهها بالحرف بما عارضه من شـــدة افتقارها إلى ما تضاف إلى ما تضاف إليه "، لتوغلها في الإبهام هذا ما ذكره العلامة الصبان [1].

ويقول الرضي : [2]ولا يجوز إضافة سائر المعارف مـــن المضمـــرات والمبهمات لتفكيرها ".ويروي الشيخ خالد[1] في التصريح: أنها لم تضـــف

(١) الصبان ٢/٢٥٠ .

(٢) الكافية ١/٢٧٤ .

بشبهها بالحرف،والحرف لا يضاف ، وإنما " أي" في الجميع لضعف الشبه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه "

ويعلل المنع يس العليمي : [٢]بأنها لو أضيفت لاجتمع معرفان علـــي معرف واحد ولشبه الجميع بالحرف .

وكل هذه التعديلات تجمع علي أن إضافة هذه الأشياء عبـــث، ولا تفيد تعريفا، والمعرف لا يعرف، ولو قيل :إن العرب لم يضيفـــوا هـــذه الأسماء إلى ما بعدها لكان ذلك كافيا، بدليل أن (أي) سمعت مضافة لمـــا بعدها، والسماع قانون لايرد .

وهناك نوع مختلف فيه: إلا وهو إضافة الشيء إلى نفسه أو الصفة إلى موصوفها أو العكس وذلك مثل ليث أسد، وقمـــح بـــر، وأســـامه أبي الحارث، وزيد أبي عبد الله، وأبو عبد الله زيد رجل فاضل، فكل ذلـــك ممنوع عند البصريين والسر في هذا المنع عندهم :من جهة إضافة الشيء إلى نفسه.

لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص،والشـــيء لا يعـــرف بنفسه، لأن نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الإضافة إلا بما فيه مـــن التعريف، وإن كان عاريا منه كان أذهـــب في الإحالـــة والامتنـــاع لأن الاسمين المترادفين علي حقيقة واحدة "والتضايف إنما يكون بن شيئين كـــل

---

(١) جـــ٢ صـــ٣٤ .

(٢) المصدر والصفحة السابقة

منهما غير الآخر ولذلك لا تضيف اسما إلى اسم آخر مرادف لـــه علـــي حقيقته،ولا إلى كنيته سواء كان ذلك معلقا علي عين أو معني فالعين مثل: قمح بر والمعني نحو : حبس منع ـــ فلا يجوز ما تقدم ـــ كما يقول ابـــن يعيش[١]، أجاز إضافة الاسم إلى اللقب نحو : سعيد كرز، وقيس بطـــه، لأنه لما أشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف، وصار الاســـم مجـــهولا، اعتقد فيه التنكير، وأضيف إلى اللقب للتعريف وجعلوا الاسم مع اللقـــب بمنزلة ما أضيف ثم سمي به واللقب أولي به، لأنه صار به أعرف ٠

وينسب السيوطي حكم المنع إلى الجمـــهور في اللقـــب فيقـــول[٢] : الجمهور يمنع إضافة اسم لمرادفه إلا بتأويل كقولهم : ســـــعيد كـــرز أي مسمي هذا اللقب ، وخشرم دبر أي الذي له ذا الاسم، لأنهمـــا اسمـــان للنحل، ويقول العلامة الأشموني[٣] :"لا يضاف اسم لما اتحـــد بـــه معـــني كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته، لأن المضـــاف يتخصـــص أو يتعرف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعني، فلا يقال : قمـــح بر. يقول في التصريح[٤]: ما يدل علي منع إضافته المرادف لأنه نفسه، وما ورد يؤول كما سبق ٠

ويري الفراء جواز إضافة الاسم إلى مرادفة إذا اختلف اللفظـــان ،لأن ذلك قد ورد عن العرب نحو : سعيد كرز والأصل أنه لا تأويل للنصـــوص

---

(١) ابن يعيش ٩/٣ .
(٢) الهمع ٤٨/٢ .
(٣) ٢٤٩/٢.
(٤) جـــ٢ صـــ٣٣ .

قال الرضي : [١] وأما الاسمان اللذان ليس في إحداهما زيادة فائدة كشحط النوي، وليت أسد. فالفراء يجيز إضافة إحداهما إلى الآخر، للتخفيف قال إن العرب يجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد سيرضيكما منه سنام وغاربة [٢]

ويختار الرضي رأي الفراء فيقول: [٣]والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة "النسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم " وقوله" ورخاء الدعة وسكايك الهواء " ولو قلنا: إن بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة ".

وأري:

أن رأي الفراء يؤيده السماع، ولا حجه للتعسف في التأويل، فالوارد أقوي شاهد علي صحة القضية، ويدخل في جواز ذلك صحة إضافته قولهم: جميع القوم، وكل الدراهم، وعين الشيء أو نفسه" ولكن لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم، فلا يقال كل الجميع، ولا جميع الكل، فإنها متماثلات في العموم كما يقول الرضي [٤]

---

(١) الكافية ٢٨٨/١ .

(٢) البيت من الطويل لعبد الرحمن ابن حسان وقيل: لآخرين، وانظر إلى الأشموني ٢٤٣/٢، العيني ١٧٣/٣ وابن يعيش ١٢٩/٧ن ١٥٢ الأنصاف ١٢٣ والخزانة ٢٧٧/٢ والمضيف ٢١/١.

(٣) الرضى ٢٨٨/١ .

(٤) المصدر السابق ٢٩١/١ .

أما إضافة الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى الصفة:

فقد منعها البصريون، لأن الصفة والموصوف لذات واحدة، والإضافة لابد لشيئين حقيقيين حتى يتحقق الغرض منها، فإذا كانت الصفة والموصوف شيئا واحدا، فلا يجوز إضافة إحداهما إلى الآخر. فلا تقول: هذا محمد المجتهد، وهذا مجتهد محمد. وما ورد من ذلك مثل: صلاة الأولي، مسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء، دار الآخرة، حق اليقين، حب الحصيد من إضافة الصفة للموصوف نحو وسحق عمامة، وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جائبة خبر، ومعرفة خبر، من باب إضافة الصفه إلى الموصوف[1]، وقال الشاعر مضيفا الصفه والموصوف:

والمؤمن العائدات الطير تمسحها ركبان مكه بين الغبل والسند [2]

والبصريون يؤولون كل ما ورد فيقدرون في إضافة الموصوف إلى الصفه علي أن المضاف إليه في الظاهر صفة الموصوف محذوف فيقولون تقديرا في كل ما سبق: صلاة الساعة الأولي، ومسجد المكان الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحية الحمقاء ودار الساعة الآخرة، وحق الأمر اليقين،وحب النبت الحصيد، وفي جرد قطيفة (أي مجرودة) وسحق عمامة °(أي باليه) بقدر موصوف، ويضاف الصفه إلى جنسها والتقدير: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة، وفي

---

(١) ابن يعيش ٣/١٠،١١ .

(٢) البيت من البسيط للنابغة ، وانظر شرح المفصل ٣/١١ والخزانة ٢/٣١٥ ، ٤/٣٦٤/١٠٥ وهو فى ديوانه ١٠ برواية " والسعد .

أخلاق ثياب: شيء من جنس الثيـــاب، وفي جائبـــة خـــبر(أي خـــبر ينتشر)ومغربه خبر(أي يعيد عن بلده) يقدر كما سبق، ومنـــها: خائنـــة الأعين، كرام الناس، وكرام القوم، كما يقدرون البيت بـــأن وتضـــاف الصفه إلى جنسها أي جماعة العائدات من جنس الطير.

وأري:

أن الوارد الكثير المذكور آنفا يدل علي جواز إضافـــة الصفـــه إلى الموصوف، وكذلك إضافة الموصوف إلى الصفه، ولا داعي للتعســـف في التأويل فإن النص اللغوي يستدل بظاهرة ولا داعي لصرفه عنه ـــ ومـــن العجيب أن الرضي يروي عن البصريين ذلك ويوضح بأن ذلك كثير، ولا داعي للتعسف بالمنع والتأويل قال الرضي [١] ولا يضاف موصـــوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها نحو: مسجد الجـــامع، وجـــانب الغـــربي، والصلاة الأولي، وبقلة الحمقاء متأول، ومثل: جرد قطيفة وأخلاق ثيـــاب متأول "وأجاز الكوفيون [٢] إذا اختلف اللفظان من غير تأويل تشبيها لمـــا اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان، ووعد الصدق، وحـــق اليقين، ومكر الشيء وأبناء المؤمنات كما جاء ذلك في النعت والعطـــف والتأكيد نحو: غرابيب سود، كذبا ومنيا وكلهم أجمعون، وقال أبو حيان: لا يتعدى السماع بل يقتصر عليه فلا يقاس" . وقد وافق علي ذلك بـــن الطرادة[٣]وظاهر التسهيل وشرحه موافقة جواز ذلك.

---

(١) الكافية ١/٢٨٥ .
(٢) الهمع ٢/٤٩ .
(٣) شرح الأشموني ٢/٢٥٠ .

إضافة المسمى إلى الاسم وعكسه

وإذا كان النحاه قد اختلفوا في إضافة الاسم إلى مرادفه، والصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى الصفه، لأن الثاني هو عين الأول، فلم يستفد من إضافته شيئا، وإنما الإفادة تأتي من المختلفين، وعكسه ولكننا نجد العرب قد اختلفوا في إضافة المسمي إلى الاسم كما يقول بن يعيش[1] " مبالغة في البيان، لأن الجمع بينهما أكبر من إفراد أحدهما بالذكر، ومن ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير مسمي "

فالمسمي هو تلك الحقيقة، وذات اللقب، والاسم هو اللفظ المعبر عن تلك الحقيقة وهذا النوع قد ورد عن العرب بكثرة لغرض المبالغة، وهو هدف نفيس في الأسلوب العربي . فمن ذلك قولهم : لقيتهم ذات مره" والمراد به الزمن المسمي بهذا الاسم الذي هو مرة" . وكذلك" ذات ليله" ومررت به ذات يوم، ودارت ذات الشمال، وسرنا ذا صباح،وتقدير ما سبق: داره شمالا، وسرنا صباحا بالطريق الذى ذكرناها وفى " ذا صباح، و ذات مرة " تفخيما للأمر ومثل ذلك قول الشاعر:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألبب [2]

أي بأصحاب هذا الاسم، وقصده من ذلك: تعظيم الممدوح وتفخيم أمره، ومثله أيضا قوله الآخر:

---

(١) ١٢/٣ .

(٢) البيت للكميت من الطويل وانظر فى ديوانه ١٠٢/١ والخصائص ٢٧/٣ وابن يعيش ١٥٤/١، ١٢/٣، ١٥٥ والخزانة ٢٠٥/٢ واللسان ١٧٣ (لبب).

إذا ما كنت مثل ذوي عدي ودينار فقام علي ناعي [١]

أي مثل كل رجل من المسميين عديا ودينارا، وعليه قراءة ابن مسعود ﴿وفوق كل ذي عالم عليم﴾ أي وفوق كل شخص يسمي عالما عليم .قال الرضي[٢] : وأما ذا وذات وما تصرف منها إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبه، فتأويلها قريب من التأويل المذكور "أى المراد بالمضاف الذات،وبالمضاف إليه اللفظ " إذ معنى : جئت ذا صباح أى وقت صاحب هذا الاسم ، (فدا) صفة موصوف محذوف وأما حى فى نحو قولهم: هذا حى ز يد " فتأويله شخصه الحى . فكأنك قلت :شخص زيد .فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص ،وذكروا ل لفظ " حى" مبالغة وتأكيد .

قال الشاعر :

ألا قبح الإله بنى زياد وحى أبيهم قبح الحمار[٣]

ومثل ما سبق لفظ " الاسم " كقول الشاعر "

الي الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد إعتذر [٤]

---

(١) البيت من الوافر ولا يعرف قائله وانظر الخصائص ٣/٣١ وابن يعيش ٣/١٣ والسان (ذا).
(٢) شرح الكافية ١/٢٨٦.
(٣) البيت من الوافر لزيد بن مفرح فى ديوانه ٨٧ وانظر اللسان (حى ٢٣٣٣) والخزانة ٢/٢١٠ ١٥/٣ والخصائص ٣/٢٨ والمحتسب ١/٣٤٧.
(٤) البيت من الطويل للبيد انظر فى ديوانه ٢١٤ والخصائص ٣/٢٩ وابن يعيش ٣/١٤ والهمع ٢/٤٩،١٥٨والعينى ٣/٣٧٥والخزانة ١/٢١٧ وشرح الأشمونى ٢/٢٤٣.

وقد حكم بعض النحاه[١] زيادة لفظ " ص، اسم " ولكن الحق في ذلك أنهما وأمثالهما ليسا بذائدين وإنما كما قال الرضي: "والحق إن الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله: اسم السلام أي لفظ الدلالة عليه، وكلمته: فاسم السلام من باب عين زيد فالسلام لفظ أي صوت، ومقام الذئب " من باب الكفايات أي بعدت مكافته"

ويقول الرضي : في إضافة المسمي إلى الاسم وعكسه: إنه يحتاج إلى تأويل، كالاسم المضاف إلى إلى لقبه نحو: سعيد كرز، ونحو: ذو، وذات، ولفظ الاسم المضاف إلى المقصود بالنسبة كاسم السلام، واسم الشيب، ولفظ(الحي) مضافا إلى ما هو المقصود بالنسبة"

يقول ابن يعيش[٢] : وأبو عبيده يحمل المضاف في ذلك كله"أي إضافة المسمي إلى الاسم، وإضافة الاسم إلى المسمي " على الزياده، والإقحام ورأي أن دعوي الزيادة لاسم كامل فيه مجازفة في الحكم، فالعربي عندما ينطق باسم" السلام" ووحي أيهم باسم الماء، فالمراد الصوت كما سبق للرضي، فليس زائدا فهو ليس قول الشاعر:

ونادى بها ماء إذا ثار ثورة أصبح نوام إذا قام يخرق [٣]

أي يذكر هذا اللفظ"ماء" لهذه الحاله، فليست بزائده، وإنما ذكرت لغرض للكلام لابد منه.

---

(١) الكافية ٢٨٥/١ .
(٢) شرح المفصل ١٥/٣ .
(٣) البيت من الطويل لا يعرف قائله وانظر ابن يعيش ١٤/٣ .

الفصل الخامس

ما يجب إضافته إلى المفرد

ثانيا: ما يجب إضافته إلى المفرد

إن المتتبع لأساليب العرب يجد أن هناك كلمات لزمت الإضافة إلى المفرد، لأن فيها إبهاما أو عموما تحتاج إلى مضاف إليه، يوضحها أو يحدد المقصود منها، وقد يقطع بعضها لفظا، ولكن المضاف إليه فيها منوي مقصور، ليستقيم بها القصد أهم خصص لما ينبغي أن يكون عليه الأسلوب العربي وهو البيان المحدد للمقصور ولذلك قسمها علماء النحو إلى قسمين:

أولا ما يضاف في اللفظ، ويجوز قطعه عنها لفظا فقط مثل: كل، بعض، أي، غير، مع،الجهات الستة ومن أشبهها، مثل، شبه، بيد، قاب، قد، قط، حسب، ونحوها .

آخرا: ما يجب إضافته في اللفظ وهو ثلاثة أنواع:

أ ـــ ما يضاف للظاهر والمضمر نحو: كلا، كلتا، عند، لدي، و قصارى الشيء، وحماداه سوي .

ب ـــ ما لا يضاف إلا للظاهر فقط نحو: أولي، أولات، ذو، ذات .

جـ ـــ وما يختص بالمضمر فقط وهو نوعان:

أولا : ما يضاف لكل مضمر: وهو: وحد

١. آخرا : ما يختص بضمير المخاطبة:وهي: لبيك: حنانيك، و دواليك، هذاذيك. وهذا تقسيم حسن لابن هشام [١] رحمه الله ودونك بيان كل نوع من الأنواع السابقة تفصيلا علي حده :

أولا: ما يجوز قطعه عن الإضافة لفظا

"كل" قد وردت مضافة في اللفظ، ومقطوعة وذلك مثل قوله تعالي ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾ [٢] فهي مضافة في الأيه، ومقطوعه مثل: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾ [٣] وذلك لأن "كل" اسم لأجزاء الشيء فيقتضي التجزأ كما يقول: ابن يعيش [٤] وجواز الإضافة، وعدمها في كل، وبعض إذا لم تقع كل واحدة منها توكيدا ولا نعتا وإلا لزم إضافتها مثل: ﴿فسجدوا الملائكة أجمعون إلا إبليس﴾ [٥] ومثال النعت: محمد العالم كل العالم: فكل هنا صفة بمعني الكمال في الصفه

يقول السيوطي [٦] : وهي اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو قوله تعالي ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ [١] والمعروف المجموع نحو قوله تعالي

---

(١) أوضح المسالك ٣/١١١- ١١٦ .
(٢) المومنون ٥٣ .
(٣) يس ٤٠ .
(٤) المفصل ٢/١٣ .
(٥) ٧٣، ٧٤ ص.
(٦) الهمع ٢/٧٣ .

﴿وكل آتيه يوم القيامة فردا﴾[٢] وأجزاء المفرد المعروف نحو "كل زيد حسن "

حكمها إذا أضيفت إلى المعرفة

ويجوز أن يراعي في ضميرها المعنى أو اللفظ إن أضيفت كل إلى معرفة مثل قوله تعالى ﴿إن كل من السموات والأرض إلا آتي الرحمن عدا لقد أحصاهم، وعدهم عدا، وكلهم آتيه يوم القيامة فردا﴾[٣] خلافا لابن هشام[٤] الذي أوجب مراعاة اللفظ، فقال في المعنى أن القيد لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا علي نقطها نحو:"كلهم آتيه" ، ﴿كل أولئك كان عنهم مسئولا﴾[٥]، ﴿كلكم جائع إلا من أطعمته﴾[٦]، وكلنا لك عبد[٧] وأما الآية الأولي: "فجملته لقد أحصاهم" أجيب بما القسم وليست خبرا عن "كل" وضميرها رافع "لمن" لا " لكل" وإن أضيفت لنكره ففيها ثلاثة آراء في القضية أحدها وهو رأي بن هشام[٨] يقول:إن نسب الحكم لكل فرد فالفظ نحو: كل رجل يشبعه

---

(١) آل عمران ١٨٥ .

(٢) مريم ٩٥ .

(٣) مريم ٩٤، ٩٥.

(٤) الهمع ٢/٧٤ .

(٥) الإسراء ٣٦ .

(٦) حديث قدسى ص مسلم كتاب البر والعلم و الآداب .

(٧) حديث مسلم كتاب الصلاة .

(٨) المغنى جـ٢ صـ١٩٦ .

رغيفان، وكل طالب في الامتحان ناجح وإن نسب للمجموع روعي المعنى نحو: كل رجل قائمون أي مجموع الرجال .

وثانيها: هو ما رآه ابن مالك وهو وجوب مراعاة المعنى مطلقا، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا نحو قوله تعالى ﴿ وكل شيء فعلوه في الزبر ﴾،[1] ومفردا مؤنثا في نحو: ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ [2] ومثنى كما قال الشاعر:

وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطي القنا قوما هما أخوان[3]

ومجموع مذكرا نحو: ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [4] ومجموعا مؤنثا في نحو :

وكل مصيبات الزمان وجدتها سوي فرقة الأحباب هينة الخطب [5]

وثالث الآراء: لأبي حيان، حث يري جواز الأمرين كقول الشاعر

جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم[1]

---

(١) القمر ٥٢ .

(٢) المدثر ٣٨ .

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٨٧٠ والمغنى ١٩٦(١٨٢) والعينى ٧٤/١ والدرر ٩١/٢.

(٤) الروم ٣٢ .

(٥) البيت لقيس بن ذريح انظر الديوان ٦٦ وشواهد السيوطى ١٨٣ والهمع ٧٤/٢ والمغنى٢٦١ والعينى ٧٤/١ والدرر ٢/ ٩١.

هذا نقل الهمع ولكني عدت إلى ارتشاف الضرب[٢] فوجدته ينص علي أنه لابد من تعين اعتبار المعني في الضمير وغيره، ويحكم علي البيت بأنه مخالف للقياس أي فتركت كما قال تعالي: ﴿كل نفس ذائقة الموت[٣]﴾

حكم ضميرها إن قطعت عن الإضافة:

يجوز قطعها في اللفظ عن الإضافة، فأجاز أبو حيان فيها كما في السابق جواز مراعاة اللفظ والمعني، فمثال اللفظ قوله تعالي: ﴿قل كل ما يعمل علي شاكلته﴾، وقوله: ﴿فكلا أخذنا بذنبه﴾ [٤] . ومثال المعني: ﴿وكل كانوا ظالمين﴾ [٥]

ويري بن هشام أن الصواب أن ينظر إلى تقدير المعني المحذوف، فان قدره مفردا نكرة وجب الإفراد نحو قوله تعالي ﴿قل كل يعمل علي شاكلته﴾ [٦]

ونحو ﴿كل آمن بالله﴾ [١]، وقوله: ﴿كل قد علم صلاته وتسبيحه﴾[٢]. وإن قدره جمعا معرفا فالجمع واجب نحو قوله تعالي

---

(١) البيت من الكامل لعنترة وانظر الهمع ٢/٧٤ والأشموني ٢/٢٤٨ والمغني ١٩٨ (١٧٤ والمنصف ٢/١٩٩ والارتشاف ٢/٥١٦.

(٢) جـ٢ صـ٥١٦.

(٣) الروم ٣٢.

(٤) العنكبوت ٤٠.

(٥) الأنفال ٥٤.

(٦) الإسراء ٨٤.

﴿كل له قانتون﴾ [٣] وقوله عز وجل: ﴿كل في فلك يسبحون﴾ [٤] وقوله : ﴿كل آتوه داخرين﴾ [٥] فحال المحذوف هو الذي يوضح حالة الضمير .

وأهل البيان[٦] يرون أن "كل" إذا وقعت في حيز النفي توجه النفي إلى الشمول بخاصة وأفاد بمفهوم بثبوت الفعل لبعض الأفراد كقوله: لم آخذ كل الدراهم . أو وقع النفي في حيزها توجه إلى كل فرد نحو قوله (ص): لذي اليدين: كل ذلك لم يكن . وهي فائدة نفيسة تدل علي أن النحو يهتم بالمعنى اهتمامه باللفظ .

قال بن يعيش: [٧] وهي تلزم الإضافه، ولا تفارقها، وإذا أفردت كان معناها علي الإضافة، ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها فلا يقال: الكل.

(بعض): قد وردت في الأسلوب مضافة لفظا أو مقطوعة عن الإضافة قال تعالي: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم علي بعض﴾ [١] ونظرا لأنها

---

(١) البقرة ٢٨٥.
(٢) النور ٤١ .
(٣) البقرة ١١٦ .
(٤) يس ٤٠ .
(٥) النمل ٨٧.
(٦) الهمع ٢/٧٤ .
(٧) المفصل ٢/١٢٩ .

تفيد البعضيه فهي تقتضي الشيء المبعض. وهذا يوجب أن تكو ن مضافة لما بعدها لفظا أو تقديرا، ولا تدخل عليها "أل" فيقال البعض؛ لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعني الإضافه، من جهه تضمنها معني الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها، وهذا التعليل ذكره العلامة ابن يعيش[٢]تعليلا لجميع ما يلزم إضافته السابقة.

حكم كل وبعض عند قطعها عن الإضافة تعريفا وتنكيرا:

اختلف النحاة فى هذه الحالة.هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه ام هما نكرتان بالنظر إلى انقطاعهما عن الإضافة اللفظية. فذهب جمهور البصريين [٣] إلى أنهما معرفتان بالإضافة المنوبة، وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان، وحالتهما الراهنة، ولأن نية الإضافة لا تكون سببا للتعريف ألا ترى لفظ "نصف" و "ربع" وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال: خذ دينارا ونصفا وربعا مثلا ، وهما حينئذ نكرتان، بالإجماع.

والأصح رأى سيبويه لأمرين:

أحدهما: أنهم جاءوا بالحال من لفظ كل، بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظا فقالوا: مررت بكل قائما، وأعرضت عن بعض جالسا، وصاحب الحال معرفة و لم يأتوا الحال من ربع أو نصف.

---

(١) ٢٥٣ البقرة .

(٢) ابن يعيش ١٢٩/٢ .

(٣) حاشية أوضح المسالك ١١١/٣٠ .

الأخير : أن العرب تقطع كل وبعض عن الإضافة،وتريد المضاف إليه، وقد تحذفه ولا تريد المضاف إليه مثل ربع ونصف، ومجيء الحال من الأول دون الثاني دليل صحة رأي سيبويه وقد تكون منصوبة علي الطريقة كقوله تعالي:

﴿كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا﴾ [1]وناصبها هو الجواب .

أي: من الكلمات التي يجوز قطعها في اللفظ عن الإضافة، ولكنها ملازمه لها وذلك لأنها اسم مبهم يطلق علي أي شيء عاقلا، أو غير عاقل، فلزمت إضافته حتى يظهر منه المقصود كاحتياج الموصول إلى الصلة وهي تدل علي كل ما أضيف إليه نحو أي الرجال تقصد؟ وأي الثياب تلبس؟ أي من كل منهما، ومجيئها بدون ومجيئها بدون إضافة في اللفظ علي أنها منوية جائز قال سيبويه: [2]رحمه الله ـــ "اعلم أن "أيا" مضافا وغير مضاف بمنزله "من" ألا تري أنك تقول: أي أفضل، وأي القوم أفضل . فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجري من، كما أن زيدا، وزيد مناة يجريان مجري عمرو فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله عز وجل ﴿أيا ما تدعوا فلة الأسماء الحسنى﴾[3]فحسن لحسنه مضافا "

ولا حذف للمضاف إليه معها إلا مع قيام قرينه عليه كالآية السابقة.

---

(١) البقرة ٢٥ .

(٢) الكتاب ٢/٣٩٨ .

(٣) الإسراء ١١٠.

والمضاف إلى" أي" يكون نكرة مطلقا مفردا أو مثنى أو مجموعا يقول الرضي[١] والعلة في ذلك أن "أيا" استفهاما كان أو شرط أو موصولا موضوع ليكون جزأ من جملة معينة بعده مجتمعة من ومن أمثاله، ولأن المراد قبل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن أمثاله، فتكون في الحقيقة منقسمة إلى المسئول وأمثاله فمعنى أى رجل أى قسيم من أقسام الرجال إذا قسموا رجلا رجلا، وأي رجلين أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسم رجلين رجلين، وأي رجال أي أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجالا رجالا".

وهذا مثل محمد أفضل رجل، والمحمدان أفضل رجلين، والمحمدون أفضل الرجال. ومعناه أنه أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم منه رجلا أو رجلين أو رجالا.

ولا يكون مضافها في المعرفة إلا مثنى أو جمعا وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فأي الفريقين أحق بالأمن﴾ [٢] وقوله أيضا ﴿أيكم أحسن عملا﴾ [٣] ولا تضاف إليها مفردة معرفة إذا اقتصر أجزائها، فكان بينها جمع مقدر نحو: أي زيد احسن أي أي أجزاء زيد حسن أو عطف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر:

فلئن لقيتك خالبين لتعلمن أبي وأبيك فارس الأحزان [٤]

---

(١) شرح الكافية ١/٢٨٩، ٢٩٠.
(٢) الأنعام ٨١.
(٣) الملك ٢.
(٤) البيت من المنسرح وانظر الهمع ٢/٣٧، والدرر ٢/٥٤٠ ومجمع الشواهد ٤١٢ .

وقول الآخر :

ألا تسألون الناس أبي وأيكم غداة التقينا كان خيرا وأكرما [١]

بقول العلامة الصبان[٢] : امتنع إضافتها للمفرد المعرف؛ لأنها بمعني بعض، والمفرد شيء واحد ليس له أبعاض، بخلاف ما إذا أضيفت للمذكر فإنها حينئذ بمعني "كل" وهو تعليل جيد ذكره صاحب التصريح [٣] والشيخ يس[٤]، ويقول في ذلك الرضي: " لأن المنكر لا يختص في أصل الموضع بواحد معينه، فصح أن يعتبر به عن كل واحد واحد علي البدل، إلى أن يغني الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة، فإنها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه فلا يطلق علي ذلك التعيين علي غيره "

وعطف مثلها عليها قد يكون بالضمير كما سبق نحو: أي زيد وأي خالد أفضل أو بهما نحو: أيك وأي أعلم وتكرير أي واجب، لأنه لا يعطف علي الضمير المجرور أو يعطف علي شيء إلا بإعادة الجار قال الرضي : فتكرير(أي) للمحافظة علي اللفظ فقط لا المعني كما في قولك: بيني وبينك" ولا تكرير في الوصيفة والحالية، ولا نكره مع أي الموصولة كما سنتصل في أقسامها.

---

(١) البيت من الطويل وانظر العيني ٤٢٣/٣ و الأشموني ٢٦١/٢ وبمجمع الشواهد ٣٣٢ .

(٢) ٢٦١/٢ .

(٣) انظر التصريح واشيته ٤٤/٢ .

(٤) الكافية ٢٩١/١.

أقسامها:

تنقسم (أي) إلى أقسام خمسة ـــ وهاك بيانها:

١ـــ **أن تكون شرطا:** نحو: أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى[١]، وقوله تعالى: ﴿أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي﴾[٢] وتضاف للمعرفة كما في الآيتين وللنكرة نحو : أي رجل جاءك فأكرمه .

٢ ـــ **وأن تكون استفهاما:** فتضاف كسابقتها للمعرفة نحو قمتم من يقوم أيكم زادته هذه إيمانا ونكرة نحو: ﴿ فبأي حديث بعده يؤمنون﴾ [٣] وقال الشاعر:

تنطرت نصرا والسماكين أيهما ... على من الغيث استهلت مواطره[٤]

فتضاف في هاتين الحالتين إلى المعرفة والنكرة إلا ما سبق منعه من الإضافة .

٣ـــ **أن تكون داله على الكمال،** فإذا وقعت بعد النكرة كانت صفة نحو: سلست علي رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال، أو بعد معرفة أعربت حالا كقول الشاعر:

---

(١) ١١٠ الإسراء .

(٢) ١٨٥ الأعراف .

(٣) ٢٨ القصص .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٧٤ والمطر المغيث ١٠٧ وهو من الطويل .

فأومأت إيماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى[١]

ولا تضاف أى هنا فى هذه الحالة إلا لنكرة كما مثلنا قال الصبان[٢] نقلا عن الدماميني " لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال، والداخلة على المعرفة بمعنى(بعض) فلا تدل عليه". ويقول صاحب التصريح:[٣] وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيها: لأن نعت النكرة والحال يجب أن يكونا نكرتين، ومعنى أى فارس. كامل فى الفروسية
وعلل ذلك اللقانى[٤] بقوله: لأن الوصف والحال مشتقان تحقيقا أو تأويلا، والمشتق كلى، والمضاف إلى معرفة جزئي إذ المعرفة ما أشير به إلى شيء بعينه" ويرى الشيخ يس [٥] جواز أن يكون الوصف معرفة نحو مررت بالغلام أى الغلام.وهو نظر غير سديد، فإن الوارد بإضافتها إلى النكرة.

٤ – **أن تكون موصولة:** فلا تضاف إلا إلى معرفة نحو قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾[٦] والتقدير: لننزعن الذى هو أشد قال اللقانى:[٧] لأن الموصولة يراد بها واحد بعينه،

---

(١) البيت من الطويل للراعى انظر الكتاب ٣٠٢/١ والعينى ٤٢٣/٣ والهمع ٩٣/١ والأشمونى ٢/١٦٨/١١، ٢٦٢والدرر ٧١/١.
(٢) حـ٢ صـ٢٦١ .
(٣) ٤٥/٢.
(٤) التصريح ٤٤/٢ .
(٥) التصريح ٤٤/٢ .
(٦) مريم آية (٦٩) .
(٧) التصريح ٢/٤٤.

والصلة لا تستغل بذلك مع" أى" لتوغلها فى الإبهام، فلا بد من إضافتها لمعرفة.

(وأى) فى جميع أحوالها السابقة بأن كانت شرط أو استفهاما وحالا، أو صفة معرفة، وكذلك إذا كانت موصولة على رأى الكوفية وبعض البصريين، وحكى عنهم ذلك سيبويه[١] حيث قال :" وحدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرءونها" الآية السابقة ، أيهم بالنصب وهى لغة جيدة نصبوها كما جررها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل، وزعم الخليل أن (أيهم) إنما وقع فى اضرب أبهم أفضل على أنه حكاية" أ.هـ.

وبذلك تبين لنا أن من أعرب الجميع ولو كانت موصولة، وأن من بناها على الضم إذا كانت مضافة، وصدر صلتها ضمير محذوف هو الخليل خلاف [٢] للزجاج والجرمى.

٥- أن تكون صلة لنداء ما فيه أل نحو: يأيها الرجل،﴿ يأيتها النفس المطمئنة ﴾ [٣] ، وهذه لا تضاف، فلا تدخل فى باب الإضافة، وإن كانت تكمل أقسام(أى)وحصيلة ما سبق أن لأى، بحسب إضافتها بثلاثة أحوال:

الأول: الإضافة إلى النكرة والمعرفة، وذلك فى الشرطية والاستفهامية.

الثاني: لزوم الإضافة إلى الفكرة وذلك فى الوصفية والحالية.

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٩ هارون.

(٢) المعنى ١٠٧، ١٠٨.

(٣) الفجر الآية(٢٧).

الثالث: لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة.

غـــــير

وهى اسم يدل على مغايرة ما قبله الحقيقة ما بعده فى ذاته وحقيقتـــه نحو: مررت برجل غيرك، فكل منهما حقيقة تخالف فى ذاتها الأخـــرى أو فى صفاته الطارئة من السرور والفرح، أو الكآبة والانقباض ونحو ذلـــك، وهى اسم خالص فى الاسمية، لا مجال للظرفية فيه، وتدل على الغايـــة، أى ينتهي بها الشيء بذكر المضاف إليه معها، وهى اسم ملازم للإضافـــة فى المعنى، ويجوز أن يقطع كما صرح [١] بذلك صاحب التصريح الذي ذكـر بأن المبرد كان يقول: لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد، وكذا فقـــال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك، وأنشد عليه فى باب القســـم مـــن شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل [٢]

وتبعهم صاحب القاموس [٣] أى فى جواز ما سبق، خلافا لابن هشـلم حيث حكم بأن ذلك لحن فى المعنى، وبالغ فى إنكاره فى شذور الذهـــب وطالما ورد عن العرب، فالسماع لا يرد مادام قد عضده القياس على "ليس غير".

---

(١) انظر التصريح ٢/٥٠.

(٢) البيت من الطويل انظر التصريح ٢/٥٠ والاشموني ٢/٢٦٧.

(٣) جـ٢ صـ ١٠٩ .

فيرد قول السيرافى وابن هشام اللذين حكما بأن" لا غير لحن".

ولها حالتان مع ليس، ولا وهما ما يلي:

أولاهما: إذا ذكر المضاف إليه نحو: قبضت عشرة ليس غيرهـــا أولا غيرها فيجوز في " غيرها" الضم والنصب، فالضم على أنه اســـم ليـــس أولا، والخبر محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها.

ثانيهما: يجوز حذف المضاف إليه لفظا معها تقول: قبضت عشـــرة ليس غير او لا غير فيجوز فيها الضم من غير تنوين، واختلف العلمـــاء فى توجيه ذلك فقالوا:الضمة ضمة بناء، فهي في الحقيقة[1] كقبـــل وبعـــد، وتعرب اسما والخبر محذوف أو الخبر، والاسم محذوف وهذا رأي المـــبرد، أما الأخفش فيري أنها ضمة إعراب، وهي اسم ككل وبعض لا ظـــرف كقبل وبعد، وعلي ذلك فهي اسم ليس؛ أولا والخبر محذوف، وحـــذف النون لتقدير الإضافة وابن خروف يجوز فيها التقديرين السابقين، للمـــبرد والأخشف، لتكافؤ أولهما .

ويجوز الفتح مع التنوين وغيره وعليه تكون خبرا والحركـــة حركـــة إعراب كضمها مع التنوين تكون باتفاق العلماء[2] اسم ليس أولا، وكـــل ما سبق علي اعتبارا قطع غير لفظ فقط .

---

(١) شرح الأشموني ٢/٢٦٧.

(٢) التصريح ٢/٢٩ .

وإذا كان التقدير علي الإضافة لفظا ومعني فهي حينئذ اسم معـــرب، يجوز فيها وجهات الضم والنصب مع التنوين، فالرفع علي ذكر اسمـــــها، وحذف خبرها والنصب علي أنها الخبر، والمحذوف الاسم، .

فإذا قطعت عن الإضافة لفظا ومعني، فلا يقصد المضاف إليه ألبتـــــه فهي في هذه الحالة نكره معربه منونه، ويكون المقصـــود منـــها المغـــايرة المطلقة، فتكون بمعني المشتق نحو: من حد في عمله نـــال التقديـــر ليـــس غيرا[1]أي ليس نيل التقدير مغايرا .

فتكون بذلك اسما خالص الاسميه، مقطوعا عند الإضافة لفظا ومعـني، ويعرب علي حسب موقعه وعلي ذلك تبني إذا حذف المضاف إليه ونـوي معناه كقبل واحد، وتعرب في غير ذلك، بأن حذف ونوي لفظه للعلم بـه مثل: كل ،وبعض .

قال بن هشام [2] في المغني، وتستعمل "غير" المضافة لفظا علي وجهين أحدهما: وهو الأول ـــ أن تكون صفه للنكرة نحو قوله تعـــــالي: ﴿نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل﴾[3]، أو لمعرفة قريبه منها نحو: ﴿صراط الذين أنعمت عليهـم﴾[4] .

---

(١) النحو الوافى ٢/١١٤ .

(٢) صـــ١١٠ انظر الكتاب ٢/٣٣٣ .

(٣) فاطر ٣٧ .

(٤) الفاتحة ٦،٧ .

والثاني : أن تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالي"إلا" في ذلك الكلام فتقول غير زيد " بالنصب، و "ما جاءني أحد غير زيد " بالنصب والرفع وقال تعالى: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾

قال الزجاج [١] إذا أضيفت "غيرا "إلى معرف ضد واحد فقط تعرف "غير" لانحصار الغيرية "كقوله عليك بالحركة غير السكون "فلذلك كان قوله تعالى: ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفه ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ وإذا وقعت غير قبل مشتق أضيف إليها مثل : غير فاهم المهمل، أعرفت مبتدأ، والمعروف فاعل أغني عن الخبر، وفي معنى "غير" [٢]

"بيد" نحو: أنا أفصح العرب بيد أني من قريش .

آل وهي من الكلمات التي تلزم الإضافة معنى لا لفظا، فيجوز قطعها على نية المضاف إليه، ولا حذف إلا بعلم فكأنه مذكور في الكلام، فإن نويت المعنى أخذ حكم ظروف الغايات كقبل وبعد .

واختلف العلماء في أصلها: فقيل أهلها: أول فقبلت واوه ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، والتصغير يدل على أصلها فقد ورد تصغيرها:أويل.

وقيل أصلها: "أهل" أبدلت هاؤه همزه ،ثم الهمزه ألفا؛ لسكونها بعد همزه، مفتوحة بديل قول العرب أيضا في تصغيرها: أهيل . [٣]

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٧٥/١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٢ .
(٣) انظر الهمع ٥٠/٢ .

كما نجد أيضا أن العرب قد أضافتها غالبا إلى علم عاقل نحـــو، الله، محمد، علي،فقالوا آل الله، آل محمد، آل علي، آل قريش، قال الشاعر:

نحن آل الله في بلدتنا لم نزل إلا علي عهد إرم [١]

وإضافته إلى غير العاقل تقول: آل لاحق، آل الوجبه . وهمـــا علمـــا فرس، كذلك إضافته إلى الجنس مثل: آل الصليب

أما إضافة "آل "إلى الضمير فقد منع الكسائي، والذبيري والنحـــاس إضافته إليه، لأنه "لم يسمع، و لم يقررا بما سمع، لضعفه وقمافته .

يقول السيوطي في الهمع والصحيح جواز إضافته إلى الضمير كقـــول الشاعر:

وأنصر علي آل الصليـــ ـــب وعابدين اليوم آلك[٢]

فقد أضاف الشاعر كلمة(آل) إلى الاسم الظاهر مره، وأخري إضافته إلى ضمير المخاطب .

وعلي ذلك يمكن أن نقرر مطمئنين أن (آل) يجوز قطعها أو إضافتـــها لما بعدها .

---

(١) البيت من الرمل ولا يعرف قائله وانظر الهمع ٥٠/٢ والدرر ٦٢/٢ ومعجم الشواهد ٣٢٧ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل لعبد المطلب وانظر الهمع ٥٠/٢ والدرر ٦٢/٢ وشرح الأشموني ١٣/١ والحيوان ١٩٨/٧ والسيرة ٣٥ .

حسب :

وهي مثل(غير) في أنها خالصة الاسميه، فلا تفيد ظرفيه مطلقـــا وإن كانت تشبه في إفادتها للغاية التي تنتهي عندها ظروف الغاية مثـــل قبـــل وبعد، وكمل ونحو ذلك، وهي من الكلمات التي يجوز إضافتها لما بعدهـا ويجوز قطعها عند الإضافة، وقصد لفظ المضاف إليه أو نية معناه، فتبـــني علي الضم مثل قبل وبعد، ولها في العربية استعمالات مشـــهورات قـــال الصبان: [1] نظرا إلى كونها بمعني كافي، والاستعمال الثاني نظرا إلى لفظـــها الجامد " وهذان الاستعمالان هما:

أولا : أن يضاف لما بعده لفظا ومعني، فتكون بمعني "كاف" اســـم فاعل من كفي وحينئذ تستعمل استعمال الصفات المشتقة، وتفتقـــر إلى موصوف، فإن كانت نكره أعربت صفه له؛ لأنها لم تتعـــرف بالإضافـــة جملا علي ما هي بمعناه لأن إضافته لفظية نحو: أعجبني زعيم حسبك مـــن زعيم، أي كاف لك من غيره[2]، واستمعت إلى مـــدرس حســـبك مـــن مدرس، وشاهدت صاروخا حسبك من صاروخ، وإن كان السابق عليـــها عليها معرفة أعربت حالا نحو قوله : هذا علي حسبك من رجل،ينصـــب "حسبك" علي الحـــال، والجـــار والمجـــرور في الجمـــع تمييـــز . قـــال الرضي[3]:وقالوا في حسبك، وشرعك وكـــافيك، ونـــاهيك، وكفيـــك

---

(١) حـــ ٢ صـــ ٢٦٠ .

(٢) التصريح ٢/٥٢ .

(٣) الكافية ١/٢٧٦ .

ونحيك، ونماك " أنها لم تتعرف؟ لكونها بمعنى الفعل، لأن معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا أخواته "

وتستعمل أيضا استعمال الأسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو قوله تعالى ﴿وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم؛ فحسبه جهنم﴾ (١) وقال سبحانه ﴿ومن يتق الله فهو حسبه﴾ (٢) فحسبه مبتدأ وجهنم خبره، والعكس جائز وهو أولى لأن: جهنم: علم، وضمير الغيبة، مبتدأ، وحسبه هو الخبر.

وتدخل عليه من النواسخ "أن" فقط. قال تعالى: ﴿فإن حسبك الله﴾(٣)، (فحسبك) اسم إن، والله خبرها، كما تدخل عليها الباء الزائدة كقول العرب: "بحسبك درهم" فالباء حرف جر زائد، وحسبك مبتدأ، ودرهم هو الخبر، ويمتنع العكس، لأن درهم نكرة.

ودخول إن، وحرف الجر الزائد عليها يرد على قول من قال إنها اسم فعل؛ لأن أسماء الأفعال، لا تدخل عليها العوامل اللفظية باتفاق كما يقول ابن هشام(٤) قال الرضي(٥): "ويدخل عليها من نواسخ الابتداء (أن) فقط كقوله تعالى: ﴿فإن حسبك الله﴾ لأنها لا تغير معنى الكلام، ولا تقع إذا جاوزت هذا الموضع إلا موقفا يصح وقوع الفعل منه؛ لأدائها معنى الفعل، وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك من رجل

---

(١) البقرة ٢٠٦ .
(٢) الطلاق ٣ .
(٣) الأنفال ٦٢.
(٤) أوضح المسالك ٣/١٦٣ .
(٥) الكافية ٢٧٦/١ .

وكفيك وحالا من المعرفة نحو: هـــذا عبـــد الله حســـبك، وشـــرعك. منصوبين،و لم يتصرف فى هذه الأسماء إلا فى الإعراب، فلا تثن، و لم تجمع؛ لمشابهة قدك، وقطك غير المتصرفين" أو لأنها مصدر وبذلك يتبين لنـا أن "حسب" إذا كانت مضافة لما بعدها لفظا ومعنى وقعت مبتدأ وخـبرا، واسم أن، ومجرورا بالباء الزائدة، وصفة للنكرة، وحالا من المعرفة، وتلـزم صورة المفرد، إما لأنها مصدر أو هى بمعنى الفعل، والسماع الوارد بذلك أقوى حجة.

ثانيا: أن تكون مضافا معنى لا لفظا، فيحذف المضاف إليه، وينوى معناه فقط.

وفى هذه الحالة كما يقول العلامة الأشمونى: يتجدد لها إشرابها معـــنى دالا على النفى، ويتحدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية، أو الابتـــداء و البناء على الضم نقول: رأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب . فتكـون لا غير أو ليس غير . فالبناء على الضم تقول: اتسع المكان حسب. أى لا غير، وحسب في محل نصب حال وتقول: وشاهدت معهدا حســب . أي لا غير. فهي مبنية على الضم في محل نصب صفة وحذف المضاف إليـــه فيهما، ونرى معناه فيهما، ولذلك بنيا على الضم.

وتقول: قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك. فحســـب مبتـــدأ والخبر محذوف، والفاء زائدة فيها؛ لتزيين اللفظ كما تدخل على قـــط فى قولك: قبضت عشرة فقط".

فإذا حذفت الفاء فى مثل قول: قبضت تسعة حسب" جاز فى (حسب) أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف أى حسبي ذلك، أو خبر والمبتدأ محذوف والتقدير: المقبوض حسب أي كافي الغرض .

وقال الجوهرى[١]: كأنك قلت: (حسبي) أو حسبك فأضمرت ذلك و لم تنون"أهـ.

ظروف الغايات

وهى التى تدل على غاية الشيء وآخره ونهايته، والغاية فى هذا الظروف تنتهى بآخر المضاف إليه؛ لأنه الذى يتم به الكلام قال ابن يعيش[٢]: لأن غاية كل شيء ما ينتهى به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف صارت هى غايات هذا الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات".

ولقد فصلها الزمخشرى فى مفصله[٣] حيث قال: منها الغايات وهى قبل، بعد، وفوق، تحت، أمام، خلف، أسفل، ودون، ومن عل، وابدأ بهذا أول وقد جاء ما ليس فظرف غاية نحو حسب، ولاغير، ووليس غير".

فهذه الغايات مثل قبل، وبعد ودون، وما فى معناهما من الجهات الست وهى (فوق- تحت- شمال- يمين- أمام- خلف) وما معنى هذه

---

(١) انظر التصريح ٢/ ٥٢. وأوضح المسالك ٣/ ١٦٣.

(٢) ٤/ ٨٨.

(٣) شرح المفصل ٤/ ٨٨.

الجهات مثل (قدام- وراء- أسفل- عل بمعنى فوق) وقال الرضى[١]: المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو "قبل، بعد، تحت، فوق، أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل، دون، أول، عل- علو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو: يمين، شمال، آخر، ونحو ذلك" ويرى ابن مالك[٢] أنه يقاس عليها ما بمعناها السابق فأدخل فيها ما أخرجه الرضى، وهو ما أيده الشيخ يس[٣] فى حاشيته على التصريح.

أحوالها:

وهذه الغايات السابقة يجوز فيها أربعة أحوال، تعرب فى ثلاثة،وتبنى فى واحدة، وإليك بيان ذلك تفصيلا :

الأولى: أن يصرح بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾[٤] ونحو قوله تعالى ﴿والبحر يمده من بعده سبعة أبحر﴾[٥] ونحو قوله تعالى ﴿ وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾[٦] ونحو ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم، ومن

(١) الكافية ٢/ ١٠١.
(٢) التسهيل صـ٩٦.
(٣) التصريح ٢/ ٥٤.
(٤) طه ١٣٠ .
(٥) لقمان ٢٧ .
(٦) البقرة ١٩٨ .

تحت أرجلكم﴾[١] وقوله ﴿والله من ورائهم محيط﴾[٢] ويقول الله ﴿فشرد بهم من خلفهم﴾[٣] وقال أيضا: ﴿والركب أسفل منكم﴾[٤] وقال: ﴿يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم﴾[٥]، وقال: ﴿له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله﴾[٦]، وقال: فهذه الغايات تدل على الظروف، وهى معربة مرة نصبا على الظرفية، وأخرى مجرورة بمن، وقد صرح فيها بالمضاف إليه لفظا كما رأيت.

الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى بثبوت لفظه، فكأنه مذكور، فلا ينون كالحالة السابقة أيضا، ويعرب نصبا على الظرفية أو خفضا بمن كقراءة الجحدرى والعقيلى وهما من الشواذ: ﴿لله الأمر من قبل﴾[٧] ومن بعد بالجر من غير تنوين والتقدير: من قبل القلب ومن بعده - وقال الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف[٨]

---

(١) الأنعام ٦٥ .
(٢) البروج ٢٠ .
(٣) الأنفال ٥٧.
(٤) الأنفال ٤٢.
(٥) البقرة ٢٥٥.
(٦) الرعد ١١.
(٧) الروم ٤.
(٨) البيت من الرافد، ولم يعرف قائله انظر التصريح ٢/٥٠ والهمع ١/ ٢١٠ والأشمونى ٢/٢٦٩، ٢٧٤ والعينى ٣/٤٤٣.

فحذف المضاف إليه، والتقدير: ومن قبل ذلك، ونوى ثبوت لفظه وهكذا تتفق هذه الحالة منع سابقتها فى الإعراب.

الثالثة: أن يحذف المضاف إليه، ويقطع النظر عنه فى اللفظ وفى المعنى:

فيعرف نصبا على الظرفية أو خفضا بمن كالحالتين السابقتين، ويعود إليه التنوين لزوال ما يعارضه من الإضافة، وهذا عن جمهرة النحاة تنوين التمكين وبذلك يعرب المضاف كسائر النكرات نقول: جئت قبلا وبعدا، وسرت أماما وخلفا، وقداما ووراء، وهذا كقراءة بعض الشواذ: "لله الأمر من قبل ومن بعد"[١] بالجر والتنوين . وقول الشاعر:

نسح لى الشراب وكنت قبلا أكاد أعض بالماء الحميم[٢]

وقول الشاعر الآخر:

ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا[٣]

ينصب (قبلا) و (بعدا) على الظرفية. قال المرادى[٤]: إذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا عليه قوله: فما شرموا بعدا على لذة خمرا. ومختار الجليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله:

---

(١) الروم ٤.
(٢) البيت من الوافر ليزيد الصعق وانظر الأشمونى ٢٦٧/٢ والتصريح ٥٠/٢ وأوضح المسالك ١٥٨/٣.
(٣) اليت من الطويل وانظر الخزانة ١٣١/٣ والتصريح ٥٠/٢ والهمع ٢٠٩/١، ٢١٠ والدرر ١٨٦/١ والأشمونى ١٦٩/٢ والعينى ٤٣٦/٣ والشذور ١٠٥ ومعجم الشواهد ١٣٨/١.
(٤) انظر التصريح ٢/ ٥٢.

فساع لى الشراب وكنت قبلا. وهما نكرتان فى هـــذه الحالـــة، وقيـــل: معرفتان بنية الإضافة التنوين فيهما للعوض، وقبله التمكين، ومنـــه قـــول العرب: (ابدأ بذلك أولا) أى مقدما.

قال ابن مالك[١] فى شرح الكافية: وهذا القول عندي حسن، وهمـــا معرفتان في الوجهين قبله، لإضافة لفظا فى الأول، وتقديرا فى الثاني، وابـــن يعيش[٢]: يرى أنهما نكرتان، لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى. وهـــو رأى ابن هشام[٣] فى التصريح.

الرابعة: أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه فقط دون لفظه:

قال فى التصريح: "وإنما بنيا؛ لافتقارهما إلى المضاف إليـــهما معـــنى كافتقار الحروف لغيرهما، وبينا على حركة فرارا من التقـــاء الســـاكنين، وعلى الضم: التحالف حركة البناء حركتي الإعراب".

وقال العلامة الأشمونى: تبنى على الضم: لشبهها حينئذ بحرور الجواب فى الاستثناء بما عما بعدها مع ما فيها مـــن شـــبه الحـــرف فى الجمـــود والافتقار"

وذلك كقراءة الجماعة "لله الأمر من قبل ومن بعد بالبناء على الضم. وقال الشاعر:

---

(١) جـ٤ صـ ٨٨.

(٢) جـ٣ صـ ١٥٩.

(٣) ٢/ ٥١.

لعن الإله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام[١]

وقول الآخر:

إذا أنا لم أومن عليك و لم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء[٢]

وقول الشاعر:

لعمرك ماأدرى وإنى لأوجل على أينا تعدو المنية أول[٣]

وحكى أبو على الفارسى: ابدأ بذا من أول" بالضم على ثنيه معنى المضاف إليه، وبالخفض على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوزن والوصف.

أما (أول) فقيل أصلها أوأل بهمزة بعد الواو، بدليل جمعه على أوائل، فقلبت الهمزة الثانية واوا، وأدغمت الواو فى الواو، وقيا أصله: ووأل قلبت الهمزة واوا، وأدغمت فى الواو قبلها، وقلبت الواو الأولى همزة، و لم يجمع على ووائل؛ لثقل اجتماع الواوين فى أول اللفظ، والصحيح[٤] أنه لا يستلزم ثانيا، وقيل: يستلزم.ولها استعمالات أشهرها:

---

(١) البيت من الكامل ولا يعرف قائله وانظر التصريح ٥١/٢ وشرح ٢٦٨/٢ ومعجم الشواهد ٣٥٤/١.

(٢) البيت من الطويل لمعن بن أوس، وهو فى ديوانه ٥٧ وانظر الخزانة ٥٠٥/٣ وبس ٥٢/٢ وشرح الأشمونى ٢٦٨/٢ والمقتضب ٣٤٦/٣ وابن يعيش ٨٧/٤، ٩٨/٦ والمنصف ٣٥/٣.

(٣)

(٤) انظر الصبان ٢٦٧/٢ .

أولها: أنه يستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو: ماله أول ولا آخر.

ثانيا: أنه يستعمل بمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا ينصرف، ويجوز لحاق تاء التأنيث به.

ثالثا: أنه يستعمل وصفا بمعنى أسبق، فيمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل وتدخل على المفضل عليه بعده (من) نقول: هذا، أول من هذين.ولا فعل له من لفظه أو جرى مجرى ماله فعل.

رابعا: يأتى ظرفا نحو: رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم.

وهذا الأخير هو الذى مجرى عليه الاستعمالات الأربعة السابقة، وإذا قطع عن الإضافة[1] بنى على الضم.

و(دون) اسم للمكان الأدنى وهو من الظروف المبنية فى بعض الأحوال، لازم عند البصريين ومتصرف عند الكوفيين من مكان المضاف إليه نحو جلست دون الأستاذ ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفصولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كعلى دون بكر فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شيء إلى شيء [2]نحو فقلت بأخي الإكرام دون الإهانة أما دون بمعنى رديء نحو هذا ثوب فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الإعراب ويستثنى به كسوى)[3].

---

(١) انظر الصبان ٢/٢٦٧ .
(٢) انظر الصبان ٢/٢٦٧ .
(٣) الهمع ٢/٢١٣.

أما "**عل**" فهي مثل ما سبق من ظروف الغايات فى أنهـــا ملازمـــة للإضافة، وتقطع عنها لفظا دون معنى، فتبنى على الضم، لشبهها حينئـــذ بحروف الجواب فى الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحـــوف فى الجمود والافتقار كما يقول العلامة الأشمونى.

ويقول الصبان[١]: وأما كون بنائها على حركة فليعلم أن لها عرافة فى الإعراب، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات، ولنخالف حركـــة بنائها حركة إعرابها، وهى لا لتستعمل إلا مجرورة بمن دائما.

ويقول صاحب التصريح[٢]: وأما (عل) فإنها توافق فـــوق فى إفـــادة معناها وهو العلو وفى بناؤها على الضم إذا كانت معرفة، فيما إذا أريد بها علو معين" تقول جلس محمد فى أسفل الدار، وعلى من عل. أى من فـــوق الدار. ويقول الفرزدق:

ولقد سردت عليك كل ثنية وأتيت نحو بنى كليب من عل[٣]

أي: من فوقهم. فحذف المضاف إليه؛ لأنه يريد علوا معينا. وتعـــرب كفوق إذا كانت نكرة أي: أريد بها علوا مجهولا. وعلى ذلك يقول امرؤا القيس:

مكر مفـــر مقبـــل مدبـــر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل[١]

---

(١) جـــ٢ صـــ ٢٦٨.

(٢) جـــ٢ صـــ٥٤.

(٣) البيت من الكامل للفرزدق وانظر الديوان ٧٢٣ وابن يعيش ٩٩،٩٧/٦ والخزانة ٤٨٦/٣ والعينى ٤٣/٤ وشرح الأشمونى ٥١/٣ ومعجم الشواهد ٢٩٧.

أي من أي شيء عال، وبذلك علق الإعراب على دلالتها على الفكرة والبناء على دلالتها على المعرفة قال اللقاني[٢]: ولا وجه لاشتراط المعرفة للبناء، ولكنه يتوقف على حذف المضاف إليه للعلم، فقربته منه معناه، سواء كان معرفة أم نكرة.

ويقول الرضى[٣]: إذا بنيت (عل) على الضم وجب حذف اللام أى الياء نسيا، وأما نحو: يا قاضى فاطراد والضم فى المنادى المعرفة المفرد يرشد إليه"أهـ.

وهذا رأى وجيه، حتى تنسق (عل) فى إحكامها مع ظروف الغايات السابقة فهي تقطع عن الإضافة مثلها كما سبق، وتضاف :" قال الجوهري[٤] فى الصحاح: يقال: أتيته من عل الدار بكسر اللام، أي عال" وقدور فى الشعر إضافتها قال:

يارب يوم لى لا أظلله أرفض من نحت وأضحى من عله[٥]

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس وانظر الكتاب ٢/ ٣٠٩ والهمع ١/ ٢١٠ وابن يعيش ٤/ ٨٩ والمغنى١٥٥.

(٢) التصريح ٢/ ٥٤ .

(٣) الكافية ١/ ٢٧٤ .

(٤) ط صـــ ١١٠، ١١١.

(٥) نسبة العينى إلى ابن ثروان الأعرابى ٤/ ٥٤٥ والمنى ٢٠٥ والأشمونى ٢/ ٢٦٨ ط دار العلم للملايين الثانية ١٩٧٩م.

كما يقال: من علوه ومن فوقه، وقال مال ابـــن مـــالك إلى جـــواز إضافتها، وهو الحق فإن منعها عن الإضافة لفظا، تعسف، ولا دليل علـــى المنع ولقد قال الشيخ أبو بكر الشنوانى: في شرح الكافية: وليـــس فيـــها هذان التنبيهان، فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيـــهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير"[1] وهذا الرأي هو الجديـــر بالقبول، والتنبيهات المشار إليهما هي: تخالف "(عل) فوق" في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن، ولا تستعمل مضافة ويأخذ حكم ما ســـبق، مثل، شبه، (قيد، قدا، وقاب، قيس) وهى بمعنى مقدار الشيء قال تعـــالى: ﴿قاب قوسين أو أدنى﴾ قال ابن يعيش[2]: فهذه الأسماء تلزم الإضافـــة، ولا تفارقها، وإذا أقررت كان معناها على الإضافة، ولذلك لا يحسن دخـــول الألف واللام عليها فلا يقال: المثل، ولا الشبه".

النوع الثانى من أقسام الإضافة فى المفرد:

٢- مايلزم الإضافة لفظا: وهو ثلاثة أنواع:

أ- ما يضاف للظاهر والمضمر وهو: كلا. كلتا. عند، لـــدى، ســـوى، وقصارى الشيء وحماداه".

ب- مايختص بالظاهر. (أولى) و(أولات) و(ذى) و(ذوات).

جـــ- ما يختص بالمضمر وهو نوعان:

(١) التصريح ٢/ ٢٦٨.
(٢) ٢/ ١٢٩.

أ- ما يضاف لكل مضمر وهو (وحد).

ب- ما يختص بضمير المخاطب: وه مصادر مثناه لفظا لبيك، سعديك الخ..[١]

وإليك بيان كل نوع منها على حدة فنقول:

أولا: ما يضاف للظاهر والمضمر:

١- كلا وكلتا:

أما: كلا: فهي اسم مفرد فى اللفظ، مثنى فى المعنى، ويل على اثنين مذكرين نحو: المال والعلم كلاهما مطلوب، لبناء الأفراد والدول.

وأما: كلتا: فهي اسم مفرد فى اللفظ، مثنى في المعنى، ويدل على اثنتين مؤنثتين نحو: الصحة، والعزة كلتاهما من أسباب العظمة في الحياة.

ويجوز في نحوها ملاحظة[٢] اللفظ، وهو أولى، أو المعنى تقول: كلا الطالبين مجد، من كتب ومن خطب، وكلا الرجلين ناجحان، هذا فى ميدان التجارة، وذاك في ميدان الصناعة، وكلتا الفنانين ناجحة، وكلتا المرأتين مثقفتان قال الشاعر:

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ١٦٣.

(٢) المغني ١/٢٦٩ .

كلاهما حين الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى[١]

فقد أعاد الضمير أولا مثنى (بينهما) و (أقلعا) باعتبار المعنى، ومفردا باعتبار اللفظ (راب) وهذا رأى البصريين في حقيقتها، والكوفيون مالوا إلى أنهما مثنيان لفظا ومعنى مستدلين بالسماع، [٢] وكلا وكلتا من الألفاظ اللازمة للإضافة لفظا ومعنى معا، ويشترط فى المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط:

الأول: التعريف:

فلا يضافان لنكرة مطلقا، فلا تقول: كلا طالبين، ولا كلتا فتاتين. هذا عند البصريين، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة[٣] نحو: كلا رجلين عندك مخلصين، لأن الظرف صفة لها، وحكوا عن العرب قولهم، كلتا جارتين عندك مقطوعة يدها. أى تاركة للعزل.

وقال يس[٤]: معللا عن اللقانى سر الإضافة إلى التعريف: وجهه أنهما فى المعنى توكيد لما أضيفا إليه، والتأكيد مطابق للمؤكد، فضلا عن أن النكرة لا تؤكد عند البصريين.

---

(١) البيت من البسيط الفرزدق انظر الديوان ٣٣ والتصريح ٤٣/٢ والهمع ٤١/١ والأشمونى ٧٨/١ والخصائص ٤٢١/٢، ٣١٤/٣ وشواهد البغدادى ٥١/٢.

(٢) انظر الأنصاف باب كلا وكلتا من صـ٤٠ـ٤٩ .

(٣) التصريح ٤٢/٢ .

(٤) المصدر السابق صـ٤٣/٢ـ.

وأرى: أن رأى الكوفيين هنا هو المعقـــول، والســـماع يؤيـــد، فى حكايتهم عن العرب وفى الشعر الوارد بجواز تـــأكيد النكـــرة فى بـــاب التوكيد، والبصريون في رأيهم تضييق للأسلوب، ينبغي أن نعطى له نسخة فى حرية التعبير طالما ورد جوازه عن العرب.

الثانى: أن يدلا على اثنين بكلمة واحدة:

بأن تكون كلمة واحدة فقط معبرة عن الاثنين نحو: كلاهما مجـــدان، وكلتاهما مخلصتان فلا يجوز كلا محمد وعلى ناجحـــان وكلتـــا ســـعاد وفاطمة، قد استحقتا الجائزة. وأما قول الشاعر:

كلا الضيفين المشنوء والضيف نائل لدى المنى والأمن في العسر واليسر[١]

وقول الآخر:

كلا أخي وخليلي واحدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات [٢]

فهو ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنبارى[٣] إضافتها إلى المفرد بشـــرط تكرارها نحو: فكلاك وكلاي محسنان.

---

(١) البيت من الطويل قيل لعبد الله بن جعفر أو لغيره. وانظر المغنى ٢٠٤ (١٨٩) والتصريح ٤٣/٢ والأشمونى ٢٦٠/٢ واللسان ٣٧٤ غنا.

(٢) البيت من الطويل الرمل لعبد الله بن الزمخشرى وانظر المغنى ٢٠٣ (١٨٧) والتصريح ٤٣/٢ والأشمونى ٤٣/٢ والهمع ٥٠/٢ وابن يعيش ٢/٣.

(٣) الصبان ٢٦٩/٢ .

الثالث: الدلالة على اثنين إما بالنص كقوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾[١] وقوله أيضا: ﴿إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾[٢] وإما بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا (منا) مشتركة بين الاثنين والجماعة قال الشاعر:

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا[٣]

أو بالمعنى والمجاز كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل[٤]

وذلك إشارة إلى اثنين هما الخير والشر ومثلها قوله تعالى ﴿لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك﴾[٥] (فذلك) إشارة إلى الفارض والبكر .

قال الدنوشري [١]: وزلا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر إلا ثلاثة : الكاف المتصلة بالميم والألف، والهاء والميم، والألف ولفظ (نا) نحو: كلاكما كلاهما، كلانا" .

---

(١) الكهف ٣٣ .

(٢) الإسراء ٢٣.

(٣) البيت من الطويل قيل لعبد الله بن بن جعفر أو لغيره وانظر المغنى ٢٠٤ (١٨٩) والتصريح ٤٣/٢ والأشمونى ٥٠/٢ وابن يعيش ٢/٣.

(٤) البيت من الرمل لعبد الله بن الزمخشرى وانظر المغنى ٢٠٣(١٨١) والتصريح ٤٣/٢ والأشمونى ٤٣/٢ والهمع ٥٠/٢ وابن يعيش ٢/٣٣.

(٥) البقرة ٦٨.

عند ولدن

وهما ظرفان مبهمان يلزمان الإضافة لفظا ومعنى في أكثر أحوالهـــا، وقد يقطعان عند الإضافة، ويكونان لابتداء الغاية زمانا أو مكانا، ويبـــني عليها المبتدأ قال تعالى : ﴿ ولدينا مزيد ﴾ [٢]وقال أيضا : ﴿وعنده مفاتيح الغيب﴾[٣]

مثال استعمال عند لبدء الغاية الزمانية قول ا لرسول ﷺ: "إنما الصـــبر عند الصدمة الأولى " وهو قليل، ومثال المكانة قوله "سافرت مـــن عنـــد الرياض إلى المدينة ومع لدن زمانا مثل : سافرت من لدن الصبح إلى العشاء ومكانا مثل : "مشيت من لدن البصرة إلى الكوفة "

وتضاف لدن إلى ما بعدها لفظا إن كان معربا، كقوله تعـالى﴿وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم﴾ [٤] ومحلا إذا كان مبنيا مثـــل : ﴿آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ﴾ [٥] أو جملـــه مثـــل قـــول الشاعر:

صريع غوان راقهن ورقنـــه لدن شب حتى شاب سود الذوائب [٦]

---

(١) التصريح ٢/ ٤٣.
(٢) ق ٣٥.
(٣) الأنعام ٥٩.
(٤) النمل ٦.
(٥) الكهف ٦٥.
(٦) البيت من الطويل للقطامي وأنها الديوان ٥٠ والخزانة ٣/والعيني١٥٧(١٥٦) والمبني ٣/ ٧٢٤ والهمع ١/ ٢١٥والتصريح ٢/٤٦.

ولم يضف من ظروف المكان إلي الجملة إلا لدن وحيث " وتتمحص للزمان [١] عن بعضهم ومثل لدن "لدي " مطلقا كقوله تعالي[٢]: ﴿لدي الحناجر﴾[٣] ﴿لدي الباب﴾، ﴿وما كنت لديهم إذا يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم، وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾ [٤] ومعني لدن أو لدي هو معني عند إلا أن عند تمتاز بأمرين .

الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به " ويمتنع ذلك في "لدي"

الثاني : أنك تقول : عندي مال وإن كان غائبا عنك، ولا تقول لدي مال إلا إذا كان حاضرا . وقد سوي العربي بينهما في المعني، ولكن الفروق بينهما دقيقة حتى لا تدخل الكلمات في الترادف، فحملها علي التأسيس أولي، فهي توضح كون فطورها حاضرا ما أو معني أو قريبا ما معني نحو فلما رآه مستقرا عنده [٥] ـ ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب﴾[٦]. ﴿عند سدرة المنتهي عندها جنة المأوي﴾ [٧] ﴿رب ابن لي

(١) انظر الصبان ٢/ ٢٦٣ والتصريح ٢/ ٤٥ والمغني ٢٠٧ والهمع ٢/٢١٥.
(٢) غافر ١٨ .
(٣) آل عمران ٤٤ .
(٤) الصبان ٢٦٤ والمغني ٢٠٨ .
(٥) النمل ٤٠ .
(٦) النمل ١٤.
(٧) النجم ١٤.

عندك بيتا في الجنة﴾ [١] قال في التصريح : [٢] لدن أخص من عند، لأنه يدل علي ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل، وقد توضع موضع عند يقال : ما أصبت عنده مالا ولديه مال، وقال بعضهم : لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالي ﴿ لينذر بأسا شديدا من لدنه ﴾ [٣] قال الرضي : [٤] ولدي بمعني لدن ولغتها المذكورة يلزمها معني الإبتداء، ولذا يلزمها "من" إما ظاهرة وهو الأغلب أو مقدرة فهي بمعني (عند)، وأما لدي فهي بمعني عندي .

وقال الشيخ الحرالي : [٥] إن "عند " في لسان العرب لها ظهر ولدن لها بطن، وهذا قول يناسب شروح المعاني للطائف القرآن ،

(وعند ولدن ولدي) أسماء لمكان الحضور أو زمانه، وكل مكان أوقعت منه لدن جاز أن تضع مكانها عند مشيت من عند مكة أو لدن مكة إلا أن (لدن) تختص بهذه الأمور.

---

(١) التحريم ١١ .

(٢) التصريح ٢/ ٤٥.

(٣) الكهف ٢.

(٤) الكافية ج ص ١٩.

(٥) التصريح ٢/٤٥.

أولا : أن «لدن » ملازمه لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية (الغايـــة) هـــي المسافة بدءا ووسط ونهاية ؟ وعند غير ملازمه لذلك [١]، يتعاقبـان في بدء الغاية، وقد اجتمعا في قولـــه تعـــالي: ﴿ آتيناه رحمة من عندنا، وعلمناه من لدنا علما ﴾ [٢]

وقال في التصريح [٣] ولو جيء بعند فيها أو بلدن لصح ذلك، ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ بخلاف نحو : جلست عنده فلا يجوز : جلســـت لدنه) ؛ لعدم معني الابتداء هنا؛ لأن حرف الابتداء وهـــو (مـــن) غـــير موجودة هنا) فلدن وعند اسمان بدلان علي ما بعدها، وهما نقطة البدايـة، بخلاف (من) فهو حرف بدل علي الابتداء المعنوي وإضافتها من إضافـــة الاسم إلى مسماه .[٤]

---

(١) التصريح ٢/ ٤٥ .

(٢) الكهف ٦٥ .

(٣) التصريح ٢/ ٤٥.

(٤) النحو الوافي ٣ / ١٠٢.

ثانيا : أن لدن مبنية علي السكون في أغلب لغات العرب ، بخلاف عند فهي معربه وقيس تعرب لدن تشبيها لها بعند، وقد قرئ علي لهجهم ﴿ لينذر بأسا شديدا من لدنه ﴾ [١]وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، قال أبو علي [٢]: إن كسر النون؛ لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال، وليست كسره إعراب. وبذلك تكون (لدن) مبنية دائماً، وعند معرفة دائماً على جميع لهجات العرب قال العلامة ابن يعيش[٣]: "لدى ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى عند وهو مبنى على السكون، والذي أوجب بناءه فرط إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست فليس فى ظروف الأمكنة بأيهم من لدى، وعند، ولذلك لزمت الظرفية، فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف فى إبهامه، وكان القياس بناء "عند" أيضاً، لأنها فى معنى لدن، ولدى، وإنما أعربت (عند) لأنهم توسعوا فيها فأتوها على ما بحضرتك وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضر فقالوا: عندي مال" وإن لم يكن حاضرا، يريد أنه ملكي، وقالوا: عندي علم، ولا يعنون به الحضرة، و(لدى) لا يتجاوزه به حضرة الشيء، فلهذا القدر من التصرف أعربوا (عند) وإن كان حكمها البناء كلدن، ولدى"أهـ. وبهذا وضح سر إعراب عند، وبناء لدن، ولدى، والسر فى البناء عند

---

(١)الكهف ٢.

(٢) التصريح ٢ / ٤٦.

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٠٠.

الرضى[١] هو ملازمتها الابتداء أى ابتداء الغاية، وبذلك توغـــل فى مشابهة الحرف دونها.

ثالثاً: الغالب فى (لدن) استعمالها مجرورة (بمن) ونصبها قليـــل، وفـــائدة (من) معها لتكون علامة على دلالة لدن على مبتدأ الغايات، قـــال يس[٢]: فإن قيل: إذا كانت لدن ملازمة لمبدأ الغايات فمـــا فـــائدة دخول (من) عليها فالجواب: أن إفادتها لذلك لما لم تولـــف كـــألف الاستفهام والشرط من الاسم أتى (بمن) لتكون كالدالة على ذلـــك، ولذلك لزمت فى الغالب". أما عند فجرها بمن دون لدن فى الكـــثرة، ولذلك لم تأت (لدن) فى القرآن منصوبة، وإنما مجرورة بمن.

رابعاً: جواز إضافتها إلى الجمل، وبذلك تتمخض للدلالة على الزمان قال الرضى: لدن: اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند إضافتها إلى الجملة مطلقا تتمخض للزمان، ويرى ابن برهان[٣]: أن الذي يضاف للجملة هو حيث فقط، وهذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب وتضـــاف غالباً إلى المفرد فيجر كقول الشاعر:

تنتهض الرعدة فى ظهيرى من لدن الظهر إلى العصير[٤]

---

(١) الكافية جـ٢ صـ١٢٣.

(٢) التصريح ٢/ ٤٥.

(٣) شرح الأشمونى ٢/٢٦٧وانظر في الدين ٢/١٣٢.

(٤) البيت من الرجز ولايعرف قائله وانظر الهمع ١/٢١٥، ٢/١٩٩ والأشمونى ٢/ ٢٦٢ والدرر ١/١٨٤ ، ٢/٢٣٠.

وقد يجر محلا كقوله تعالى: ﴿وعلمناه من لدنا علما﴾ لأنها أضيفت إلى مبنى، وقد تضاف إلى الجمل اسمية مثل: ونذكر نعماه لدن أنت يافع[١]. وإلى الجملة الفعلية كقول الشاعر:

صريع غوتن راقهن ورقته لدن شب حتى شاب سود الذوائب[٢]

فأضاف (لدن) إلى جملة شب، ومن منع إضافتها إلى الجمل قدر (أن) المصدرية قبل الجملة، قال فى التصريح[٣]: إذ يحتمل أن يكون على إضمار (أن) بدليل أنها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن الشجر، ويؤيده تقدير سيبويه: فى لد شولا" أن كانت شولا" ولكن يرد هذا الرأي: بأن منه حذف الموصول الحرفى (أن) وإبقاء صلته.

خامسا: جواز إفرادها بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى قبل غدوة كقول الشاعر:

ومازال مهرى مزحر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب[٤]

فنصب غدوة بلدن، ولا تأتى بعد لدن من الظروف إلا غدوة فقط، فلم يروعن العرب كلمة بعد (لدن) إلا غدوة فقط، والسماع قانون لا يرد.

---

(١) هذا نصف بيت من الطويل ولايعرف قائله وذكر كثيرا فى كتب النحو، انظر الأشمونى ٢٦٧/٢.

(٢) سبق صـ ٦١.

(٣) جـ٢ صـ ٤٦.

(٤) البيت من الطويل لأبى سفيان بن حرب وانظر العينى ٤٢٩/٣ والتصريح ٤٦/٣ والهمع ٢١٥/١ والدرر ١٨٥/١ والأشمونى ٢٦٣/٢ والسيرة ٦٥٨.

قال الرضى[١]: "أما النصب فإنه وإن كان شـــاذا فوجهـــه كـــثرة استعمال لدن مع عزوه دون سائر الظروف كبكرة وعشية، وكـــون دال" لدن " قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما ، بق فى لغاتها، ثم قـــد تحذف نون فيشابه حركات الدال حركات الإعراب من جهـــة تبدلهـــا، وشان النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار: لدن غدوة نحو: ضاربٌ زيدا، و غدوة بعد لدن، لا تكون منونة وإن كانت معرفة أيضا" أزهـــ.

قال يس[٢] وأما ما يقال: لم أختص غدوة بالنصب بلدن" فلم يجـــز: لدن سحرة فجوابه: وأن غدوة أكثر تصرفا من سحر ونحـــوه، وأجـــاب بعضهم: بأن مدلول" لدن " مبدأ زمان مبهم فغسره بـــ غدوة" وهـــو لا يقتضي الاختصاص.

"ولو أجابوا: بأن ذلك هو ما سمع عن العرب، ويجب اتباع الـــوارد عنهم.

إعراب " غدوة " بعد لدن

يجوز فى غدوة" بعد لدن ثلاثة حركات: الجر، النصـــب، الرفـــع ـــ واليك التوحية :

---

(١) الكافية جـــ٢ صـــ ١٢٤.

(٢) التصريح ٢/٤٧،٤٩.

١ – الجر: وذلك على سبيل إضافته للدن، وهـــذا هـــو الأصـــل، والغالب فى استعمالها لأن " لدن" من الظروف المبهمة[١] المضافة لما بعدها، تقول: لدن غدوةٍ. بالجر كما تجر الظروف، وهذه هي الحالة الأولى.

٢ – النصب: وهو ثابت بالسماع عن العـــرب ولكـــن النحويـــين يوجهون ذلك بالمشابهة التي نشأت بين راقودٌ خلا وبين لـــــدن غـــدوة. ونصبت غدوة على التميز كنصب " خلا" فى المثال المشبه به وقـــالوا: لأن لدن فى آخرها نون ساكنه وقبلها دال عليها الحركات الثلاث كمـــا ورد فى لغاتها، وقد تحذف نونها، فشابهت حركات الدال الثـــلاث حركـــات الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النون[٢] التنوين من جهة جواز حذفها، فصارت المشابهة بين المثالين قوية، والجهة الجامعة بينهما شاملة فنصبـــت على التمييز.

أو النصب على التشبيه بالمفعول به؛ تشبيها لها بضارب زيـــدا؛ لأن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما فى اسم الفاعل فعملت عمله، وقـــد نقل صاحب[٣] التصريح عن أبي على الفارسى قوله: إن النون فى" لـــدن" زائدة، وبذلك تتم المشابهة وينتقل الحكم إلى غدوة بالنصب على ما سبق.

أو غدوة نصبت على إضمار كان واسمها وإبقاء خبرهـــا والأصـــل: لدن كان الوقت غدوة؛ لدلالة: لدن على الوقت وهذا رأى ابن مـــالك

---

(١) التصريح ٢/٤٧، ٤٩.
(٢) انظر التصريح ٢٤/٤٧.
(٣) انظر التصريح ٢٤/٤٧.

وقال هذا حسن؛ لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة[١]، ويؤيده من لدشولا، فالنصب على هذا ليس بـ " لدن" وإنما النصب بكان المحذوفة، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير.

وأرى أن رأى ابن مالك هو الأولى بالقبول، فالمثال يأتى للدلالة على مضى شيء من زمن قد انتهى، أما المشابهة فهى وهمية لا تعتمد على دليل قوى كما اعتمد ابن مالك فى رأيه السابق، وهذا ما أميل إليه.

٣- الرفع

يرى ابن جنى أن غدوة[٢] رفعت فى لدن غدوة الشبهة بالفاعل، وعلى ذلك فهي مرفوعة بلدن،- ولكن هل لدن ترفع ما بعدها؟ ولماذا؟ إن كانت على المشابهة كما سبق فالأولى النصب، لذلك كان رأى ابن جنى ضعيفا ويرى الكوفيون[٣] أنها رفعت على إضمار كان بعد" لدن " والتقدير: لدن كانت غدوة، وكان تامه، وهذا رأى سديد كما وجهنا سابقه، ويرى الصبان[٤]: الرفع أيضا لأن غدوة، خبرا لمبتدأ محذوف.

سادسا: أن (لدن) لا تقع إلا فضله بخلاف (عند) فإنها تكون عمدة تقول: السفر من عند مكة(فعند) هو الخبر، والخبر عمدة، وركن أساس

---

(١) انظر التصريح ٢٤/٤٧.

(٢) انظر التصريح ٢٤/٤٧.

(٣) انظر التصريح ٢٤/٤٧.

(٤) الصبان ٢/٢٦٤.

فى الجملة، ولا يصح القول: السفر من لدن المدينة"؛ لأن ذلك يخرجها عما استقر لها[١] ويثبت من ملازمة الفضلية.

حكم العطف على غدوة : إذا عطف على " غدوة بعد لدن" جاز عند الأخفش[٢] فى المعطوف الجر على الموضع والنصب تقول: لدن غدوةً وعشيةً. وابن مالك: يرى أن الجر أولى من النصب، وأبو حيان: يوجب النصب، ويمنع الجر؛ لأن غدوة عند من نصبه ليس فى موضع جر فليس من باب العطف على الموضع.

ويظهر أن أبا حيان فهم أن العطف،و (غدوة) فى حالة النصب، ولكن تجويز الأمرين فى حالة جر غدوة، وهى مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة، فهو ممنوع من الصدف، للتصريف والعدل عن(الغدوة)[٣] أو للتعريف والتأنيث ، وتنوينه للمشابهة فقط، ولتمييز حالة النصب عن الجر[٤]، أو نونت حملا أختها" غداة" لأن التمييز لا يكون إلا نكره.

" اللغات فى لدن"

يقول ابن مالك[٥]: وفيها غير اللغة القيسية تسع لغات: سكون النون مع ضم الدال(لُدُنْ) وفتحها(لدَن) أو(لِدِنْ) وسكونها على سكون

---

(١) التصريح ٢/٤.
(٢) الهمع ٢/٢١٥.
(٣) التصريح ٢/٤٧.
(٤) ابن يعيش ٤٤/٣/١٠٢.
(٥) الهمع ٢/٢١٥.

الدال(لدْنْ) ، وفتح اللام أو ضمها وفتح النون مع سكون الدال، لَـــدْنَ، لدْنَ، وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام، أو ضمها لَـــدْ، لُـــدْ، وحذف النون مع ضم الدال، وفتح اللام، لَدُ.

وزاد أبو حيان: عاشرة: وهى: لَتِ بلام مفتوحة وتاء مكسورة، وقـــال سيبويه(ولد) بلا نون محذوفة من لدن، كما أن (يك) محذوفة من يكـــن ألا ترى أنك إذا أضفته لضمير رددته إلى أصله نقول: من لدنـــه، ومـــن لدنى، ولا يجوز من لدك، ولا من لده".

ســـوى:

وهى من الكلمات التي تلزم الإضافة لفظا، وتضاف إلى المعرفة والنكـــرة نحو: لم يبق فيها سوى رجل، لم يتكلم سوى الذي نعرفه، وهـــى مـــن الظروف اللازمة غير المتصرفة عند سيبويه والجمهور، لأنها بمعنى مكـــانك الذي تدخله معنى عوضك" وذهب بعضهم: إلى أنها تستعمل ظرفا كثـوا، غير ظرف قليلا، وقال السيوطى إن ذلك مذهـــب الكوفيـــين، ويقـــول أيضا[1]: وذهب الزجاجى وابن مالك إنها ليست ظرف ألسته، فإنها اســـم مرادف لغير، فكما أن غير لا تكون ظرفا ولا يلتزم فيها النصب فكذلـــك سوى" قال الشاعر

أأترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة إني إذا لصبور[2]

(١) الهمع ٢/١٠١، ٢٠٤.

(٢) البيت من الطويل للمجنون فى ديوانه ١٣٩ وانظر الهمع ٢٠٢/١ والدرر١٧١/١ والاشمونى ١٥٩/٢.

وتنفرد "سوي" عن غير بأنها تلزم الإضافة لفظا بخلاف (غير) فإنها تقطع عنها لفظا وتنوي، وقد أضيفت سوي في البيت السابق إلي النكرة ومثال إضافتها إلي المعرفة قول الشاعر :

كل سعي سوي الذي يورث الغو فعقباه حسرة وخساد[1]

فقد أضاف (سوي) إلي الذي وهو إسم موصول .

وأما قوله تعالي : مكانا سوى . فإن (سوي) بمعني مستو . ولذلك قطعت عند الإضافة

لغاتها :ورد سوى بكسر السين وضمها ، وسواء،[2] وحكي : (أتاني سواؤك)، وكل ما سبق بمعني "غير " وتأتي (سواء)،بمعني (وسط) قال تعالي:﴿ فاطلع فرآه في سواء الجحيم ﴾ أوبمعني:(مستو) نحو قوله تعالي: ﴿ سواء عليهم أنذرتهم ﴾، وبمعني : (حذاء) نحو: زيد سواء عمرو

(مع) : وهي من الظروف التي يلزم أضافتها لفظا ومعني في غالب استعمالها، و تستعمل ظرف زمان وظرف مكان قال في التصريح[3]: وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع، ولذا يخبر بها عن الذوات نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع نحو : جئتك مع العصر ومرادفه عند قراءة بعضهم "هذا ذكر من معي" [1] بكسر ميم "من" وحكي سيبويه : ذهبت

(١) البيت من المديد وإنظر الهمع ٢٠٢ / ٢ والدرر ١ / ١٧١ ولم يعرف قائله.
(٢) الهمع ٢/ ٢ ٢.
(٣)الهمع ٢ / ٢٠٢.

ذكر من معي" [١] بكسر ميم "من" وحكي سيبويه : ذهبت مـــن معـــه .[٢]بالجر . أي من عنده وتجر بمن كما رأيت عن سيبويه، وتقع

خبرا نحو: ﴿ الله معكم حيثما كنتم ﴾ [٣] وصلة نحو : أبصـــرت الطالب معك، وصفة نحو : شاهدت طالبا معك، وحالا نحو: أبصـــرت الطالب معك . فهي في الجميع ظرف لازم غير متصرف، وهـــي اســـم، والدليل علي اسميتها : جرها بمن كما سبق، وتنوينها عند تجرهـــا عـــن الإضافة نحو: جاء وامعا .

قال بن مالك : وكان حقه البناء[٤]؛ لشبهه بالحروف في الجمود المحـــض، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال، والوضع الناقص إذ هي علي حرفين بلا ثالث، يحقق العود إلا أنها أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها "عنـــد" في وقوعها خبرا، وصفة وحالا وصلة وإلا علي حضـــور علـــي قـــرب . فالحضور: كنجي [٥]ومن معي من المؤمنين والقرب كقوله تعـــالي ﴿ فإن مع العسر يسرا ﴾ [٦]

ويقول بن هشام [٧] : وهي معربة إلا في لغة ربيعة وغنـــم فتبـــني علـــي السكون .

---

(١) التصريح ٢/ ٤٧ .
(٢)أنظر الهمع ٢٠٢ والمغني ٢٠٧ .
(٣) الحديد ٤.
(٤) أنظر التصريح ٢/ ٤٧ .
(٥) الأنبياء ٢٤ .
(٦)
(٧) انظر أوضح المسالك ٣ / ١٩٣ والتصريح ٢ / ٤٧ .

ويقول في التصريح: لتضمنها معني حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع " كقول الشاعر :

فريشي منكم وهواى معكم وأن كانت زيارتكم لماما [١]

وحكم سيبويه علي ذلك بالضرورة، ولم يثبتها لغة نطق بها بعض العرب، قال الشيخ خالد في تصريحه: وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، نقل عن الكسائى أن ربيعة يقول: ذهبت مع أخيك، وجئت مع أبيك بالسكون ، ومن حفظ حجة، على من لم يحفظ".

قال الرضى [٢] قال بعضهم وهو الحق هى على هذه اللغة حرف جر، وذلك موجب البناء فى الساكنة، ليس معدوما من المتحركة، فلا يتأتى التفريق من المتحركة والساكنة.

قال: وهذا القول هو الحق: وهذا نقل يس بالمعنى والنص عن الرضى[قال بعضهم وهو الحق فى هذه اللغة حرف جر إذ لا موجب للبناء فيه مغدوما باقى مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسميته ".أهـ.

وعلى لغة ربيعة وغنم إن لقيها ساكن يجوز أيضا فتحها، استحصا ما بالأصل أو اتباعا تقول: مع القوم الأبرار أعيش . وما سبق من حالتيها من دلالتها علي مكان الاصطحاب أو زمانه أو دالة على مجرد الحضور،

---

(١) البيت من الوافر لجرير أو الراعي وانظر الكتاب ٢ / ٤٥.

(٢) شرح الكافية ١٢٧/٢.

وهي مضافة معربة كما سبق وبذلك يتضح لنا أن (مع) عنـــد إضافتـــها تكون ظرفا للمكان أو للزمان، وتكون بمعنى (عنـــد) كمـــا فى القـــراءة السابقة، وتدل على الحضور المجرد، فتكون ظرفا لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة، وتجر بمن نحو . أيها الكريم، أظهر كرمك من معك، لا من مع غيرك" أي من عندك، لا من عند غيرك [١] .

وقد تقطع (مع) عند الإضافة لفظا ومعنى، فتكون اسما بمعنى "جميع أو كل " دلالة علي مجرد اجتماع الحاصل فى وقت واحد أو متعـــدد فتنصـــب [٢]على الحال أو الخبر نحو : ذاكر الطالبان معا، وحضروا جميعا، وحضرن جميعا ومعا) حال من الاثنين، ومن واو الجماعة، ومـــن نـــون جماعـــة الإناث.

قال الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكها لطول اجتماع لم نبت ليلة معا [٣]

(فمعا) بمعنى: جميعا، ونصبت حالا من الاثنين

وقد تأتى حالا من جماعة المذكرين كقول الشاعر :

---

(١) المغنى ٤٣٩ .
(٢) النحو الوافى ١٠٩ / ٣ .
(٣) البيت من الطويل لمتمم بن نولا وانظر الغنى ٢١٣والتصريح ٢ / ٤٨ والهمع ٢ /٣٢ والأشمونى ٢/ ٩٨ ومعجم التواحد ٢١١ ..

وأفنى رجالي فباد وامعا فأصبح قلبي بهم مستفزا [١]

أو من جماعة المؤمنين كقول الشاعر : يذكرن ذا البث الحزين ببثـــه : "إذا حنت الأولى سجعن لها معا" [٢]

ومثالها خبرا : الزعيمان معا، والزعماء معا أى موجودان فالخبر محـــذوف فإذا أفردت (معا) عن الإضافة كان معناها (جميعا) وهى للحال، والخـــبر محذوف كما قدرنا قال بن هشام في المغنى[٣] ولو جاءت ظرفا مخبرا بـــه فى نحو قول الشاعر وهو لجندل بن عمرو [٤]

أقيموا بنى حرب وأهواؤنا معا وأرماحنا موصولة لم تقضب [٥]

أى أهواؤنا مجتمعة معا .

وقد أجادا بن هشام[٦] فلخص حالها جيدا حيث قال :

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفا، ولها حينئذ ثلاثة معان:

---

(١) البيت للخنساء من المتقارب أوضح المسالك عرضا فى حاشية ١٥١ / ٣ والمغنى ٣٤٤ (٢٥٤) والتصريح ٢/ ٤٨ والديوان ٨١ .

(٢) البيت من الطويل لتميم بن نويره انظر المحتسب ١/ ١٥١ والمغنى ٣٣٤ والتصريح ٢/ ٤٨ والأشمونى ٢/ ٢٦٦والمفضليات ٢٦٧.

(٣)صـــ ٤٣٩ وانظر الصبان ٢/٢٦٥.

(٤) صـــــ٤٣٩ وانظر الصبان ٢٦٥ / ٢ .

(٥) البيت من الطويل لجندل وانظر المغنى ٤٣٩، والهمع ٢١٨/٢ .

(٦) المغنى ٤٣٩ وانظر الهمع ٢/ ٢١٧، ٢١٨ .

أحدهما موضع الاجتماع، ولهذا يخبرها عن الذوات نحو: والله معكم

والثاني: زمانه نحو : جئتك مع العصر .

والثالث : مرادفة "عند" وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان

ومفردة، فتنون، وتكون حالا، فقد جاءت ظرفا فنجد أن فى قول (جندل) السابق وهذا قليل وهى فى الحالتين اسم بإجماع النحاة خلافا للنحاس حيث زعم أنها حرف جر[1]

حركة (معا) إذا نونت

اختلف العلماء فى حركة إعراب(معا) إذا نونت فذهب الخليل و سيبويه إلى أنها فتحة إعراب، والكلمة ثنائية في حالة الإفراد كما كانت فى حالة الإضافة [2]وتعرب على ذلك حالا والخبر محذوف، أو ظرف فى موضع الخبر، وليست هي الخبر هذا وذهب يونس والأخفش وصححه بن مالك: إلى أن الفتحة فيها لفتحة تاء فتى أنها لما أفردت، ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الإضافة تاما فى الإفراد، ولكن حذفت ألفها فى الوصل للساكنين الألف والتنوين كما حذفت ألف فتى" وأيد بن مالك هذا الرأي: لقولهم: الزيدان معا، والزيدون معا، فتقع معا في موضع رفع كالأسماء الموصولة نحو : هم عدى . فالإعراب عنده منصوب على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، ولو كان باقيا على النقص لقيل، مع

(١) الهمع ٢/٢١٧ .

(٢) التصريح ٢ /٤٨.

كما يقال: ﴿هم يد واحد على من سواهم﴾ فهى خبر على هذا الرأي واعترض أبو حيان كعادته على بن مالك: حيث قال[١]"إن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع فيقول: الزيدون عندك. وهذا الخلاف مرجعه إلى حقيقة مع هل هى ثنائية الوضع كما قال بذلك الخليل وسيبويه، فالإعراب على العين فى (مع)مضافة أو مفردة . أو هي ثلاثية الوضع ثنائية الاستعمال مثل : يد، أخ، دم، وهذا ما مال إليه يونس والأخفش مثل : فتى . فتعرب بالحركات المقدرة على الألف سواء بقيت الأفراد أو حذفت عند الإضافة، وهذا ما أيده بن مالك، وهو ما أميل إليه

أما معناها : فى الإفراد فهي مساويه بمعنى جميع عند بن مالك[٢] وأيده جمهرة النحاة فهى تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين أو الأشياء ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد كبيت امرئ القيس، لاستحالة الكر والفر والإقبال [٣]والأدبار فى وقت واحد، أما كلمة جميعا، أكانت الزيارة معا أو أحدهما بعد الآخر (فمعا) يغير الاجتماع فى حال الفصل و(جميعا) بمعنى كلنا سواء اجتمع القوم أم لا وقد رد أبو حيان [٤] هذا الرأي وقال: إن تعلب قال : إذا قلت :جاآ جميعا احتمل أن فعلها فى وقت أو وقتين، و إذا

---

(١) الهمع ٢١٨/ ٢ .

(٢) المغنى ٤٣٩، والصبان ٢٦٥ / ٢ .

(٣) النحو الوافى ٣ / ١١٠ .

(٤) الهمع ٢/ ٢١٨ .

قلت: جاآ معا، فالوقت واحد، وكذا ذكر ابن خالويه: أنها باقية الدلالة على الاتحاد فى الوقت "

وقد صرح الصبان [١]، وصاحب التصريح [٢]: بأنها مساويه لمعنى "جميعا" تأييدا لرأى ابن مالك السابق، ولكن الرضى[٣]فرق بينهما فى دقه حيث قال : "تلزم إضافة "مع " إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو : كنت مع زيد وأن ذكر قبلة المصطحبان لم يبق ما تضاف إليه، فينصب منونا على الطريقة والفرق بين: فعلنا معا، وفعلنا جميعا . أن "معا" يفيد الاجتماع فى حال الفصل، وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا"

(قصارى الشيء وحماداه) وهما من الظروف التي تضاف للظاهر وللمضمر وهما بمعنى نهاية الشيء قال السيوطى فهم أولهما وقصرها بمعنى الغاية يقال: قصاراك أن ينقل كذا أي غايتك، وآخر أمرك، وحكى الجوهرى فتح القاف وقصره .

ثانيا: ما يلزم الإضافة إلى الظاهر فقط:

فلا يضاف إلا إلى اسم ظاهر: (ذو) بمعنى صاحب، ورات بمعنى صاحبة وفروعها وهى: ذوا، ذوو، ذوات، (وأولوا) بمعنى أصحاب وأولات بمعنى صاحبات. وتضاف إلى اسم جنس ظاهر قياسا كقوله

---

(١) ٢ / ٢٦٥ .

(٢) ٢/٤٨ .

(٣) الكافيه صـ ٢ صـ ١٢٧.

تعالى: ﴿وفوق كل ذى علم عليم﴾[١]، ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾[٢]، وقوله: ﴿وذا النون إذ ذهب مغاضبا﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿فأنبتنا به حدائق ذات بهجة﴾[٤]، وقال أيضا: ﴿ذواتا أفنان﴾[٥]، وقال أيضا: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾[٦]، ويضاف أيضا إلى العلم سماعا كما قال فى الجمع"[٧].

تقول: ذو يزن، ذو رعين، ذو الكلاع، ذو سلم، ذو عمرو، ذو تبوك، والأصح أن هذه الإضافة قياسية كما قاله الفراء، وقد صرح بذلك الرضي[٨] حيث قال: "وأما قولهم ذو زيد، وذوى آل النبي. فإنما جاز؛ لتأويل العلم بالجنس أى صاحب هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم، وعلى ذلك قولهم: إنا لله ذو بكة أى صاحب بكة. بعدم إلقاء (ذو) وبعضهم يعتبرها عند ذلك زائدة وملغاة.

أما إضافتها إلى الضمير فالجمهور يري جواز ذلك أيضا كما صرح بذلك أبو حيان[٩] وعليه قولهم: إنما يعرف من الفضل ذووه، خلافا للكسائي ومن وافقه فى منعهم ذلك إلا في الشعر كقول الشاعر:

---

(١) يوسف ٧٦.
(٢) الرعد ٦.
(٣) الأنبياء ٨٧.
(٤) النمل ٦٠.
(٥) الرحمن ٤٨.
(٦) الطلاق ٢.
(٧) الهمع ٢/٥٠ .
(٨)الكافية ١/٢٩٧.
(٩) ارتشاف الضرب جـ٢ صـ٥١٢، مستدلا بقول الشاعر .

فلا أعنى بذلك أسفليكم ولكن أريد فيه الذوينا[١]

وقد صرح الرضي بمنع إضافة (ذو) إلى المضمر، أو القطع عن الإضافة حيث قال [٢] " وذو لا يضاف إلي مضمر ولا يقطع،وإنما لم يقطع؛ لأنه ليس مقصورا بذاته، وإنما هو وصلة إلي جعل أسماء الأجناس صفه، وذلك أنهم أرادوا مثلا أن يصفوا شخصا بالذهب فل يتأت لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو، وأضافوا إليه، فقالوا: ذو ذهب . وحكم بالشذوذ علي إضافة للضمير مثل: صل علي محمد وذويه، وقطعة شاذ كالبيت السابق . قال " يس" [٣] والإضافة بذا أشرف من الإضافة بصاحب؛ لأن قولك: ذو يضاف إلى التابع، وصاحب يضاف إلى المتبوع تقول : أبو هريرة صاحب النبي، ولا تقول : النبي صاحب أبي هريرة إلا علي وجه، وأما ذو فإنك تقول فيها: ذو الملك، وذو العرش، وذو القرنين، فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع، ولذلك سميت أقيال حمير : ذو حذف، ذو يزن، ذو عين وفي الإسلام ذو الشهادتين، وذو الشماليان، وذو البدين، وذلك كله تفخيم للمسمي بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب، وإنما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هذا المعنى "

---

(١) البيت من الوافر للكميت بن زيد انظر الهمع ٢/٥٠. وكافية الرضى ١/٢٩٧ والكتاب ٢/٤٣ والديوان ٢/١٠٩ ومعجم الشواهد ٣٨٦.

(٢) الكافية ١/٢٩٧ .

(٣) التصريح ٣٦/٢.

وأما **أولو** : فيقول الله تعالي ﴿ ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى ﴾ [١] "وأولات" كقوله تعالي ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ [٢]

والكلمات السابقة تلزم الإضافة إلي الظاهر، وإضافتها إلي الضمير فيها خلاف بيناه في ذو كما سبق .

والثالث : من أقسام الإضافة إلي المفرد: ما يختص بالمضمر فقط وهو نوعان :

أ ـــ ما يضاف لكل مضمر:

وهو "وحد" وكذلك : (كله) إذا كانت للتوكيد أو للنعت فهذه الكلمة "وحد" تدخل علي كل ضمير، متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أ ومثني أو مجموعا ، مذكرا أو مؤنثا تقول: وحدك، وحدي، وحده، وحدنا [٣]

حقيقة هذا اللفظ (وحد)

هذا اللفظ لازم النصب علي المصدرية اختلف اللغويون في حقيقته ففعل أو لا : أنه مصدر لا فعل له كالعمومة والخئولة والأبوة، هذا المصدر لا فعل له مثل : ويلك ، ووبحك،وبسك ، وبيك

---

(١) النور٢٢ .
(٢) ؛ لملاق ٤.
(٣) التصريح ٢/ ٥٠ .

ثانيا: حكي الأصمعي : وحد الرجل يحد إذا انفرد فوحده لازم النصب علي المصدرية، لفعل ورد .

ثالثا : قيل إنه محذوف الزوائد من إيجاد [١] فهو نائب مناب موحد وهذا قول سيبويه بأنه اسم مرفوع موضع المصدر، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالا فمعني مررت به وحده مورت؟ في حال كوني موحدا له بمجرورين

رابعا : ذهب يونس بن حبيب إلي أنه ظرف، وانتصابه علي الطرفية، ومعني قولك: جاء محمد وحده . جاء محمد علي انفراده . والأصل: جاء على وحده .

وقد رد ابن عصفور هذا الرأى بأن "وحد" ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا وقال الدماميني[٢] إن يونس إنما قصد تفسير المعنى، وأن لمعنى جاءنى فى وقت توحده، وحينما أدخل (على) على وحده قصد معنى فى كقوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ [٣]أى فى حين غفلة. والرأى الأول هو الأقوى ومعنى مررت به وحده. (فوحده) حال من تاء المتكلم عند الخليل والمعنى أفردته بالمرور إفرادا، فلم تمر على غيره، ويرى المبرد [٤] أن"وحده" حال من الضمير المجرور بالباء ومعناه مررت به

---

(١) يس ٢/٥٠.

(٢) المصدر السابق .

(٣) القصص١٥ .

(٤) عدة المسالك ٣/١١٦ .

منفردا، وهو أولى؛ لاطراده فى نحو (لا إله إلا الله) لأنك لم تفرده، بل سبحانه انفرد بنفسه، والواقع أن الخليل أقوى نظرا برغم ترجيح العلماء للمبرد، فإن كلمة التوحيد، قائلها موحد لله تعالى، وهو المناسب لمعنى الجليل.

قال فى الهمع[١] :(وهو لازم الإفراد والتنكير؛ لأنه مصدر، وقد يثنى شذوذا أو يجر بعلى سمع " حلبا على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، واقتضيت كل درهم على وحدة، وجلس على وحده، أو إضافة نسيج،فى الخير، وقريع، وجحيش فى الشر[٢]،وعبير، مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح فيقال نسيج وحده الخ، وزاد الشاطبى: رحيل وحده " ا.هـ

فمن إضافة وحده إلى ضمير الغيبة قوله تعالى: ﴿ ذلكم بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم ﴾ [٣]

وإلى ضمير المخاطب قول الشاعر

وكنت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شىء يا إلهى قبلكا[٤]

---

(١) جـ٢صـ٥٠.

(٢) نسيج وقريع مثلان للتفرد فى الخير وجحيش وعبيز للشر .

(٣) غافر ١٢ .

(٤) "بيت من الرجز المشطور لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى انظر أوضح المسالك ١١٢/٣ وقد أضاف (وحد) إلى ضمير المخاطب .

وإلى ضمير المتكلم قول الشاعر

والذئب اخشاه إن مررت به وحدى وأخشى الرياح والمطر[١]

وإلى ضمير المتكلمين قول الشاعر

أعاذل هل يأتى القبائل حظها من الموت أم خلى لنا الموت وحدنا[٢]

فلا يصح قطع لفظ (وحد) عن الإضافة إلى الضمير بكل أنواعه السابقة .

ويضاف إلى الضمير مطلقا[٣] ، سواء أكان للمتكلم أم لغيره ،وللمفرد أم لغيره وللمذكر أم لغيره، مع امتناع القطع أيضا مثل كلمة "وحد" وكله "كل" المستعملة في التوكيد وذلك كقوله تعالى: ﴿قل إن الأمر كله لله﴾ [٤] وقوله تعالى ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾[٥]، وقال سبحانه: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ [٦]

---

(١) البيت من المنسرح للربيع بن ضياع انظر التصريح ٣٦/٢ والهمع ٥٠/٢ والدرر٦٠/٢ والعينى ٣٩٧/٣ والجمل للزجاجى ١٥٩ .

(٢) البيت من الطويل ولا يعرف صاحبه، انظر الهمع ٥٠/٢، والدرر ٦٠/٢ .

(٣) النحو الوافى ٦٧/٣.

(٤) ١٥٤ آل عمران .

(٥) البقرة ٣١ .

(٦) سورة ص ٧٣.

وكذلك إذا وقعت "كل" نعتا، فتلزم الإضافة أيضا، ولا يجوز قطعها عن الإضافة مثال ذلك: محمد الرجل كل الرجل أى الكامل فى الرجولة[١] ، قال ابوحيان[٢] : والذى ذكر الناس أن (كلا) فى التوكيد يضاف إلى هذا المؤكد " وذلك مثل قول الشاعر وهو عمرو ابن أبى ربيعة

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر [٣]

ب ــ ما يختص بضمير المخاطب ، وهو مصادر مثناه لفظا، ومعناها التكرار ويلزم إضافتها:

لأنهم لما قصدوا التكثير، جعلوا التثنية علما على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره وهذا كثير فى أساليب العرب قال تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا، وهو حسير﴾ [٤] فلا يمكن للبصر أن يخسأ بمرتين بل بمرات كثيرة.

وهذه الصادر المختصة بالإضافة، وهى مثناه للتكثير هى: لبيك، وسعديك ، ودواليك ، وحنانيك، وهذاذيك " قال ابن يعيش [٥] :وأنه شيء يعود مرة بعد مرة ، وليس المراد منها الاثنين فقط، فجعلت التثنية

(١) أوضح المسالك ٣/١١١ .

(٢) الإرتشاف ٢/٦١٠ .

(٣) البيت من من الكامل وانظر الخزانة ٤/٨٨ والقالى ١/١٩٥ والتصريح ٢/١٢٢ وشواهد المغنى ٤/١٨٥ .

(٤) الملك ٤ .

(٥) شرح المفصل ١/١١٨ .

علما لذلك ؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره وهذا المثنى لا يتصرف، فلا يكون إلا مصدرا منصوبا، ولا يكون مثنى إلا فى حال الإضافة كمـــا لم يكن سبحان الله، ومعاذ الله إلا مضافين. وإليك الحديث عن كل مصدر:

١ــ لبيك

ومعناها : إقامة على إجابتك إقامة بعد إقامة نحو : لبيك ربى الســير فى طاعتك، وإجابة دعوة نبيك".

٢ــ سعديك :

وهى بمعنى أسعد لك إسعادا بعد إسعاد، والأكـــثر فى الإســتعمال اللغوى أن تكون بعد لبيك تقول : لبيك ربى وسعديك، والأمر كله بــين يديك. أى إقامة ودواما على طاعتك، مرة بعد مرة، (وسعديك) مساعدة بعد مساعدة، ومتابعة بعد متابعة. فكأنك قلت فى لبيك: داومت وأقمــت وفى سعديك: تابعت وطاوعت،فها يدلان على كمـــال الطاعـــة وتمـــام المتابعة.

قال العلامة ابن يعيش[1] : فها مثنيان، ولا يفرد منها شـــىء فلمـــا تضمن لفظ التثنية ما ليس له فى الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة ليثنى عن ذلك المعنى (فلبيك) مأخوذ من قولهم : ألب بالمكان إذا أقام بـــه، وألب على كذا إذا أقام عليه و لم يفارقه.

---

(١) المصدر السابق ص ١١٩ .

وهذا ما قاله سيبويه مبينا أن الأصل (ألب) قال فى الكتاب[١]: قد ألب فلان على كذا وكذا، فالإلباب دنو ومتابعة، إذا ألب على الشيء فهو لا يفارقه، وإذ قال : لبيك" أى قربا منك، ومتابعة لك، ولبى أى لفظ بلبيك " ا.هـ

أي إن قولهم : لبى، يلبى فعل مشتق من لفظ " لبيك" فهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف من معناه مضمر أى داومت وأقمت.

ويري يونس-[٢]أن: لبيك اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء التى فى عليك، ولديك وأصله: لبيت ووزنه فعلل، فقلبت الباء التى هى لام من (لبيت) ياء هربا من التضعيف فصارت (لبيت) ثم أبدلت الياء ألفا،لتحركها ،وانفتاح ما قبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت إلي الكاف في (لبيك) قلبت الألف ياء كما قلبت الألف في لدي وإلي ،إذا وصلتها بالضمير فقلت :إليك ،عليك ،لديك. (ولبيك) اسم ليس له تصرف عليه من الأسماء، لأن لا يكون إلا مضافا مثل إليك، ولديك، فقلبوا الألف فيها باء.

واحتج عليه سيبويه [٣]: بأنه لو كان مثله لقلب مع الظاهر أيضا، ولكنه لم يقلب معه، فدل على أنه بخلاف تقول هذا لبي جعفر، ولبى زيد كما تقول: لدى زيد بدون قلبها ياء، فدل وجود الياء فى (لبى) مع

(١) الكتاب جـ١/ صـ٣٥٣ .
(٢) شرح الفصل ١١٩/١ .
(٣) الكتاب ٣٥٢/١ .

الظاهر على أنه مثنى، ولو كان مفرد مثل لدى لكان بالألف وفى ذلك يقول الشاعر

دعوت لما نابنى مسوراً فلبَّى فلبَّىْ يدى مسور[١]

قال سيبويه[٢] : وزعم يونس أن لبيك إسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ فى الإضافة كقولك: عليك، ثم رد عليه بقوله: لأنك إذا أظهرت الاسم تبين لك أنه ليس بمنزلة عليك، وإليك، لأنك لا تقول: لبَّى زيد ، وسَعْدَىْ زيد" ا.هـ وهو فى الأصل من: ألب لك إلبابين [٣]، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه،و حذفت زوائده، و رُدَّ إلى الثلاثى و حذف الجار من المفعول، وأضيف المصدر إليه. كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى متى يمتثله .

وروى سيبويه[٤] عن الخليل قوله: وبعض العرب يقول "لبّ" (ألبّ) فيجر به مجرى أمس وغاق أى يجعله صوتا معرفة كأنه على صوت الملبى.

قال الرضى [١] : ويجوز أن يكون من (لبَّ بمعنى ألبَّ) فلا يكون محذوف الزوائد ومثله فى حذف الزوائد الباقي وفى ألبَّ يقول الشاعر:

---

(١) البيت من التقارب و لايعرف قائله، انظر الكتاب ١٧٦/١والخزانة ٥٧٨/٢٦٨/١ والأشموني ٢٥١/٢.

(٢) الكافية ١٢٦/١.

(٣) الكافية ١٢٦/١ .

(٤) الكتاب ٣٥١/١ .

لقد ألب الواشون ألبا لبَيْنِهم فترب لأفواه الوشاه وجندل[٢]

وبذلك يتضح لنا أن لَبيك هو وأخواته مثنى، يعرب مفعولا مطلقا لفعل محذوف ويونس يرى أنه مفرد. وبالرغم من ضعفه بدليل بيت الشاعر السابق، حيث أضافه إلى الظاهر مع قلبه ياءً بخلاف لدى زيد بلا قلب وقول الشاعر الآخر:

إنك لو دعوتنى ودرى زوراء ذات مترع ميون

لقلت لبيه لمن يدعونى[3]

فأضاف (لبَّى) إلى ضمير الغَيبة، وهذا شاذ لا يؤيد به فى إنشاء القواعد وقد اعتذر أبو على الفارسى [٤] ليونس عن البيت السابق بأنه يجوز أن يكون الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على (أفَعَيْ،أفْعَيْ بالياء) وهذه لغة شاذة لا يجوز الاعتماد عليها، فى تقرير مسائل اللغة.

---

(١) الكافية ١/١٢٦ .

(٢) البيت من الطويل ولا يعرف قائله انظر الكتاب ١/١٥٨ والمقتضب ٣/٢٢ وابن يعيش ١/١٢٢ والهمع ١/١٩٤ والدرر ١/١٦٦ .

(٣) البيت من الرجز وانظر المغنى ٥٧٨(٣٠٧) والعينى ٣/٣٨٣ والتصريح ٢/٣٨ والدرر ١/٦٣ والأشمونى ٢/٢٥٢ واللسان لبيب.

(٤)شرح الكافية ١/١٢٦ .

أما سعديك: فهي مثنى سعد مثل لبيك أى أسعدك إسعادين، بمعنى أعنيك تقول: سعد بك أيها المجتهد قال الرضى [١]: إلا أسعد يتعدى نفسه بخلاف (ألّب) فإنه يتعدى باللام، وهى مصدر تعرب مفعولا لا مطلقا كسابقتها.

٣ــ دواليك

بمعنى تداولا بعد تداول، أى تواليا بعد توال من تداولته الأيدي أى أخذته هذه مرة وهذه مرة، وهو أيضا مصدر مثنى مفعول مطلق.

قال الشاعر:

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس[٢]

٤ــ هذاذيك

(الهذ) الإسراع فى القطع وفى القراءة ، تقول: هذاذيك أيها الطالب فى العلم.

بمعنى أسرع إسراعا لك بعد إسراع، وهو مصدر يعرب مفعولا مطلقا وعامله من معناه. قال الشاعر

---

(١) شرح الكافية ١/١٢٦.

(٢) البيت من الطويل لعبد بنى الحسحاس فى ديوانه ١٦ وانظر الخصائص ٣/٤٥ ، وصبح الأعشى ١/٤٠٧ ومعجم الشواهد ١٩٩.

ضربا هذاذيك وطعنا وخضا يمضى إلى عاصي العروق النخضا[١]

وتجوبر سيبويه فى (هذاذيك فى هذا البيت، وفى دواليك) وفى البيت السابق الحالية مع الإعراب السابق بتقدير: نفعله متداولين، وهـــاذين أى مسرعين وقد رد ابن هشام [٢] رأى سيبويه السابق، وحكم عليه بالضعف بأن قوله السابق مخالف للأمثل؛ لأن المصدر فيها معـــرف لإضافتـــه إلى ضمير المخاطب، والحال غالبا نكرة، وأنه لم يرد عن العرب مجيء المصـــدر الموضوع للتنكير حالا، وإنما المعهود مجيئه مفعولا مطلقا، بدليل مجيئـــه فى القرآن الكريم قال تعالى ﴿ فارجع البصر كرتين ﴾ [٣] وقـــد حكـــم العلماء على أنه مفعول مطلق جاء للتكرار.

٥ــ حنانيك:

وهى بمعنى: أتحنن عليك تحننا بعد تحنن تقول: حنانيك أيها المسكين.

وهو مثنى ورد مفرده، وهـــو (حنـــان) قـــال تعـــالى ﴿وحنانا من لدنا﴾[٤]وقال الشاعر طرفة

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض[٥]

---

(١) البيت من الرجز للعجاج وانظر ديوانه فى ٥٤ والكتاب ١٧٥/١ والمحتسب ٢٧٩/٢ والخزانة ٢٧٤/١ والتصريح ٣٧/٢ ومعجم الشواهد ٤٩١ .

(٢) أوضح المسالك ١٢٠/٣ .

(٣) الملك ٤ .

(٤) مريم ١٣ .

(٥) البيت من الطويل وانظر الهمع ١٩٠/١ وابن يعيش ١١٨/١ وعدة المسالك ١٢١/٣ .

وهو مصدر التثنية قصد به التكرار، للتكثير والمبالغة.

٦ـــ حواليك

مصدر للتكثير ومفرده ظرف، وهو (حوال، وهو مثنى يقصد به التكرار تكثيرا)

٧ـــ هجاجيك وحجازيك

وهو مصدر مضاف لضمير المخاطب يقصد به التكرار بمعنى : كفالك بعد كف وهذه المصادر السابقة يستخدمها المتكلم قصدا للفراغ من المطلوب بسرعة.

وهى مضافة لضمير المخاطب ، على أنها مفعول مطلق، ويقدر هذا الفعل من لفظه إلا فى لبيك، وهذاذيك، فيقدر الفعل من معناهما قال العلامة الصبان[١] :فيقدر أسرع، وألمم لأن فعلها لم يستعمل، وإن قيل: إن أصله من ألب. باعتبار المعنى، ولا يلزم أن يكون فعله، والحامل لهم: أن لبيك تثنية ثلاثى، وألب رباعى، فلا يكون فعلالة، ويرى الصبان: أن مثل هذا التعليل فاسد؛ لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو (أسعد) على أنه يقال: لب ثلاثيا بمعنى أقام، كما فى القاموس وشرح الكافية للرضى فالمتجه عندي أنه منصوب بفعل من لفظه، ا.هـ

وأيضا فإن هذاذيك[٢] : قد ورد لها فعل من لفظها هو : هذ، يهذ، هذا، عين أسرع مسرع، إسراعا، ومن معانيها كف ، يكف .

---

(١) جـ٢ صـ٢٥٢ .

(٢) الرضى ١٢٦/١ والصحاح جـ٢ صـ٥٧٣ .

وعلى ذلك فالجميع مفعول به مطلق، وعامله فعل من لفـــظ كـــل مصدر سابق.

حقيقة الكاف فيها

يرى جمهور النحاه أن الكاف اسم وهو ضمير المخاطب مضـاف إلى المصدر فى محل نصب على أنه مفعول به إذا وقعت موقـــع الخـــبر، وإذا وقعت موقع الطلب فهى فى موضع الفاعل أى مداولتك يا مخاطب لبيـــك بال..وذلك لأمور ثلاثة، وهى للرد على رأى الأعلم [١] الذى قال: بـــأن الكاف حرف خطاب، وليست ضميرا:

أولا: إضافته إلى الظاهر فى قولهم: حنانيه، ولبى زيد فتعـــين أن تكون الكاف إسما لقيام الاسم مقامها.

ثانيا: حذف النون معها مما يدل على أنهـــا مثـــنى، إن الاســـم مضاف إليها، و لم تحذف مع المبهم فى ذانك، وتانك.

ثالثا: أنها لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحـــرف[٢] ، فالكـــاف الحرفية لا تلحق لبيك وأخواته.

وقد رد صاحب التصريح هذه الأدلة[٣]: بأن القياس على حنانيه ولبى زيد شاذان، والنون يجوز حذفها لشبه الإضافة و لم يحذف فى تانك،وذانك

---

(١) الهمع ١/١٩٠ .
(٢) حـــ٢ صـــ٣٠ .
(٣) حـــ٢ صـــ٣٠ .

للإلباس بالمفرد. وكلها لا تثبت أنها حرف خطاب، بل إن المخاطب منها عاقل فلا يصح أن تكون حرف خطاب.

ب ـــ مصادر مفردة يجوز قطعها عن الإضافة

وهناك فى اللغة مصادر[١] منصوبة دائما، فلا ترفع ولا تجر فهى غير متصرفة، ولا تدخلها الألف واللام كغيرها من المصادر التى لا تستعمل معها أفعالها، بل تحذف وجوبا نحو " سبحان الله " قال ابن يعيش[٢] " إنه من المصادر التى لا تستعمل أفعالها كأنه قال: سبح سبحانا بتخفيف الباء كقولك: كفر كفرانا، وشكر شكرانا ومعناه: التنزيه والبراءة، وقد أستعمل مضافا وغير مضاف".

فتقول سبحان الله ـــ ﴿ سبحان الله الذى أسرى بعبده ليلا ﴾ (سبحانه وتعالى عما يقولون) بالإضافة، ويجوز أن تقطعه عنها بأن تقول سبحان من زيد، بالمنع من الصرف؛ لأنه أصبح علما على معنى البراءة، وهو على فعلان، وقد زيدتمن الألف والنون، فيجر بالفتحة ويمنع من الصرف مثل: عمران، سحبان

وذلك مثل قول الشاعر ـــ الأعشى

أقول لما جاء فى فخره سبحان من علقمة الفاخر [٣]

---

(١) شرح المفصل ١/١٢٠ .
(٢) شرح المفصل ١/١٢٠ .
(٣) من السريع وانظر الديوان صـ١٠١ والكتاب ١/١٦٣ ،والمقتضب ٣/١٨ .

(فسبحان) منعت من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وهي من سبح على مثال شكر وهذا مذهب سيبويه فهي عنده علم للتسبيح ممنوع من الصرف، وبعضهم يرى أنه مبنى؛ لأنه لا يتعرف، ولا ينتقل عن هذا الموضع فأشبه بالحرف.

قال ابن يعيش[١] : فأما سبح يسبح فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا: سبح زيد أى قال سبحان الله. وقد يجيء سبحان منونا فى الشعر:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد[٢]

وقال فى الهمع: وقد يفرد فى الشعر منونا إن لم تنو الإضافة كما سبق وغير منون إن نويت كقوله (طرفه) وقد يعرف بأل فى الشعر كقول الآخر:

سبحانك اللهم ذا السبحان[٣]

---

(١) شرح المفصل ١/١٢٠ .

(٢) البيت من الطويل لأمية ابن أبى الصلت أو ورقة ابن نوفل وانظر الكتاب ١/١٦٤ والمقتصب ٣/٢١٧ ذوالشجرى ١/٣٤٨/٢/٢٥٠ وابن يعيش ١/٣٧، ١٢٠/٤:٣٦ والخزانة ٢/٣٧/٣:٢٤٧ وفى ديوانه ٣٠.

(٣) البيت من الرجز للعجاج وانظر الشجري ١/٣٤٨ والخزانة ٣/٢٥٠ والهمع ١/١٩٠ والدرر ١/١٦٤ ويس ١/١٢٥ .

ويعلل صاحب شرح المفصل بأن تنوينه إما لأنه نكرة، أو أنه معرفة ونون لضرورة الشعر.

كما يوضح السيوطي[١] :الصلة بين سبحان وفعل بقوله " وليس مصدر السبح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشى ..ولا يقال: سبح مخففا، فيكون سبحان مصدرا له، ويلزم الإضافة ولا يتعرف" وهذا بخلاف ما سبق من جواز قطعه عنها.

ويرى الرضي[٢] أنها من المصادر المضافة إلى مفعوله، وقد يجوز قطعها كقوله طرفه السابق. وهذا هو الأصح فإن السماع أقوى حجة.

ب ــ من المصادر اللازمة للإضافة قول العرب (عمرك الله)

وهو منصوب على المصدرية على أنه مفعول مطلق عند سيبويه[٣] ، وقد استعملت العرب فعله وهو "عمرتك" قال الشاعر

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذى سلم[٤]

---

(١) الهمع ١/١٩٠ .

(٢) شرح الكافية ١/١١٦ جـ٢ الكتاب جـ١ صـ٢٥١ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٢.

(٤) البيت من البسيط للأحوص فى ديوانه ٢٠١ وانظر الكتاب ١/١٦٣ والمقتصب ٢/٣٢٩ والخزانة ١/٢٣١ والشجرى ١/٣٤٩ والهمع ٢/٤٥ .

قال الرضى: وأكثر استعمالها فى قسم السؤال، فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهى قال الشاعر: وهو عمر بن ربيعة

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمانى[1]

قال الجوهري:

استعمال عمر الله ما فعلت كذا، وعمرك الله ما فعلت كذا فى القسم الذى لا سؤال فيه، كذا قال ابن يعيش لا يستعمل إلا فى القسم، وقال الجوهري: وقد جاء عمرك الله فى غير القسم، واستشهد بقوله: " عمرك الله كيف يلتقيان " والمعنى سالت الله عمرك، و لم يرد القسم.

والأصل عند سيبويه[2]: عمرتك الله تعميرا. فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول، ومعنى " عمرتك " أعطيتك عمرا. بأن سألت الله أن يعمرك. فلما ضمن " عمر " معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعني " الله " و(عمر) منصوبة على أنها مصدر لفعل محذوف، والكاف في محل نصب مفعوله الأول، والله. مفعوله

---

(١) البيت من الطويل وهو في ملحقات ديوانه ٤٩٥ وانظر الخزانة ٣٢٨/١ والتصريح ١٦٢/٢ والهمع ٢٨/٢ والدرر ١٦٦/٣ والأشموني ١٣٢/٣ والعيني ٢٠١/٤ .

(٢) الكتاب جـ١ صـ٢٥١ .

الثاني. وأجاز الأخفش[١] رفع الله على أنه فاعل المصدر والمعنى عمرك الله تعميرا.

قال الرضى[٢]: ويجوز أن يكون التقدير: اسأل الله عمرك. أى تعمرك على حذف الزوائد واسأل متعد إلى مفعولين أو يكون المعنى. اسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءك وأبديته، فهو منصوب بحذف حرف القسم نحو: الله لأفعلن، و(عمر) مصدر محذوف الزوائد مضاف إلى الفاعل، (والله) مفعوله للمصدر" وهذا هو مذهب سيبويه في أنه منصوب على المصدر، وعلى تأويله. باسأل تعميرك، فليس القسم ظاهر فيه،.

قال الرضى[٣]: إلا أن يقال لما كان للدعاء المخاطب جرى مجرى قسم السؤال؛ لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسئول، كأنه قيل: طول الله عمرك افعل لي كذا وكذا.

وقد ذكرها العلامة ابن يعيش بتلخيص جيد حيث قال: وأما قولهم: عمرك الله". فهو مصدر لم يستعمل إلا فى معنى القسم وينصبه على تقدير فعل، وفي تقدير الفعل وجهان: منهم من يقدر أسألك بعمرك الله، فيكون الناصب: أنشدك" وهم يستعملون.أنشدك في هذا المعنى كثيرا. ثم حذف الياء، فوصل الفعل، فنصب و"عمرك" ثم حذف الفعل، فبقى عمرك الله و"الله" منصوب بالمصدر الذى هو "عمرك " كأنه قال: بوصفك الله فى البقاء " ا.هـ .

---

(١) الكافية جـ ١ صـ ١١٩.
(٢) المصدر السابق والصفحة السابقة.
(٣) شرح الكافية جـ١ صـ ١٢٠ .

وقد ذكرها السيوطي[1] : بأنها من القسم غير الصريح، وأنها فى الخبر ونشـــدتك وعمـــرك الله، وقعـــدك الله، وقعيـــدك الله، وعزمـــت في الطلب،ومعنى (عمرك الله) عمرك تعميرا، وهى مخففة بحذف الزوائـــد.أي سألت بتعميرك أى بإقرارك له بالبقاء أو التقدير ذكرتك بالله تذكرا يعمـــر القلب، ونصب اسم الجلالة عنده على نزع الخافض: وعمر منصوب على نزع المصدر به أو أقسم بمراقبتك الله .

والخلاصة:

بعد عرض هذه الآراء إن حصيلتها " عمرك الله" في الإعراب ما يلى:

أولا : (عمر) مفعول مطلق، وهو مصدر، وفعله (عمر) مخفـــف عمـــر محذوف والكاف في محل نصب مفعوله الأول، والله مفعول ثـــان لأن المعنى اسأل الله أن يعمرك، أو أنشدك.

ثانيا : (عمر) مصدر منصوب على نزع الخافض، والكاف مضاف إليـــه من إضافته المصدر إلى فاعله، والله مفعول بـــه، للمصـــدر "عمـــر" والتقدير: اسأل بحق تعميرك الله أي اعتقادك بقاءه وأزليته، وأجـــاز الأخفش رفع الله على أنه فاعل المصدر أى الله يذكرك بالبقاء .

---

(١) الهمع جـ٢ صـ٤٥ .

ثالثا : (عمر) مصدر منصوب باسأل، وهـ ـي مفعولـه الأول والكـاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، (والله) منصوب علـى نزع الخافض والتقدير: سألت بتعميرك أي بإقرارك لـه بالبقـاء أو ذكرتك بالله.

رابعا : إن رفعت (عمر) كانت مبتدأ وخبرها محذوف وجوبا تقديـره: قسمي.

جـ ـ ومن هذه المصادر قول العرب (قعدك الله) بمعنى عمـرك الله، وفيه لغتان: قعيدك الله، وقعدك الله. ومعناه: أسـألك بقعـدك. أي بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت، وهي أصولـه، قال ابن يعيش: ولا يستعمل عمرك الله وقعـدك الله إلا في القسـم" وهو أيضا عند سيبويه منصوب على المصدر، وليس له فعـل، فـلا يقال: قعدتك الله. وأكثر استعماله، في قسم السؤال، وجوابها ما فيـه الطلب كالأمر والنهي قال الشاعر:

قعيدك أن لا تسمعيني ملامة ولا تنكأى قرح الفؤاد فييجعا[1]

و"أن" هنا زائدة، وقد تستعمل في القسم الذي لا سؤال فيه قـال: قعدك لا آتيك، وكذا قعيدك، وقعدك الله لا آتيك، وقعيدك الله لا آتيك". والأصل على سبيل التقدير: قعدك الله ـ فحذف الزوائد من المصـدر،

---

(١) البيت من الطويل لتميم بن نويرة وانظر المقتضب ٧٤/٣ وابن يعيش ٨٦/٨ ، والخزانة ٤٣٣/٢ والمغنى ٢٨٨ (٢٣٧) .

وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول، ويجوز أن يكون الفعل مضمنا معنى اسأل، فالله منصوب ؛ على أنه مفعول به، وعمرك المفعول الثاني والتقدير: اسأل الله (قعدك) أي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد، أو التقدير: اسأل بتقعيدك الله أي نسبتك إياه إلى القعود أي الدوام والتمكن، فيكون انتصاب (قعدك) بحذف حرف القسم، والمصدر مضاف إلى الفاعل، والله مفعول به لقعدك كما يقول الرضى[١].

قال الرضى[٢] : ويجوز أن يكون معنى (قعدك الله) بكسر القاف بحق قعيدك أي ملازمك العالم بأحوالك. وهو الله. فالله : عطف بيان فقعدك، ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه، فالقعد والقعيد بمعنى القاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب سيبويه".

قال السيوطي[٣] : ويجوز أن يكون معنى قعدك الله معك أي رقيب عليك وحفيظ وقيل: مقاعدك وهو معناه، وضمن معنى القسم، قال في الصحاح على معنى يصاحبك الله الذى هو صاحب كل نجوى".

قال الشاعر:

قعيدكما الله الذي أنتما له ألم تسمعا بالبيضتين المناديا[٤]

---

(١) شرح الكافية جـ١ صـ١١٩ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الهمع ٢/٤٥ .
(٤) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٨٩٥ والهمع ٢/٤٥ والدرر ٢/٥٤ ومعجم الشواهد العربية ٤٢٣ ومعجم البلدان(البيضتان).

فهى للقسم هنا كما أن عمرك الله كذلك بدليل قول الشاعر:

عمرك الله يا سعاد عديني بعض ما أبتغي و لا تؤيسيني[١]

وجواب الطلب يكون بالطلب أو بلما، أو إلا أو إن.

فالواقع أن عمرك، وقعدك متساويان في الإعراب، والمعنى، والاستعمال اللغوى ولا افتراق بينهما الا بأن عمرك لها فعل ورد بخلاف قعدك.

د ــ أجدك لا تفعل كذا

وهذا المصدر (جدك) لا يستعمل إلا مضافا لضمير سواء كان ضمير المخاطب نحو: أجدك[٢]؛ أو المخاطبين أجدكما أو الجمع أجدكم، ولا يأتي في الأسلوب إلا مع النفي قال الشاعر:

خليلي هيا طال ما قد نما أجدكما لا تقضيان كراكما[٣]

وقال الأصمعي[٤] : معناه: أبجد منك هذا، ونصبه على طرح الباء قيل:ما أتاك فى الشعر من قولك: أجدك فهو بكسر الجيم، وإذا أتاك بالواو (وجدك) فهو مفتوح، ومعنى حقا، وجدك . متقاربان"

---

(١) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله والهمع ٤٥/٢ والدرر ٥٤/٢ ومعجم الشواهد ٤١٣ .

(٢) شرح الكافية حاشية ١٢٤/١ .

(٣) البيت من الطويل لقيس بن مساعدة وقيل المغيرة، وانظر ابن يعيش ١١٦/١ والخزانة ٢٦١/١ والشريش ١٨٧/٢ والأغاني ٤١،٤٠،١٤ .

(٤) شرح المفصل ١٢٠/١ .

إعرابها:

يجوز فيها أن تكون منصوبة على نزع الخافض أي أو حمد ... وهو ضد الهزل أو كما يقول الرضى يجوز انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على التأويل بمشتق أو هو من المصدر المؤكد المبين لمضمون غيره أو غير مؤكد، وهو مضاف إلى فاعله وناصبه محذوف والتقدير أحمد جدك، أو الناصب له الفعل بعده.

والرضى [1]: يختار النصب على نزع الخافض أو النصب على المصدرية على حد المثال السابق.

هـ " معاذ الله "

وهو من المصادر التي تقع بدلا من فعلها، وتلزم الإضافة ولا تتصرف،وهي بمعنى "عياذا بالله". وكل منهما منصوب على المصدر تقول أعوذ بالله . أي ألجأ إلى الله سبحانه عوذا وعياذا، فهذان مصدران متصرفان تقول: العوذ بالله، والعياذ بالله، وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوبا ولا يدخله الألف واللام، ولا الرفع والجر " كما يقول ابن يعيش[2] "

و ريحان الله "وهو كسابقه بمعنى: استرزا من الله، ويجب فيه أن يكون مضاف لما بعده ، ولا يتعرف مما سبق قال في الهمع ... ينطق له بفعل من لفظه ، فيقدر من معناه أي : استرزقه، ولا يستعمل

(١) الكافية ١/١٢٤،١٢٥.

(٢) شرح المفصل ١/١٢٠ .

(٣) ١/١٩٠ .

له بفعل من لفظه ، فيقدر من معناه أي : استرزقه، ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله. وقيل: يستعمل وحده؛ لأن سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله، ولا معه على ذلك ، بل عرضه من جملة المصادر التي نصبت بعامل محذوف، ويقدر من معناها.

الفصل السادس

ما يجب إضافته إلي الجمل

ثالثا : من أقسام الاسم باعتبار إضافته ما يضاف إلي الجمل وهو نوعان :

أ – ما يضاف إلي الجمل مطلقا

ب–ما يضاف إلي الجملة الفعلية

وإليك بيان كل نوع منها علي حده فنقول :

أولا : ما يضاف إلي الجمل مطلقا وجوبا : وهو: إذ ، حيث

أ– إذ :

ظرف للزمان الماضي المبهم عند جمهور اللغويين ، وهي من الظروف المبنية وهي اسم بدليل قبولها التنوين ، والإخبار بها عن مبتدأ نحو قولك : فهمك إذ شرح المدرس ، وتضيف إليها نحو قوله تعالي :

"بعد إذ هديتنا و هب لنا من لدنك رحمة " [1] و (إذ) مبنية علي السكون قال في الهمع [2]:

---

(١) آل عمران ٨ .

(٢) ص ١ ص٢٠٤.

" لافتقارها إلي ما بعدها من الجمل ، ولوصفها علي حرفين ، وأصل وضعها أن تقع ظرفا للوقت الماضي " .

وتجب إضافتها إلى جملة : اسمية نحو قوله تعالى [١] : ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى كقوله تعالى : ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم﴾ [٢] وقوله تعالى ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات﴾ [٣] أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو قول الحق سبحانه : ﴿ وإذ تقول للذي أنعم الله عليه ، وأنعمت عليه ﴾ [٤]

وقد اجتمعت الأنواع الثلاثة في قوله تعالى ﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ [٥] (أخرجه) جملة فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى، (وهما في الغار) جملة اسمية ، (ويقول لصاحبه) جملة فعلية فعلها ماض معنى فقط .

شروط الجملة :ويشترط في الجملة الفعلية أن تكون ماضية ولو معنى كما سبق ، وألا تكون شرطية بأن تكون خبرية فلا نقول أتذكر إذ إن تأتنا نكرمك ، ولا إذ من يأتك تكرمه إلا في ضرورة الشعر ،

---

(١) الأنفال ٢٦ .
(٢) الأعراف ٨٦ .
(٣) البقرة ١٢٤ .
(٤) الأحزاب ٣٧.
(٥) التوبة ٤٠ .

وفي الجملة الاسمية : ألا يكون ضمير المبتدأ[١] فيها فعلا ماضيا ، ويشترط فيها ألا تشتمل [٢]على ضمير يعود على المضاف حتى لا توهم أنها نعت أو أي شيء آخر.

ويرى السيوطى أن ذلك قبيح وبين وجه هذا القبح بقوله : " ان " إذا إ لما كانت للماضي ، وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة ، لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو: إذ زيد يقوم . فإنه حسن "

وعلى هذا يمتنع على رأي سيبويه ، ويقبح عند غيره أن تقول : جئت إذ الطالب حضر أشرقت الدنيا إذ السماء أمطرت " والسماع هو المانع لمثل هذا الأسلوب ، وهو المعتبر في كل القضايا اللغوية .(فإذ)في كل ما سبق ملازمة للإضافة إلي الجمل بنوعيها لفظا ومعني، والجملة هنا يقصد بها لفظها ، وهي في تأويل المفرد ، فكأن المقصود هو مصدر الفعل منها ولكن الفائدة من إيراد صورة الجملة يجب ألا نغفل عنها ، فالمتكلم يورد الجملة الاسمية مع قصد مفردها في الحقيقة ، يقصد أيضا دلالة الجملة من الثبوت والدوام ، والجملة الفعلية إن كان ماضيا فعلها دلت علي مضي الزمن ووقوعه [٣] وإن كان مضارعا دلت علي التجدد والاستمرار

---

(١) الهمع ١/٢٠٥ .

(٢) الهمع ١/ ٢٥٥ .

(٣) النحو الوافى ص ٢ صـ ٧٠ .

بخلاف الإضافة إلي المفرد فتدل علي الحدث المجرد من الزمن ن والجملة تدل علي الحدث والزمن و الثبوت و الدوام .

ويري ابن مالك (١) أن "إذ" تقع للاستقبال واستدل بقوله تعالي (٢) ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ كما وردت للمستقبل في قوله تعالي : ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون﴾(٣) و(سوف) تدل علي التنفيس فإذ هنا بمنزلة إذا .

ولكن الجمهور(٤) يردون علي ذلك ويميلون امثال ذلك : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع كقوله تعالي : (٥) ﴿أتي أمر الله فلا تستعجلوه﴾ .

وقد تقطع عن الإضافة لفظا لا معني ، فيحذف جزء الجملة المضاف إليها كقول الشاعر :

هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا (٦)

و التقدير : إذ ذاك كذلك وقال الأخطل :

---

(١) الهمع ١ / ٢٠٥ .
(٢) الزلزله ٤ .
(٣) غافر ٧٠ــ ٧٢ .
(٤) المغني ١١٣، والهمع ١/ ٢٠٥ .
(٥) النحل ١ .
(٦) البيت من البسيط للأعلم بن حرادة السعدى وانظر المغني ٨٤ ، ٨٧ والهمع ١/١، ٢٠٤، وبس ٩٨١٢ والدرداء ١٧٣ .

كانت منازل ألان عهدهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا[١]

والتقدير : إذ نحن متآلفون ، إذ ذاك كائن ، فحذف نحن ، وذاك محذوف كما قدرناه وقد تحذف الجملة كلها ، للعلم بها، ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال ، لالتقاء الساكنين و (إذ) بافيه على بنائها ، خلافا للأخفش الذي يرى أنها في هذه الحالة معربة ، لزوال إضافتها للجملة ، التي كانت سبب بقائها ، والكسرة فيها للإعراب ، ولكن بقاءها على حرفين وافتقارها إلى الإضافة في المعنى ، والحذف دليل كأنه مذكور ، يجعل الاحتفاظ بأصلها واجب وذلك كقوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء﴾ [٢]والتنوين عوض عن الجملة المحذوفة وهى : ويوم إذ يغلبون يفرح المؤمنون – وقال أيضا : ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾

والتقدير : إذ بلغت الروح الحلقوم [٣]. فحذف الجملة وعوض عنها التنوين

والمضاف كما ترى اسم زمان ، وهو : يوم ، حين وهذا هو الغالب ، والنادر بخلافه ، وهو ما لا يقاس عليه ، وإنما يحفظ فقط ، لدراسة النصوص القديمة

كقول الشاعر :

---

(١) البيت من الوسيط وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٢٠٠ والمغنى ٨٤ (٨٨) .

(٢) الروم ٤،٥ .

(٣) الواقعه ٨٤ .

نهيتك عن طلابك أم عمرو : بعافية ، وأنت إذ صحيح [١]

والتقدير: وأنت إذا نهيتك . فحذف الجملة وعوض عنها التنويـــن ، والمضاف غير زمان

قال في المعني [٢] والغالب علي (إذ) في أوائل القصص في التـنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير: اذكر نحـو : ﴿وإذ قال ربك للملائكة﴾[٣]لأن المراد ذكر الموقف نفسه لا الذكر فيه وأن تكون بدلا منه كقوله تعـالي : ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا﴾ ، ومنع الجهور ذلك وأولوا ذلك : بأن (إذ) ظرف لمفعـول محـذوف أو مضاف له تقول: اذكروا نعمة أو قصة مريم [٤]

كما تزاد (إذ) للتعليل فتكون حرفا خلافا للجمهور حيث أبقاهـا علي ظرفيتها ، والتعليل مستفاد من فحوي الكلام قال الصبان [٥] وهـذا القول لا تأتي إذا اختلف زمنا العلة والمعلل) وذلك كقوله تعـالي :﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون ﴾ [٦] أي

---

(١) البيت من الوافر لسعيد ابن الأبرص في ديوانه ١٣٧ وانظر المغني ١٣٧، ١٠٥٧ والأشمون ٢/٢٥٥.

(٢) صـ١١١ .

(٣) البقرة ٣٠ .

(٤) الصبان ٢٥٣ /٢ والمغني ١/٢٠٥ .

(٥) الصبان ٢٥٣ /٢ والمغني ٢٠٥ /١ .

(٦) الزخرف ٣٩ .

بسبب ظلمكم ، لان الزمن مختلف ، [١] ويري أبو علي أن الدنيا والآخره متصلتان ، وأنهما في حكم الله سواء (فإذ) بدل عنده ، والزمن متصـــل ومثل ذلك أيضا قول الله تعـالي :﴿ وإذ اعتزلتموهـم ومايعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف﴾ [٢]

ويقول الشاعر ــ الفرزدق.

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذهم قريش وإذمامثلهم بشر[٣]

وقد نص سيبويه[٤] علي أنها ترد للمفاجأة بعد : بينا وبينما كقـــول الشاعر :

استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر إذ دارت ميا سير [٥]

وقول الآخر

بينا كذلك والأعداد وجهتها إذراعها لخفيف تبلها فزع [٦]

---

(١) المغنى ١١٤ .

(٢) الكهف ١٦ .

(٣) البيت من البسيط فى ديوان الفرذوق ٢٣٢ وسيبويه ١ / ٢٩ والخزانـة ٢ /١٣٠ والمغـنى ١٢٨، ٦٧٧، ٩٠٧، ١٠١٩.

(٤) الكتاب ص ٤، صـــ٢٣٢ .

(٥) البيت من البسيط لحريث بن حيله وقيل لغوة، انظر سيبويه ٢/ ١٥٨، والمغنى ١٥٥، وعيـــون وعيـون الأطبار ٢/٣٠٥ والسيوطى من ١/٨٦ .

(٦) البيت من الكامل البسيط ولا يعرف ثانية وانظر الهمع ٢٠٥ / ٢ وشرح الأشمونى ١/ ٢٢٥ .

ومع ذلك اختلف العلماء في نوعها ، هل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعني المفاجأة أو حرف زائد للتوكيد ، وهذه أقوال ، نصر كل قول جماعه [١]، ولا تفيد دارس النحو ، وإنما تعود طاليه ، وتثقل عليه ، ويكفي رأي واحد بأن تكون ظرفا للمفاجأة مع بقاء الدلالة علي الزمان ، وبذلك تبقي علي أصلها ، وتوجد القواعد . وقد زاد العلماء لـ (إذ) معاني أخري ، التماسا لدلالة الأسلوب ، فمن ذلك ما نقله المغنى عن أبي عبيدة : بأنها تدل على معنى التوكيد بحملها على الزيادة كقوله تعالى : ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾[٢] أو التحقيق ، وهو مستفاد أيضا من الآية السابقة وكلها معان لا تخرج عما قاله النحويون سابقا ، واختار ابن الشجري [٣] أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة . قال : لأنك إذا قلت بينما أنا جالس إذ جاء زيد .

فقدرتها غير زائدة ، أعملت فيها الخبر ، وهي مضافه إلى الجملة : جاء زيد، وهو الفعل الناصب " بين " فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ".

ويرى العلامة ابن يعيش [٤] أن : (إذ) ظرف لما معنى من الزمان ، وهي مبنية على السكون ، لأنها تشبه الموصول في افتقاره إلى الصلة كافتقارها إلى الجملة المضافة إليها ، وتنزل منزلة بعض الاسم ، وتحتاج إلى

---

(١) انظر المغنى ١١٥، والهمع ١/٢٠٥ والصبان ٢/٢٥٣ .
(٢) البقرة ٣٠ .
(٣) المعنى ١١٦ .
(٤) ٤/ ٩٥، ٩٦ شرح المفصل .

ما يكشف إبهامها ، وذلك بهذه الجملة ، وبنيت على السكون على أصل البناء ، وتضاف إلى الجلة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض ، وإذا كان ماضيا استوجبوا إبلاء . إياه لتشاكل معناهما لأنهم لا يكادون يقولون " إذ زيد نام " فالسماع هو المانع ، و إضافتها إلى الجملتين على السواء .

ب ــ حيث

وهي ظرف مبني مضاف إلى الجملة الفعلية مثل قوله تعالى: ﴿فكلوا منها حيث شئتم رغدا ﴾[1] و إلى الجملة الاسمية بشرط ألا يكون الخبر فيها فعلا نحو : اجلس حيث الأستاذ جالس ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر من الاسمية (وحيث) مبنية على الضم ، لشبههما بالحرف في الإفتقار إلى الإضافة إلى الجمل ، ويقول ابن يعيش [2] : و الذي أوجب بنائها أنها تقع على الجهات الست ، وعلى كل مكان فأبهمت (حيث) ووقعت عليها جميعها فصاحب بإبهامها في الأمكنة " إذ " المبهمة في الأزمنة الماضية كلها فلما كانت " إذ " مضافة إلى جملة توضحها أوضحت " حيث " بالجملة التي توضح بها " إذ " من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت الذي ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها فبنيت كبناء الموصولات " ــ وهذا نظير مقبول ، وجهد مشكور ، ولكن ذلك لا يمثل فيصل الحقيقة في الموضوع ، إذ لو كان ذلك هو الحق الذي لا مناص فيه ، كما سمعنا أن

---

(١) البقرة ٥٨ .

(٢) ش المفصل ٤/ ٩١ .

قبيلة عربية مل " بنو فقعس " [١] تعربه بالحركات قال ابن هشـــام [٢] : ومن العرب من يعرب " حيث " وقراءة من قرأ " من حيث لا يعلمون [٣] بالكسر تحتملها ، وتحتمل لغة البناء على الكسر وبنيت "حيـــث" علـى الضم عند الأكثر ، وطيئ تقول : حوث تشبيها بالغايات مثل قبل وبعد . ومن العرب أيضا [٤]: من بناها على الفتح طلبا للتخفيف ، والكسر علـى أصل التخلص من التقاء الساكنين قال ابن هشام [٥] وتلزم حيث الإضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم رجح النصب في نحو " جلست حث زيدا أراه " وندرت إضافتـــها إلى المفـــرد كقول الشاعر :

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم [٦]

وقول الآخرين :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب لامعا [٧]

---

(١) الصبان ٢/٢٥٣ .

(٢) المغنى ١٧٦ .

(٣) الإعراب ١٨٢ وتمامها ﴿سنستدرجهم من حيث لا يعلمون﴾ .

(٤) الهمع ١/ ٢١٢ .

(٥) مغنى اللبيب ٣/ ١٧٧ .

(٦) البيت من الطويل لعملس ابن عقيل وانظر الدرداء ١٨٠٨ والأشمون ٢/٢٥٤ وابن يعيش ٤/ ٩٠، ٩٢ والخزانة ٣/١٥٢ والتصريح ٢/٣٩ والهمع ١/ ٧٢ .

(٧) البيت من الرجز ولا يعرف قائله وانظر بن يعيـــش ٤/ ٩٠ والخزانـــة ٣/ ١٥٥، والمغـــنى ١٣٣(١٢٤) ١/٢١٢ ، يس ٢/٢٩ .

فاكثر النحاة على أن هذين البيتين شـــاذان ، لا يقـــاس عليـــهما ولكن الكسائي يخالف ، ويقيس عليهما بأن تقول :أذاكر فى المنزل حيـث السكون،وحيث الراحة. بدون تأويل على رفع ما بعدها علـــى أن خـــبر المبتدأ محذوف ، ولكن الأسلوب الأفصح بقاء (حيـ) على أصلها مـــن الإضافة إلى الجملة ،وهذا هو الكثير الشائع.

وقطعها من الإضافة لفظا بأن تضاف إلى جملة محذوفـــة ، ويعـــوض عنها (ما) كقوله :

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله[1]

أى :من حيث هبت.

قال العلامة الصبان[2]: (حيث) ظرف مكان ، تصرفه نادر ،وقـــد يراد به الزمان، وهذا قول الأخفش واستدل بقول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه [3]

وهذا نادر مثل جرها بالباء فى قوله : كان هنا بحيث مفكـــى الإزار وبإلى كقول الشاعر :

---

(١) البيت من الطويل لأبى حية النمرى انظر ٣/١٥٢عرضا، والمغنى ١٣٢(١٣٤) والعين ٣/ ٣٨٦ والهمـــع ١/٢١٢ و الدرداء ١/١٨٠ .

(٢) صـــ ٢ صـــ٢٥٣ .

(٣) البيت من المديد لطرفة فى ديوانه ١٩ ومنها الشجرى ٢/١٦٢ وابن يعيـــش ١٠/٩٢ والخزانـــة ٣/١٦٢ والهمع ١/٢١٢ والدمنهورى ٤٥ .

تشـــــدّو لم يفـ ع بيوتا كثـــيرة الى حيث ألفت رحلها أم قشعم[١]

وبفى كقول الشاعر :-

فأصبح فى حيث التقينا شربدهم [٢]

وقال أبو حيان [٣]: والصحيح أنها لا تتصرف لكنها جرت (بمـــــن) كثيرا وبفى شاذا نحو قول الشاعر السابق ، وبعلى :

سلام بنى عمرو على حيث هامكم جـــمال القـــدى والفقار السنور [٤]

وبالباء منا بحيث يعلو الإزار [٥]

وإلى نحو : الى حيث ألقت رحلها أم قشعم

وقد تجرد عن الظرفية ، كقول الشاعر وهو حجة لابن مالك. حيث

استقر من أنت راعيـــ ـــه حمى فيه عزة وأمان [٦]

---

(١) البيت من الطويل الزهير وانظر الخزانة ١٥٧/٣، ٤٤٢/١ عرضا والمغـــنى ١٣١(١٣٢) والهمـــع ٢١٢/١ والدرار ١٨١/١ وبس ٣٩/٢ .

(٢) البيت من الفرزدق فى ديوانه ٥٦٢ وهو من الطويل وانظر الهمع ٢١٢/١ وادرر ١٨١/١ والشاهد فيه حـــو حيث وإشاذ وتكلمة البيت: ظليـــق ومكســـوف اليديـــن وفرغـــت وانظـــر الكتـــاب ١٠/٢ هـــارون والخزانة ٢٩٩/٢.

(٣) ص ٢ صـــــــــ ٣ ارتشفا الفرق .

(٤) البيت لنافع بن حذيفة العبسى وقد ورد فى الخزانة ٣٥٨/٢ وارتشاف الفرق ٢٦٠ /٢ والـــدرا اللوامـــع ١٨١/١ وهومن الطويل .

(٥) ورد فى الخزانة ١٥٧/٢ والهمع ٢١٢/١ والدر ١٨١/١ والإيضـــاح ١٨٢/١ والارتشـــاف ١/٢٦٠ ولم أعثر على تكملته ولا قائلة وفى الإيضاح بيت يدل على دخول الباء لحيث وهو : كان متا بحيث يعكـــى الأزره قعد عن كل لئيم طحره سبق الحديث عن فى رقم ٧ .

(٦)هذا عجز بيت من معلقة زهير وهو من الطويل وصدره : فحسد و لم يفرع بيوتا كثيرة وانظر إلى معلقـــة زهير شرح السكرى ص١ صـــ٣٣٨ وثعلب صـــ٢٩ والخزانة ١٥٧/١ الهمع ٢١٢/١ وأساس البلاغـــة (رحل) والارتشاف ٢٦١/٢ .

وقال أبو حيان [١] هذا خطأ ،لأن كونها اسما لأن فرع عن كونها مبتدأ،و لم يسمع ذلك فيها البتة ،بل اسم (إن) حمى(وحيث)الخبر ،لأنه ظرف.

ويقول فى المعنى [٢] :وقد تقع (حيث)مفعولا به وفاقا للفارسى وحمل عليه "

"الله أعلم حيث يجعل رسالته" [٣]ونصبت (حيث) حيث يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا "أعلم" نفسه؛ لأن أفعل) التفضيل لا ينصب المفعول ؟ قال الصبان : [٤]وكذلك يعلم أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث،وإضافة بينما أو بينا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة. أ.هـ وإليك الحديث، عن بين "

بين :

قال أبو حيان[٥] : أصل "بين" أن تكون ظرفا للمكان، وتخلل بين شيئين أو أشياء، ثم لما لحقتها "ما" أو الألف لزمت الظرفية الزمانية"

ويقرر الرضى[٦]: أن بينما وبينا إضافتهما في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد" وقد تضاف إلى مفرد بشرط تكرارها معطوفة

(١) الهمع ٢١٢/١.
(٢)صـ١٧٦.
(٣) الأنعام ١٢٤ .
(٤) ص٢، ص٢٥٤ .
(٥) الهمع ٢١١/١ .
(٦) الكافية .

أوقات قيام زيد" وقد تضاف إلى مفرد بشرط تكرارها معطوفة بالواو كقوله تعالى ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾[١] أو مضافة إلى متعدد كقوله تعالى ﴿مودة بينكم في الحياة الدنيا﴾[٢] وقوله ﴿لقد تقطع بينكم﴾[٣] بالرفع وتقول: بيني وبين محمد فرق واسع قال الشاعر:

إن الذي بيني وبين بني أبي وبين بني عمي لمختلف جدا[٤]

وقال امرؤ القيس بدون تكرارها وهذا للضرورة الشعرية

قفا نبك من ذكري حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل[٥]

أو أنها دلت على متعدد، فالأماكن متعددة، وهي معلومة كما قال صاحب التصريح[٦] قال الصبان[٧] : واعلم أن أصل "بين" أن تكون مصدرا بمعنى الفراق، فمعنى جلست بينكما. جلست مكان فراقكما، ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك

---

(١) الكهف ٧٨.

(٢) العنكبوت ٢٥ .

(٣) الأنعام ٩٤ .

(٤) البيت من الطويل للمسح الكندي وانظر حماسة أبوتمام ٦٠٤/١ وعبدل الأخبار ٢٢٦/١ والأغاني ١٠٧/١٧ و الأضداد ٢٠٧.

(٥) البيت من الطويل لامرىء القيس من معلقته وانظر معجم شواهد العربية صـ٣٠٢، ٣٠٣والكتاب ٢٩٨/٢ والتصريح ١٣٦/٢.

(٦) ١٣٠/٢ .

(٧) جـ٢ صـ ٥٣.

ودخولك فحذفت المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فتبين أن "بـــين" المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان"

قال في الهمع[١] وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعـــنى "إذ" ومنه الحديث الشريف:"ساعة يوم الجمعة بين خروج الإمـــام وانقضـــاء الصلاة" ويرى بعضهم[٢] أنها بحسب ما تضاف إليه، وتصرفها متوسط"

وأرى:

أن (بين) تضاف إلى متعدد زماننا أو مكانا أو غيرهما تقول: جلسـت بين محمد وعلى، وصليت بين الكعبة ومقام إبراهيم، ودخلت المنزل بـــين المغرب والعشاء وسواء صرحت بهذا المتعدد أو قدرته مثل بين الدخـــول أى أماكنّ الدخول. وهكذا

حكم "بين" إذا لحقتها ما أو الألف

نرى (بين) في الأسلوب العربى تلحقها الألف تقول: بينـــا، أو مـــا، فنقول بينما، وهنا نجد العرب لا يضيفونها في هذه الحالة إلا إلى الجملـــة مطلقا اسمية أو فعلية مثال إضافتها إلى الجملة الاسمية قول الشاعر:

بينـــا نـــحن نرقبه أتانا معلق وفضه وزنا دراع[٣]

---

(١)جـ١ صـــــــ٢١١ــــ.

(٢) الهمع ٢١١/١ .

(٣) البيت لنصيب من الوافر وقيل لغيره، وانظر الكتاب ٨٧/١ والمحتسب ٧٨/٢ وابن يعيش ٩٧/٤،١١١/٦ والمعنى ٣٧٧(٢٧٠).

وقوله:

استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير[١]

وإضافتها إلى الفعلية قوله

فينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف[٢]

وتقول بينما أنصفتني ظلمتني.

وهي فيما سبق مضافة على تقدير: حذف زمان مضاف إلى الجملة، إذ لا يضاف إليها إلا الزمان، ولا يضاف من المكان إليها إلى حيث ولدن ـــ كما سبق وهي مضافة إلى متعدد أي بين أوقات كذا، لأن "بين" تقع على أكثر من واحد، لأنها وسط، ولابد من إثنين فما فوقها.

قال العلامة الصبان[٣] : معللا ما سبق:" لما قصدوا إضافتها إلى الجملة، اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة (ما) الكافة، لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت، ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنه حينئذ كالموقوف عليه، لأن الألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنونا،

---

(١) سبق الحديث عنه.

(٢) البيت من الطويل لحرقة بنت النعمان وانظر الهمع ٢١١/١ والدرر ١٧٨/١ والشجري ١٧٥/٢ والخزانة ١٧٨/٣ والمغني ٣١١، ٣٧١ .

(٣) حـ ٢ صـ ٢٥٣ .

وتعين حينئذ أن لا تكون إلا للزمان " ويرى المغاربة[١] أن الجملة بعدها في محل جر بالإضافة، وما كافة وقد تضاف " بينا إلى مصدر كقول الشاعر:

بينا تعنقه الكماة وروعه يوما أتيح له جريء سلفع [٢]

وألحق بعضهم بينما بها، ومنع ذلك أبو حيان لعدم السماع والتقدير[٣] بين أوقات تعنقه.

ولا تضاف (بينا) إلى مفرد غير مصدر باتفاق، لأنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها إلا ما يعطى معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات كما يقول أبوحيان[٤] .

حذف أجزاء الجملة معها أو الجواب

من المعلوم أن الحذف في أجزاء التركيب جائز وكثير إذا علم، ودل عليه الدليل كقوله

استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير[٥]

---

(١) الهمع ٢١١/١ .

(٢) البيت من الكامل لأبي ذؤيب وانظر الهذليين ١٨/١ والخصائص ١٢٢/٣ وابن يعيش ٣٤/٤ ،٩٩ والخزانة ١٨٣/٣٢ والهمع ٢١١/١ والمغنى ٣٧١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤ .

(٤) الهمع ٢١٢/١ .

(٥) سبق الحديث عنه صـ١٩٢.

كما ورد حذف الجواب معه للعلم به كقول الشاعر

فبينا الغنى في ظل نعماء غصة تباكره أفنانها وتراوح[١]

إلى أن رمته الحادثات بنكبة يضيق بها منه الرحاب الفسائح

والتقدير: فبينما العسر موجود، والجواب: لحلت به المصائب

كما ورد في الشعر اقتران الكاف بـ بينا" كقول الشاعر

بينا كذاك رأيتني منعصبا بالخز فوق حلالة سرداح[٢]

وقد ترب بين من جهة اللفظ فقط، ونقول: بين بين، ويجب فيه بناء الاسمين على فتح الجزء ين، لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف . قال ابن يعيش[٣] : وقالوا : وقع هذا الأمر بين بين " فبينوهما اسما واحدا لأن الوصل بين هذا وبين هذا، فلنا سقطت الواو تخفيفا، والنية نية العطف، بني لتضمنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال أيضا، إذ المراد بقولهم: "وقع بين بين" أي وسطا" قال الشاعر:

نحمي حقيقتنا وبعـ ـض القوم يسقط بين بينا[٤]

---

(١) البيت لمصاد ابن مذعور وانظر الهمع ٢١٢/١ والدرر ١٧٩/١ ومعجم شواهد العربية صـ ٨٤ـ.

(٢) البيت لابن ميادة الرماح وانظر الهمع ٢١٢/١ والدرر ١٧٩/١ وارتشاف الغرب ٢٣٧/٢ برواية: متلفعا، بالبرد.

(٣) شرح المفصل ١١٧/٤ .

(٤)البيت من البسيط لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٢٧ انظر الهمع ٢١٢/١ والدرر ١٨٠/١ واللسان (بين٢١٤).

والأصل: بين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر وهذا تقدير الهمع، وهو مخالف لابن يعيش — كما سبق.

قال في الهمع[١] : " فإن أضيف صدر (بين بين) إلى عجزها، جاز بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهمزة: التسهيل بين بين وزوالها. كقولك بين بين أقيس من الإبدال وإن أضيف إليها تعين زوال الظرفية، ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب: همزة بين بين بالإضافة ا.هـ.

ب — ما يختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية

هناك لفظان اختصا بالإضافة إلى الجملة الفعلية فقط، ودلك من استقراء أساليب العرب،

أحدهما قد اختلف فيه، وهو(لما) الظرفية، فجمهرة النحاة على عدم عده ظرفا، وبعضهم يرى أنه ظرف يضاف إلى الجملة الفعلية فقط وأن هذا إحدى دلا لته في الاستعمال اللغوي

والثاني: إذا وذلك عند البصريين فقط وإليك بيان كل واحد منهما تفصيلا — فنقول.

١ — لما: يرى ابن السراج، أنها ظرف بمعنى "حين" وأيده الفارسي [٢] وابن جني وعبد القاهر وجماعة، لما أيده ابن مالك، وقال أنها ظرف بمعنى

(١) جـ١ / ٢١٢.
(٢) الهمع ١/٢١٥ .

"إذ" قال ابن هشام [١] معلقا على رأي ابن مالك السابق " وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملتين".

ومذهب سيبويه وابن خروف [٢] أنها حرف تقتضي جملتين وحدث ثانيتهما عن وجود أولهما فهي حرف وجود لوجود عنده. قال تعالى ﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾[٣]. فلما حرف وجود وشرط الجملة بعدها وهي ماضية "نجاكم" والجواب ماض كذلك. أعرضتم وقد أيد ابن هشام هذا الرأي[٤] مستدلا بقوله تعالى: ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته﴾[٥] وقد وجه الدليل بأنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما: قضينا أو دلهم؛ إذ ليس معنا سواهما وكون العامل " قضينا" مردود لأنها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل "ودلهم" مردود أيضا لأن ما النافية لا يعمل ما بعده فيما قبلها، واذا بطل أن يكون لها عامل هنا تعين أنه لا موضع لها من الإعراب و ذلك يقتضي الحرفية. وقال أبو حيان[٦] في معناها: والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب" يعني بذلك تأييد رأي سيبويه السابق.

---

(١) ص٣٧٠.
(٢) المغنى ٣٦٩ والكتاب ٣٤/٤ والارتشاف ٥٧٠/٢ .
(٣) الإسراء ٦٧ .
(٤) انظر الى صـــ٤٣ .
(٥) سبأ ١٤.
(٦) الارتشاف ٥٧٠/٢ .

وقد رد المؤيدون ظرفيتها [١] هذا القول بأن العامل فيها الجواب ما لم يمنع مانع كالآية بسبب حرف النفي. وأما ما عدا هذه الآية فإن الجواب هو الناصب قال في المغنى [٢] ؛ ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛ لأنها إذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم، لا يكون في الأمس.

ورد عليه ابن هشام[٣] بقوله: إن هذا مثل قول الله تعالى: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾ [٤] .

والشرط لا يكون مستقبلا، ولكن المعنى: إن ثبت أني كنت قلته، وكذا هنا، المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي الأمس أكرمتك" أ. هـ .

وهو رد قوي يثبت أنها تكون ظرفا، وتقتضي شرطا جملة فعلية ماضوية.

أنواع جوابها

ويكون جوابها ماضيا كقوله تعالى: ﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾[١]، وهذا باتفاق النحاة أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية

(١) حاشية يس ٢/٤٠.
(٢) صـ ٣٦٩.
(٣) المصدر السابق .
(٤) المائدة ١١٦ .

لقوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾[٢]، أو مقرونة بالفـــاء كقوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾[٣] وهذا ما جوزه ابن مالك، او فعلا مضارعا كقولـه ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط﴾[٤] وهذا على أي ابن عصفور.

وبذلك تنوع جوابها إلى أربعة أنواع: جملة فعلها ماض، وجملة اسمية، مقرونة بإذا الفجائية أو مقرونة بالفاء، أو جملة فعلية فعلها مضارع" قال العلامة الصبان في غير الماضي كثير وجعلوا الجواب محذوفا أي أقبل يجادلنا، انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد وأنها مضافة إلى الجملة بعدها كما صرح بذلك الأشموني[٥] ، والمغني[٦] . وخالف في ذلك كثير من النحاة وتسمى "لما" الحينية، ويجوز حذف جواب لما إذا دل عليه دليل.

قال ابن هشام : [٧] ومن مشكل "لما"هذه قول الشاعر:

أقول لعبـــــد الله لما سقـــاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وها، شم [٨]

---

(١) الاسراء ٦٧ .

(٢) العنكبوت ٦٥ .

(٣) لقمان ٣٢.

(٤) هود ٧٤.

(٥) جـ٢ صـ٢٥٦ .

(٦)صـ٣٧٠.

(٧) المصدر السابق.

(٨) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر المغني ٣٧٠ والأشموني، ٢/٢٥٩/٤/٥٧ .

فدخلت(لما) على اسم، وأين فعلاها،وعلى ذلك :(سقاؤنا)فـــاعل لفعل محذوف يفسره (وهى) بمعنى سقط، أى وهى سقاؤنا) وهذه الجملـة هى فعل الشرط،أما جواب الشرط فمحذوف تقديره : قلـت بدليـل : أقول :وشم)فعل أمر من (شمت البرق) بمعنى :نظرت إليه ،والمعـنى :لمـا سقط سقاؤنا ،قلت لعبد الله شمه" انظر إليه .

وأرى

أن لما ، في هذه الحالة التي تقتضي وجود جملتين تعلقـت ثانيتـهما بالأولى نحو : لما رأيته أكرمته قال تعـالى ﴿فلما جاء أمرنا نجينا صالحا والذين آمنوا معه برحمة منا﴾ [1] فإن الجملة الثانية، ترتبط بالجملـة الأولى ارتباطا وثيقا، بحيث تعلق وجودها بوجود الأولى، ولكن الملاحظ أنهـا فى غير هذه الحالة، لا تقتص الا فعل مضارع مجزوم بها نحو :لمـا يذاكـر أو جملة إسمية،فتكون حرف استثناء نحو قوله تعـالى:﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ [2] ونحو قولهم أنشدك الله مما فعلت[3] أى ما أسألك إلا فعلـك. فهى فيهما حرف ولكنها حينما انتقلت إلى دلالة الشرط والتعليق، وكـان معنى إذ أو الحين فيها ظاهر واضح كانت ظرفا مضافا لجملـة الشـرط الماضوية بعده، لأن التغيير فى العمل يقتضى التضمين.

---

(١) هود ٦٦ .
(٢) الطارق ٤ .
(٣) المغنى ٣٧١ .

ب– إذا :– وهى هنا التى تلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية، وهـــى الظرفية الدالة على المستقبل المضمنة لمعنى الشرط، فتختص لذلك بالدخول على الجملة الفعلية، والناظر فى الأساليب العربية يجد ألوانا مختلفة لشـرطها وجوابها. فمرة يقعان ماضيين وذلك كقوله تعالى: ﴿**وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه**﴾ (١). فالشرط هو أنعم، والجواب: أعرض، وكلاهمـــا ماض، ويكونان مضارعين كقوله تعالى:"إذا يتلى عليهم يخرون للأذقـــان يبكون"(٢) والشرط: يتلى، والجواب، يخرون. وكل منـــها مضـــارع أو يكونان مختلفين كقوله تعالى: "وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع"(٣) وقول الحق تعـــالى: ﴿**إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا**﴾(٤). فالشرط والجواب فى الآيتين قد اختلفا بـــين المضى والمضارع شرطا وجوابا.

أو يكون الشرط ماضيا والجواب أمرا كقوله تعـالى: ﴿**يا أيها النبى إذا طلقتـم النساء، فطلقوهن لعدتهن**﴾(٥) قال فى الهمـــع(٦): وهـــى ظـــرف للمستقبل مضمنه معنى الشرط غالبا، ومن ثم وجب إيلاؤها الجملة الفعلية

---

(١) فصلت ٥١ .

(٢) الإسراء ١٠٧ .

(٣) المائدة ٨٣.

(٤) مريم ٥٨ .

(٥) الطلاق ١ .

(٦) ٢٠٦/١ .

ولزمت الفاء فى جوابها نحو: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح فسبح بحمد ربك﴾[١] ودخولها على الماضي أكثر من دخولها على المضارع، وقد اجتمعا فى قول الشاعر:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع[٢]

والقول بظرفيها ولزوم دخولها على الجملة الفعلية هو قول جمهور البصريين، أما الكوفيون والأخفش فيرون جواز دخولها على الجملة الاسمية بغيرها من أدوات الشرط[٣] بظاهر قوله الله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت، وإذا الكواكب انتثرت﴾[٤]وبقول الشاعر

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع[٥]

قال الصبان: وفصل ابن الرضيع[٦] فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل، ومعه إذا أخبر عنه باسم .

ويظهر أن ابن المقفع أخذ حكمه من ظاهر الآيات السابقة، ومثل قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾[٧] ونسى الشعر، حيث خبرها اسم كالبيت السابق وهو للفرزدق

---

(١) النصر ١، ٣ .

(٢) البيت من الكامل لأبي ذؤيب وانظر شعر الهذليين ٢/١ والمغنى ٩٢، ٩٣ والهمع ٢٠٦ والدرر ١٧٤/٩ والمفصليات ٤٢١ .

(٣) التصريح ٤٠/٢ والمغنى ١٢٧ .

(٤) الانشقاق ١، ٢ .

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٥١٤ والمغنى ٩٣(٩٤) والعيني ١٠٢ والتصريح ٤٠/٢ والهمع ٢٥٨/٢ .

(٦) جـ٢ صـ٢٥٩.

(٧) التوبة ٦.

وبيت قيس:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة فهلا نفس ليلى شفيعها[١]

لذلك كان رأيه غير سديد، لأنه لم يستقرئ جميع الوارد حتى يكون حكمه كليا.

موقف البصريين من أدلة الكوفيين

والبصريون يؤولون ما سبق بأن المرفوع فى الآيات فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل والتقدير: انشقت السماء انشقت، واستجارك أحد استجارك وبيت الفرذدق الذي ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير، وعلى إضمار كان، وباهلى" مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير: كان باهلى تحته حنظليه، وبإضمار كان الشافعة واسمها ضمير الشأن فى بيت قيس أو غيره ممن يحتج بشعرهم والتقدير: فهلا كان هو أى الشان وقيل التقدير: فهلا شفعت نفس ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس كما فى التصريح.[٢]

قال العلامة ابن يعيش[٣]:

---

(١) البيت للصمة القشيرى من الطويل وانظر الخزانة ٤٦٣/١٠ والتصريح ٢٦٣،٤١/٢ والهمع ٦٧/٢ والدرر ٨٣/٢ والأشمونى ٥٢:٤/٢٥٩/٢ .

(٢) جـ٢ صـ ٤١.

(٣) شرح المفصل ٩٦/٤ .

" فإذا وقع الاسم بعدها مرفوعا فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ أو الخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، مختصان بالأفعال، وذلك مثل قول الشاعر..

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر [1]

والمراد: إذا بلغ ابن أبي موسى بلال بلغته. بإضمار فعل يفسره الظاهر.

وقال في التصريح[2] مدافعا عن رأى الكوفيين وموهنا قياس البصريين:وفي هذا القياس نظر، لأن الشرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين، وليس هو هنا كذلك، لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن "أحد" في الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان "إن" الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال، فلا فرق عندهم بين إذا، وإن في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية"

وأرى

أن رأى الكوفيين والأخفش بتجويز الأمرين استنادا إلى ظاهر النصوص التي تواترت بدخول أدوات الشرط على الاسم المرفوع، وليه فعل أولا رأى قوى، لأننا سنريح أنفسنا من مشقة التقدير، لأن الذي لا

---

(١) البيت من الطويل لذي الرمة وانظر الكتاب ٤٢/١ والمقتضب ٧٠/٠ والتصريح ٢٨٠/٢ والمغني ٤٣٥(٢٢٦٩ والخزانة ٤٥٠/١ وديوانه ٢٥٣٠.

(٢) ٤٢/٢ .

يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وفيه نسق فى التعبير، مع ملاحظة معنى التعليق فى حدثي الشرط والجواب، وهذا يأتى فى كل أسلوب .

حذف الجملة بعد إذا يجوز حذف الجملة الشرطية بعد إذا، ويعوض عنها التنوين، كما سبق فى إذ السابقة وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿ولئن أطعتم بشرا إنكم إذا لخاسرون﴾[1] فالتنوين عوض عن الجملة المضاف إليها إذا والتقدير: إذا أطعتم، فالتنوين للعوض مثل: يومئذ وتقول: من يعص الله فليس إذا من أحبابه والتقدير : إذا يعصمه من أحبابه وقد أشار إلى هذه المسالة فى الهمع[2] السيوطى ونسبها إلى شيخه الكافيجى، كما صرح بذلك الشيخ يس، وقال: إنه قاسها على حذف الجملة بعد إذ وهذا شيء نفيس.

معنى إذا

وإذا . ظرف مبنى لإبهامها فى المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبينها كالموصولات وتختص بما تيقن وجوده نحو: آتيك إذا أحمر البسر، وإذا طلعت الشمس، وإذا جاء الليل، أو كان راجحا فغلب على الظن تحقيقه بكثرة نحو: أكرمك إذا نجحت، وأقربك منى إذا ذاكرت، قال فى الهمع[3] : ولكون إذا خاصا بالمتيقن والمظنون خالفت

---

(١) المؤمنون ٣٤ .
(٢) جـ١ صـ ٢٠٥ .
(٣) جـ ١ صـ ٢٠٦.

اقتران الشرط فلم تجزم إلا فى الضرورة كقول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل [١]

بهذه الرواية، ورواية وإذا تكون، لا شاهد فيها، لعدم جزم الفعل بعدها وهى مضمنة معنى الشرط، فلا تدل على تكرار، ولا عموم، وإنما تدل على التعليق المطلق بين الشرطية والجواب، وتدخل على المؤكد ونوعه، والراجح بخلاف (إن)الشرطة فلا تدخل إلا على المحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى :﴿ إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ﴾[٢]

ولا تدخل على متيقن ولا راجح ، وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو قوله تعالى :﴿أفإن مت فهم الخالدون ﴾ [٣] كما تدل على المستقبل وهى، ظرف مضمن معنى الشرط عند الجمهور قال فى المغنى[٤]:وقد تخرج عن كل من الظرفية ، والاستقبال ،ومعنى الشرط "وإليك بيان كل واحد منها :

أ-خروجها عن الظرفية

يرى بعض النحاة أن دلالتها عن الظرفية ليس بلازم ، فقد تخرج عن الظرفية غالبا ،وتعرب على حسب العامل السابق لذلك قال بن مالك :

(١) البيت من الكامل لابن خفاف أو حارثة الغدانى ١٦٧/٢ والمغنى ٩٣،٩٦،٦٩٨(٩٥) والهمع ٢٠٦/١ .
(٢) الزخرف ٨١.
(٣) الأنبياء ٣٤ .
(٤) صـ١٢٨ .

إنما وقعت مفعـــولا: فى حديـــث الرســـول صلـــى الله عليـــه وســـلم لعائشة[١] رضى الله عنها "إذا كنـــت على راضيـــة، وإذا كنـــت، علـــى غضبى" فإذا "مفعول به لأعلم، وتقع كذلك مبتدأ فى قولـــه تعـــالى: ﴿إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة، خافضة رافعة﴾ [٢] فى قراءة النصـــب وهما حالان، (وإذا) الأولى مبتدأ والثانية هـــي الخـــبر، وجملـــة ليـــس ومعموليها فى محل نصب حال كذلك والمعنى " وقعت وقـــوع الواقعـــة، خافضة لقوم، رافعة لآخرين، هو وقت رج الأرض".

وقال بذلك ابن جنى[٣] أيضا، ومجردة بحتى فى قوله تعـــالى: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ [٤] فـــإذا مجرورة بحتى، ويقول الحماسى.

وبعد غد بالهدف نفسى من غد إذا راح أصحابى ولست برائح [٥]

و(إذا) فى موقع جر بدلا من: غد.

موقف الجمهور من هذه النصوص

ويرى الجمهور أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية، (فـــإذا) فى الحديـــث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم، وتقديره: شأنك ونحوه. وإذا فى الواقعـــة:

---

(١) البخاري كتاب النكاح.
(٢) الواقعة ١-٣.
(٣) المغنى ١٢٨.
(٤) الزمر ٧١.
(٥) البيت من الطويل لأبى الطمحان القينى وانظر أمالى الشـــجرى ١/١٧٦، ٢٧٦، ٣٠٠ والمغـــنى ٩٤(٩٦) ومعجم شواهد العربية صـــ٨٠٧.

وقعت ظرفا جوابه محذوف أى انقسمتم أقساما، وكنتم أزواجـــا، و"إذا" الثانية بدل من الأولى، (وجعلوا) "حتى" حرف ابتداء دخل على الجملـــة بأسرها، ولا عمل له، وأما"إذا"فى بيت الحماسى فظرف للهف. وبذلـــك بقيت إذا على ظرفيتها.

ب- دلالتها على المعنى والحال

كما ذهب بعض النحاة إلى أنها قد تخرج عن الاستقبال[١] إلى غـــيره من المضى أو الحال، قال ابن مالك إنما وقعت للماضى فى قولـــه تعـــالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما﴾[٢].

فإن الآية نزلت بعد انفضاضهم وكذا فى قوله تعـالى:﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكـــم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا﴾[٣] وقال الشاعر :

وندمـــان يزيد الكأس طيبا سقيت إذا تغورت النجوم[٤]

وتجىء للحال أيضا عند بعضهم كقوله تعـــالى: ﴿والليل إذا يغشى﴾ وقوله تعالى: ﴿والنجم إذا هوى﴾[٥] أنها لو كانت للاستقبال لم تكـــن ظرفا لفعل القسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يـــأتى؛ لأن قســـم الله

---

(١) المغنى ١٢٨والهمع ٢٠٧/١ .

(٢) الجمعة ١١ .

(٣) التوبة ٩٢ .

(٤) البيت من الوافر للمرح بن شهر وانظر ديوانه ٥٤ واللسان خطأ ٦٠ والمحتسب ٢٠/٢ .

(٥) الليل ١.

سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من الليل، والنجم لأن الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على انه المراد به الحال [١] .أهـ.

والجمهور : يرى انه القسم الإنشائي لا يمنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا للاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق نحو: مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مريدا به الصيد غدا. كما فسر "قمتم" فى قوله تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ [٢] بأردتم.

جـ تمحضها للظرفية

ويرى بعض النحاة أنها فى الأصل ظرف ضمنت معنى الشرط، وهذا عارض عليها، فيجوز أن تبقى على أصلها وهو الظرفية الخالصة [٣] بدون تضمين بدليل قوله تعالى: ﴿والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ [٤] وقوله تعالى ﴿والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون﴾ [٥] فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولا شرطية فيها بدليل أنه لم يقرن الجواب بالفاء مثل قوله تعالى : ﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير﴾ [٦]

---

(١) مغنى اللبيب ١.

(٢) المغنى ١٣٠ .

(٣) المائدة.

(٤) الصبان ٢/٢٥٩ .

(٥) الشورى ٣٧ .

(٦) الشورى ٣٩ .

وكذلك منها " إذا" التي بعد القسم كقوله تعالى ﴿والليل إذا يغشى﴾[١] وقوله:"والنجم إذا هوى " قال ابن هشام[٢]: إذا لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى، فيكون التقدير: إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع؛ لأن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق، لأنه إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، والقسم معه لمجرد التوكيد، وجواب الليل ثابت دائما، وجواب﴿والنجم﴾ مضاض مستمر الانتقاء، فلا يمحكن تسببها فى أمر مستقبل وهو فعل الشرط، فضلا عن أن الجواب خبري ، فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتها .

وتقدير التاء فى آيتى الشورى، أو ادعاء إن الجواب محذوف تكلف وتعسف من غير ضرورة واختار الرضى تقدير الفاء ؛ لعدم عراقة (إذا) فى الشرطية، وهو تعسف لا حاجة له،قال الصبان[٣] ولا حاجة إلى توكيد الضمير، وغنما الحاجة فى اسمية الجملة للثبوت والدوام.

اختلف علماء النحو فى ناصب "إذا" لأنها ظرف ضمن معنى الشرط، فلا بد لها من عامل يعمل فيها النصب . فقال المحققون[٤] من النحاة: إن الناصب لها شرطها وليست مضافة إليه، لأن المضاف إليه، لا يعمل فى المضاف، ولا مضافة إلى الجواب، حتى لا يفصل بالشرط بين المضاف ، والمضاف إليه ، حملا على سائر أدوات الشرط ، واختاره أبو حيان.

---

(١) الأنعام ١٧ .

(٢) المغني ١٣٦.

(٣) الصبان ٢٥٩/٢ .

(٤)الهمع ٢٠٧/١ .

وقال الجمهور: إن الناصب لـــ إذا ما فى جوابها من فعل أو شـــبهه، لأنها ملازمة الإضافة إلى شرطها .

الرأى الراجح منها.

وقد رد ابن هشام[1] رأى الأكثر بين بجملة أمور نذكرها لك بإيجـاز وهى:

أولا: يلزم على قولهم : إن الظرف يكون من جملة الجواب، فهو معمـــول داخل فى جملة عاملة فتكون جملة واحدة، والشرط والجزاء جملتان.

ثانيا: أنه يلزمهم فى نحو: إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا" أن يعمل أكرمتـك فى طريقين متضادين، وذلك باطل عقلا

ثالثا: امتناع تقدير الجواب فى قول زهير:ـــ

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا[2]

لأن الجواب محذوف وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه ولا يصـــــح القول: لا أسبق شيئا وقت مجيئه.

الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية ، وغيرها مما يمنع عمل ما بعدهـــا فيما قبلها كقوله تعالى. ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم

فى ١٣١ .

٢) البيت من الطويل لزهير فى ديوانه ٢٨٧ انظر الكتاب ٨٣/١، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٢٨٧/٢/٥ و الخزانة ٦٦٥/٣ أو العينى ٣٦٧/٢/٣: ٣٥١ أو الهمع ١٤١/٢.

تخرجون﴾[١] فاقترن هنا الجواب بـ إذا الفجائية وقال تعالى أيضا : ﴿ فإذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير﴾[٢] فاقترن بالفاء كما ورد مقرونا (بما) النافية ، ولها الصدارة في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾ .[٣]

وقد علل ابن الحاجب[٤] السر في عدم اقتران الجواب بالفاء في هذه الآية؛ بأن إذا هنا لا تحتاج إلى جواب، وعاملها ما بعد (ما) النافية، كما عمل ما بعد (لا) في يوم قوله تعالى: ﴿يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين﴾ [٥]وأن ذلك من التوسع. في الظروف . وقد رد هذا الرأى ابن هشام [٦]في المغني بثلاثة أمور :

أحدهما: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقول عبد الله بن رواحة

" ونحن عن فضلك ما استغنينا " [٧]

والثاني: أن (ما) لها المصدر بإجماع البصريين بخلاف" لا "ففيها خلاف.

---

(١) الروم ٢٥ .

(٢) المدثر ٨ـ٩ .

(٣) الجاثية ٢٥ .

(٤) المغني صـ١٣٣ .

(٥) الفرقان ٢٢ .

(٦) صـ١٣٣ .

(٧) الرجز لابن رواحة وقيل لغيره وانظر المغني ورقم ٩٨ ،٢٦٩، ٣١٧، ٥٣٩،١٦٤(١٠٠)وسيرة ابن هشام ٧٦٥.

والثالث: أن (لا) في الآية حرف ناسخ ، ولا يتقدمه معمول ما بعـــده ، ولم يكن نافيا ، لا يجوز : زيدا" إني أضرب ، فكيف وهو حرف نفي .

ولكن المشهور أن الجواب هو العامل النصب ، لأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم ، فما ظنك بالممتنع التأخير ، وبأن قولهـــم بعامليـــة الجواب إذا لم يمنع منها مانع ، وإلا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب، والمحققون يرون أن العامل هو الشرط ، لأنه الجواب قد يقـــترن بالفـــاء ونحوها وما بعدها لا يعمل فيما قبلها .

النوع الثاني من "إذا " أن تكون للمفاجأة : فتختص بالجملة الاسميـة ، ولا تحتاج إلى جواب كالظرفية ولا تقع في الابتـــداء ، ومعناهـــا الحـــال لا الاستقبال .كقوله تعالى ﴿فألقاها وإذا هي حيه تسعي﴾ [١] وقولـه﴿واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ [٢] وقولـــه :﴿إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هـم خامدون﴾ [٣] وقولـــه :﴿ ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين﴾ [٤] وقول الحق سبحانه:﴿ فإنما هي زجرة واحدة فإذا هـم بالساهرة﴾[٥] وقـــول الله : ﴿ وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهـم مكر في آياتنا﴾ [٦] ومـــن قـــول العـــرب : خرجت فإذا الأسد بالباب . وقولهم : قد كنت أظن أن العقرب أشـــد

(١) ٢٠ .
(٢) ٩٧ .
(٣) ٢٩ .
(٤) ٣٣ والأعراف ١٠٨ .
(٥) النازعات ١٣، ١٤ .
(٦) الروم ٢١ .

الأسد بالباب . وقولهم : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي " وبعض النحاة يري جواز دخولها علي الفعل كما جزم به أبو حيان [١] ، وقد نقل الأخفش عن العرب جواز دخولها علي الفعل المصحوب بقد نحو : خرجت فإذا قد قام زيد ، وقد وجه هذا الرأي بن هشام : بأن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينهما وبين الشرطية الخاصة بالفعلية ، والفرق حاصل "بقد" إذ لا يقترن الشرط بها "ولا يحتاج لجواب " .

حقيقتها: اختلف العلماء في حقيقتها فذهب الكوفيون والأخفش [٢] إلي أنها حرف وأيد ذلك إبن مالك بدليل قولهم : خرجت فإذا إن زيدا" بالباب . بكسر "إن" لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويري المبرد أنها ظرف مكان ، وأيده جماعة ، كما رأي الزجاج أنه ظرف زمان، وعاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة عنده ، وغير الزجاج يري أن ناصبها هو الخبر المذكور أو المقدر ، نحو : خرجت في هذا الأسد أي حاضر ، فالخبر مقدم ، والمبرد يري أن الخبر " هو إذا " أي فبالحضرة الأسد ، فإذا ظرف مكان فيصبح الأخبار بها ، فإن قدر أنها ظرف زمان فلا يصح ، لأن الزمان لا يخبر به عن الذات [٣]، أو قدر أنها حرف فلا يجوز ، ويجوز في ظرف الزمان أن يكون خبرا عن المعني نحو القتال ، الخروج أو تقدر مضافا أي حضور الأسد ونحوه .

---

(١) الهمع ٢٠٧/١ .

(٢) انظر المغني ٢٢١ والهمع ٢٠٧/١ .

(٣) المغني ١٢٠ .

وتلزم الفاء داخلة عليها ، وتقع في جواب الشرط [١] موقع الفاء ، وقال الفارسي وجماعة إنها زائدة لازمة للتأكيد ، وقبل عاطفة وهذا ما رآه مبرمان وابن جني ، ولكل : إنها سببه محضة وهذا رأي الزجاج وأري : أنها زائدة للتوكيد ، لان إذا الفجائية تفيد الاتباع ، ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء ، وهو المناسب لهذا الأسلوب ، الذي يفيد حدثا عجيبا مفاجئا ، فكانت لازمة و لم تقع في القرآن الكريم إلا مذكورا"خبرها معها – كما مثلنا بأكثر من أية – وكلها تفيد بأن الاسم والخبر مرفوعان ، وهذا ما التزم به سيبويه في مثاله (فإذا هو هي) و لم يجز فإذا هو إياها . وهو الحق ، لان هذا رأي جمهرة العرب ، وهو ما في التنزيل العزيز،ولكن الثابت عن قلة نادرة من العرب أنها تجيز النصب على الحالية نحو : خرجت فإذا زيد الجالس ويجوز جالسا . وقد بين المغني أوجها خمسة[٢] لتأويل النصب ص ١٢١-١٢٦ .

وقد ذكر الزمخشري في مفصله أنها تفيد معنى المجازاة دون " إذ " قال إبن يعيش [٣] "إنما كان في (إذا) معنى المجازة ، لان جوابها يقع عند الوقت الواقع ، كما تقع المجازة عند وقوع الشرط "..فكذلك كان ما بعدها مرفوعا نحو قول الشاعر – ذي الرمة .

تصغي إذا شدها للرحل جانحة حتى إذا استوى في غرزها تثب [٤]

---

(١) المصدر السابق ٢٢١ .
(٢) المغني من صـ١٢١ ـ١٢٦ .
(٣) شرح المفصل ٩٧/٤ .
(٤) البيت .

ومن الأسماء التي تشبه الزمان ، وترتبط به وتكون بمنزلة كلمة (أيـــة) بمعني : علامة ، والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، في كونها مـــا يتقدم منها ، وما يتأخر وما يقترن وجودة بوجود وغيرة ، والمقدار الـــذي بين وجود المتقدم فيها والمتأخر فصار ذكر الوقت ' له ، وقد أضيـــف إلي الفعل غير الزمان [١] مما هو جار مجراه ومشبه له قالوا :-أتيتني بآية قام زيد "فأضافوا آية إلي الجملة من الفعل والفاعل ، لأنها بمنزلة الوقت ،لأنهما يؤولان إلي شيء واحد " أ. هـ فضلا عن أن الاستعمال العربي أقـــوي دليل علي صحة .

وإضافة كلمة "آية" بمعني علامة إلى الجملة الفعلية ، فعلـــها والتصـــرف مقترنة بما المصدرية أو النافيـــة أولا تشـــبيها لهـــا بـــالظرف . يقـــول سيبويه[٢]:ومما يضاف إلي الفعل أيضا " آيه" قال الأعشى :

بآية تقدمون الخيل شعثا كأن علي سنابكها مداما [٣]

وقال زيد بن عمرو بن الصعق :

ألا من مبلـــغ عني تميما بآية ما تحبون الطعام [٤]

---

(١) انظر ابن يعيش ١٨/٣ .

(٢) جـ٢ صـ١١٧ .

(٣) البيت من الوافر للأعشى وليس في ديوانه وانظر الكتاب ٦٤٠/١ وابن يعيش ١٨/٣ والخزانـــة ١٣٥/٣ والمغني ٤٢٠ ٦٣٨ والهمع ٥١/٢ .

(٤) البيت من الوافر ليزيد بن الصعق انظر الكتاب ٤٦٠/١ والخزانـــة ١٣٨/٣ والمغـــني ٤٢٠،٦٣٨(٢٨٣) والهمع ٥١/٢ .

فما لغو ... واطردت الأفعال في آية " اطراد الأسماء في: أتقول إذا قلت : أتقول : زيدا منطلقا، شبهت بتظن ".

ومن المعلوم أن كلمة " آية" ليست من أسماء الزمان ، وإنما هي كلمة بمعني علامة وتعرب علي حسب حالتها من العامل السابق . وقد تضاف إلى الجملة الاسمية كقول الشاعر :

بآية الخال منها عند موقعها وقول ركبتيها قض حين تثنيها [1]

ويري المبرد أنها لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية ، ويقتصر في غير ذلك علي السماع .

ومن تلك الكلمات التي تلتزم الإضافة إلى الجملة الفعلية " اذهب بذي تسلم" أو افعل بذي تسلم " (وذي) بمعني صاحب ، ونحو : اذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون " قال في الهمع : [2] والمعني في وقت ذي سلامة، فالباء بمعني "في" وقيل : للمصاحبة أي افعله مقترنا بسلامتك وقيل : للقسم أي : بحق سلامتك، "

ويري بعض العلماء : [3] أن " ذو " في المثال ، اسم موصول والجملة بعده صلته والمعني اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، وتلحق الفعلين الفروع من التثنية إلى الجمع بنوعيها ،

---

(١) البيت لمزاحم بن عمرو السلولى وهو من بحر البسيط وانظر الدرر اللوامع ٢/٦٤ والهمع ٢/٥١ .

(٢) الهمع ٢/٥١ .

(٣) الهمع ٢/٥١.

ويقول سيبويه:[١] " ومما يضاف إلى الفعل أيضا قوله: لا أفعل بـــذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمان ، ولا أفعل بذي تســـلمون . المعـــني : لا أفعل بسلامتك، ذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله كأنه قال : لا أفعـــل بذي سلامتك ، فذو ههنا الأمر الذي يسلمك وصاحبه سلامتك"أ.هـــ.

ومنها إضافة كلمة "ريث" وهو فى الأصل مصـــــدر الفعـــل[٢] راث يريث بمعنى أبطأ والريث معناه: البطء ويجوز أن ينوب عن الزمـــان نحـــو قولهم: آيتك طلوع الشمس، وحقوق الغم أى وقت طلـــوع الشـــمس، وزمن خفوق النجم، فلما قام مقام الزمان جاز إضافته إلى الجملة الفعليـــة نحو: أتيتك ريث سافر على أى قدر بطء وسفر على: والأصل فيها: زمن ريث سفره قال أبو الفضل الصغار [٣]: فلما خرجت إلى ظروف الزمـــان جاز فيها ما جاز فى الزمان" وهو ظرف مبنى؛ لإضافته إلى الجملة الفعليـــة ويقول الرضى [٤]: "وإما إضافة "ريث" إلى الجملة الفعلية نحـــو: توقـــف ريث اخرج إليك؛ فلكونه مصدر بمعنى البطء مقاما مقام الزمان المضـــاف، والأصل: زمان ريث خروجي أي مدة أن يبطئ خروجي حتى يدخـــل فى الوجود والمعنى إلى أن أخرج" فلما قام مقام الزمـــان جـــاز إضافتـــه إلى الفعلية".

قال الشاعر:

---

(١) الكتاب جـ٣ صـــــ١١٨ .

(٢) الهمع ٢١٣/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكافية ١٠٣/٢، ١٠٤.

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه ولا يبيت على مال له قسم [١]

وقال آخر

خليلي رفقا ريث أقضي لبانه من العرصات المذكرات عهودا[٢]

قال فى الهمع: وقد يفصل بين ريث والفعل"بما" كقول الشاعر

محياه حين يلقى ينال السؤ ل راجيه ريث ما يثنيني [٣]

وذلك على أنها إما زائدة او مصدرية عند ابن مالك .

---

(١) البيت لأعشى باهلة وهو من البسيط وانظر الدرراللوامع ١/١٨٢والهمع ٢١٣/١ والشاهد فيه: إضافة "ريث" الثانية عن الظرف إلى الجملة الفعلية، لأنها تدل على الزمان.

(٢)البيت من بحر البسيط وهو للحطيئة وانظر الدرر١/١٨٢ .

(٣) البيت من الطويل و لم أهتد إلى قائله والشاهد فيه: مجيء الفصل بين (ريث و الفعل) بفاصل، وهذا جائز في الأسلوب العربي وانظر الهمع ٢١٣/١ والدرر ١/١٨٢.

الفصل السابع

حكم إضافة الزمن المبهم

حكم إضافة الزمن المبهم الماضي والمستقبل وإعرابه :

المراد بالزمن هو ظرف الزمان سواء كان منصوبا علي الظرفية أم لا، وهو قسمان :

أ ـــ **مبهم**: وهو ما ليس محدودا مما لا اختصاص له أصلا كحين ، ومدة، ووقت وزمن أولا اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشقه ، وليلة ونهار ، وصباح ومساء " فالمراد بكل واحد مما سبق مدة زمنية لا تتقيد بعدد محدد من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد التحديد والحصر، وهذا هو الزمن المبهم ، وقد يراد الماضي أو المستقبل. ويفهم ذلك من سياق الكلام ، ودلالته علي الزمن حسب مقصود والمتكلم منه .

ب ـــ **المحدود** : والمراد به ما دل علي عدد صراحة من أجزاء الزمن كيومين أو أسبوع ، وشهر ، وسنة ، وحول، عام، ونحو ذلك مما هو محدد بمدة زمنية معينة ، وساعات محصورة [1].

والعرب لم تضف إلى الجملة من الظروف إلا ظرف الزمان ، ومن المكان "حيث " فقط ، فإن كان الزمان ماضيا أ معنى "إذ" في دلالتها

(١) انظر حاشية الصبان جـ٢ صـ٢٥٥ .

علي المعني ، وإضافتها إلى الجملة بنوعيها الفعلية مثل : حضرت إلى الكلية يوم خطبت فيها خطبا رائعا ، والاسمية مثل شهد تاريخ الإسلام مواقف عظيمة حين عمر خليفة للمسلمين ، فتأخذ حكم إذ السابق ، باتفاق النحاة ، والإضافة جائزة [١]، وقد تضاف إلى مفرد مثل : أحب الطبيعة المشرقة وقت الربيع ، وزمن اعتدال الجو ، وقد لا تضاف بأن تقول : ذاكرت من الزمن حينا ، ومن الأيام وقتا قال تعالي : ﴿هل أتي علي الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا﴾ [٢] بخلاف (إذ) فإضافتها إلى الجمل بنوعيها واجبة ، كما يجب بناؤها بخلاف ما كان بمعناها .

وإن دل الزمن علي مستقبل كان بمنزله إذا في أنه لا يضاف إلا إلى جملة فعلية فقط وهذا رأي سيبويه حيث قال في الكتاب [٣] :

فإن قلت : يكون هذا يوم زيد أمير كان خطأ ، حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمر جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأن في معني "إذ" فأضيف إلى ما يضاف إليه "إذ" وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ، لأن في معني إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال"أ.هـ

---

(١) أوضح المسالك ٣/٣٢ .

(٢) الإنسان ١ .

(٣) جـ٢ صـ١١٩ .

تقول: إن الطبيعة تشرق حين يأتي الربيع ، والطيور تغرد حين يصفو الجو .

ولا تقول : السماء تمطر حين الشتاء قادم ، أو قت الأمطار هاطلة.

رأي ابن مالك

ويري ابن مالك أن الزمن المبهم الماضي الذي يشبه إذ هو الذي ينطبق علية ما سبق أما الزمان الذي يشبه إذا ، فإن نصوصا[1] قد وردت بخبر دخولها علي الجملة الاسمية فاستبادا لهذه النصوص يضاف الزمن المبهم المستقبل إلي الجملة الفعلية ،وإلي الجملة الاسمية بدليل قوله تعالي : ﴿ يوم هم علي النار يفتنون ﴾ [2]وقولة تعالي ﴿ يوم هم بارزون لا يخفي علي الله منهم شيء ﴾ [3]فإن يوم في الآيتين ظرف زمان مبهم ، وعاملة مستقبل ، فيكون مثل " إذا " وقد أضيف إلي الجملة الاسمية في الآيتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه السابق . وقال الشاعر – سوار بن قارب:

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواء بن قارب [4]

وقال آخر :

---

(١) أوضح المسالك ١٣٢/٣ والتصري ٤٢/٢.

(٢) الذاريات ١٣.

(٣) غافر ١٦ .

(٤) البيت من الطويل وانظر المغني ٤١٩،٥٨٢(٢٨٢) /١٤٤،٤١٧/٣ والتصريح ٢/١، ٢٠١/١ .

إذا هو لم يخفر في ابن عمي وإن لم ألفه الرجل الظلوما [١]

فقد أضاف " يوم " إلي الجملة الاسمية ، كما دخلت " إذا " علي الجملة الاسمية في البيت الثاني ولكن سيبويه وأنصاره يريدون ذلك بأن مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضي ، فكان ما سبق من مشيد " إذ " الذي يضاعف إلي الجملتين لا مشيد "إذا " التي تختص بالجملة الفعلية فقط .

قال العلامة ابن يعيش [٢] : واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه ، وذلك أن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقتران الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالإضافة ، ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الإضافة في اللفظ إلي الجملة ، والمراد الفعل نفسه ، والمقصود هو مصدر هذا الفعل " أ هـ وعلي ذلك فإن الإضافة إلي الجملة يقصد بها مدلولها وهو الحدث ، الذي يؤول بدون سابك ، وقد صرح سيبويه [٣] بأن الإضافة إلي الفعل ، الحدث ، خلافا لابن درستويه الذي يري بأن الإضافة إلي الجملة نفسها لا إلي الفعل وحدة ولكن الأصح أن العودة للجملة قصدا للغرض منها ، والمراد الحدث ر ـ المصدر ، لان الأفعال لا تضاف .

---

(١) البيت من الوافر و لم أعثر على قائله وانظر بس والتصريح ٢/٤١ والشاهد فيه: دخول إذا على الجملة الاسمية مما يؤيد رأي .

(٢) شرح المفصل ٣/١٠ .

(٣) الكتاب ٣/١١٩ .

قال الأشموني : [١] وأما غير المبهم وهو المحدود ، فـــلا يضـــ إلي جملة، وذلك نحو شهر وحول ، بل لا يضاف إلا إلي المفرد كشهر كـــذا

وحكم الزمان المبهم الأعرابي

الزمان المبهم سواء كان ماضيا أم مستقبلا ، وهو المحمول علـــي " إذ" في الماضي ، و " إذا" في المستقبل يجوز فيها الإعراب حملا علـــي الأصـــل ، والبناء علي إذ ، إذا لأنهما مبنيان لشبههما ما لحرف في الافتقاء المتـــأصل إلي الجملة ، تقول : هذا يوم يذاكر فيه محمد ، [٢] وحين يذهب علـــى ، ذاكرت وقت جاء الأستاذ بجواز الإعراب والبناء ، ولكن البناء أرجـح إذا أضيفا إلي جملة فعلها مبني أصلا أو عارضا - قال الشاعر -النابغة

علي حين عاتبت المشيب علي الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع [٣]

فحين وردت مبنية اكتسبت البناء من الفعل الماضي أصلا ، ويجوز الجر علي الإعراب ، ومثال المبني لعارض قول الشاعر :

لأجتذبن منهن قلبي تحلمـــا علي حين يستصبين كل حليم [٤]

---

(١) جـــ٢ صـــ٢٥٦ .

(٢) انظر التصريح ٤٢/٢ .

(٣) البيت من الطويل، وانظـــر الكتـــاب ٣٦٩/١ وابـــن يعيـــش ١٦/٣ وهـــو في ديوانـــه ٥١ ٢٥٦/٢ والدرر ١٨٧/١.

(٤) البيت من الطويل و لم يعرف قائله وانظر المغنى ٥١٨(٢٩٨) والعيني ٤١٠/٣ والتصريح ٤٢/٢ والهمـــع ٢١٨/١ والأشموني ٢٥٦/٢ والدرر ١٨٧/١.

فقد " بنيت " " حين " لإضافتها إلي مضارع مبني بسبب اتصال نون النسوة به . والإعراب أرجح إن أضيف إلي جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية مثل الأول قوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ ومثال الثاني قول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله ـــ أنني كريم على حين الكرام قليل [١]

وقول الآخر :

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان [٢]

فقد وردت الرواية بالإعراب والبناء، والإعـــراب أكـــثر، وهـــذا رأى الكوفيين أما البصريون[٣] فيوجبون الإعراب فيما لو كان الفعل معربـــا أو جملة اسمية كما سبق ولكن يرد على البصريين قراءة نافع في الآية بفتـــح يوم مع إضافتها إلى الفعل المضارع، ورواية (حين) بالبناء على الفتح .

وبذلك استفاد المضاف من المضاف إليه الإعراب، والبناء، كمـــا يجـــوز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف، بشرط أمن اللبس، وعدم خفاء المعنى كقولـــه تعـــالى : ﴿ وأوحينا إليهم فعل الخيرات، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة ﴾ [٤] أى إقامة الصلاة.

---

(١) البيت من الطويل لمرداس المذحجي وانظر الأشموني ٢٥٧/٢ والشاهد فيه: إضافة حين إلى الجملة الاسميـــة وجواز الإعراب والبناء .

(٢) البيت من الوافر ولا يعرف قائله وانظر العيني ٤١١/٣ والأشمـــوني ٢٥٧/٢ والتصريـــح ٤٢/٢ والهمـــع ٢١٨/١ والدرر ١٨٧/١ والوارد ٨٠/١.

(٣) انظر ابن يعيش جـــ٣ صـــ١٦ والأشموني ٢٥٧/٢.

(٤) النور ٣٧ .

الفصل الثامن

المضاف إلى ياء المتكلم

١ – الاسم المفرد الصحيح

إذا أضيف الاسم المفرد الصحيح أو الشبيه به، وجب كسر آخره، لمناسبة ياء المتكلم، وجاز فتح الياء وإسكانها يقول الله: قل إنما أدعو ربى ولا أشرك بربى أحدا [١]

وقال سبحانه: ﴿ اذكر نعمتى عليك وعلى والدتك ﴾ [٢] وقال: ﴿وألقيت عليك محبة منى ولتصنع على عيني﴾ [٣] ى، وتقول: هذا، دلوى وجردى بكسر ما قبل ياء المتكلم واسكان الياء وهو الأصل، والفتح وهو الأصل الثانى؛ لان الأصل فى المبنى الذى وضع على حرف واحد أن يكون متحركا، والفتحة أخت الحركات، ومع جواز الأمرين فالإسكان أكثر وأشهر .

والمراد بالصحيح: ما سلم آخره من حروف العلة نحو: غلام، كتاب، رجل، نعمة .

والشبيه به: ما آخره ياء أو واو قبلها ساكن كظبى، ودلو، مدعو، كرسى، وهو ملحق فى إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح، قال

---

(١) الجن ٢٠ .
(٢) المائدة ١١٠.
(٣) طه ٣٩ .

الرضى:[١] وإنما احتملها لأن حرف العلة يخف النطق به إذا سكن هو نفسه"أهـ

سبب كسر آخره

وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم دون الضم، والفتح لمناسبة الياء، ولهذا جوز هذيل قلب ألف المقصور ياء، وإن كان الألف أخف من الياء فقالوا: فتى ولهذا قالوا فى الأفصح فى (فى) بقلب الواو ياء هذا تعليل الرضى[٢] وعلل ابن يعيش [٣]ذلك بقوله " وغنما وجب كسر ما قبل يلء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، وإن لم يكسر ما قبلها لكانت تنقلب فى الرفع واوا فى لغة من أسكنها، وكان اللفظ فى الرفع هذا غلامو فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفا في لغة من فتحها فكنت تقول : رأيت غلاما ، فلما كان إعراب ما قبلها يودي إلي تغييرها ، وانقلابها إلي لفظ غيرها ، رفضوا ذلك وعدلوا إلي كسر ما قبلها يودي إلي تغييرها ، وانقلابها إلي نطق غيرها ، رفضوا ذلك ، وعدلوا إلي كسر ما قبلها البتة " أ هـ . فالكسر عنده ليست لثقل الضمة ، وإلا لفتح ما قبلها ، والقلب ألفا خاص بالنداء ، دائما للمحافظة علي ياء المتكلم وعند الرضي : لمناسبة الياء "

---

(١) الكافية للرضى صـ١ صـ٢٩٣ .
(٢) المصدر السابق ٢٩٤/١ .
(٣) ٧ شرح المفصل ٣٢/٢ .

حقيقة الكسرة في المضاف

وهذه الكسرة قد اختلف العلماء فيها فذهب بعض العلماء إلي أنها حركة بناء عارضة وليست إعرابا ، لأنهما لم تحدث بعامل ، وإنما حدثت بعلة وقوع ياء المتكلم بعدها ، فإذا حذفت رجعت الكلمة إلي أصلها وهي ثابتة علي حالة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة علي الكلمة ، قال ابن يعيش : [1] " فالكسرة هنا كالضمة في نحو لم يضربوا ، والفتحة في نحو : لم يضربا في كونهما عارضتين للواو والألف . كما يري قوم أنها لها حركة لهما حكمان ، وليست إعرابا ولا بناءه[2] إذ إنها لا تختلف بحسب العوامل الداخلة علي الكلمة،وليس فيها سبب للبناء حتى تبنى ، والرأي الأول أحسن وأقيس للمناسبة التي تراعي في الكلمات الإعرابية ، ومناسبة ياء المتكلم-من ألزم الواجبات للكسر وتقول : هذا دلوي أسقي به جروي، واجد في ظبي متعة النظر ، فحبى لهن كثير ،وإن تسليبي بهذه رائعة، لعلمي بأنهن يمثلن حركة الحياة المختلفة فكل ما سبق أسم مفرد وملحق به اتصل به ياء المتكلم ، فكسر آخره ، وسكنت الياء أو فتحت وهذا حكم عام في كل اسم مفرد صحيح أو ملحق به ، ويدخل في المفرد جمع التكسير نحو : أصدقائي مجدون وجمع المؤنث السالم نحو صديقاتي مجدات. فالحكم كما سبق .

---

(١)شرح المفصل ٣/٣٢ .

(٢) انظر ما سبق في الأشمون ٢/٢٨١ والهمع ٢/ ٥٣ وابن يعيش ٣/٣٢ والكافية ١/٦٠ والنحو الوافي ٣/١٤٤ .

ثانيا : غير المفرد والمعتل الآخر

والمراد بالمعتل : هو ما آخره[١] حرف علة . قبلها حركة مجانسة له وهو المقصور نحو هدي ، رضا ، مني ، فتى . فهو معتل بالألف وهي لازمة دائما ،والمنقوص نحو قاضي داعي وغير المفرد هنا : هو المثنى نحو : محمدان ، رجلان ، والملحق به نحو : اثنان ، ابنان وجمع المذكر نحو : عالمون ، ومسلمون ، والملحق به نحو : عشرون ، أرضون ونحوها .وهذه الأربعة : المقصور ، والمنقوص ، والمثنى وشبهه ، وجمع المذكر السالم وشبهه . إذا أضيفت الي ياء المتكلم يجب تسكين أخر المضاف ، وفح يلء المتكلم معناها تقول في المقصور : عصاي قال تعالي : " وما تلك بيمينك يا موسي [٢]قال هي عصاي " وتقول بشراي لمحمد رائعة . وإنما فتحت الياء ، لسكون الآلف قبلها ، فلما وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولي من اجتلاب حركة غريبة [٣]. قال تعالي :﴿ فمن اتبع هداي فلايضل ولا يشقي ﴾ [٤]وقال الرضي [٥]: وهذيل تجيز قلب الألف التي ليست للتهيئة ياء كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء كالفاتحة اليلء للتناسب في الصحيح الملحق، ورأوا أنحرف المد من جنس الحركة في الإعراب ، وجعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها إلى الياء ليكون كالكسر قبلة ، وأما ألف التثنية فلم يغيروها؛ لئلا يلتبس الرفع بغيره

(١) الصبان ٢/ ٢٨٣ .
(٢) طه١٧ ، ١٨ .
(٣) ابن يعيش ٣٣/ ٣ .
(٤) طه ١٢٣ .
(٥) الكافية ٢٩٤ /١ .

بسبب قلب الألف وأما المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الألف ياء بل لو أبقيت الألف أيضا لكان الالتباس حاصلا "

ويقول ابن مالك [١] في الألف إن قبلها ياء عند هذيل حسن ، وقال الأشمونى[٢] : وحكي هذه اللغة عيسي بن عمر الثقفي عن قريش وقرأ الحسن : يا بشري ، وعلل صاحب التصريح [٣]حسنها بقولة : عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء " ويقول العلامة الصبان[٤] " فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين "قال الشاعر : ذؤيب الهذلي

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع [٥]

والأصل : هواي : فقلبت الألف ياء ، وأغمت الياء في الهاء، ويقول ابن يعيش [٦]

" أبدل من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ، ولا يمكن الكسرة فيها ".

---

(١) الألف باب المضاف لياء المتكلم .

(٢) شرح الأشمونى ٢/٢٨٢ .

(٣) ٦١/٢ .

(٤) حاشية ٢٨٢/٢ .

(٥) البيت من الكامل وانظر ديوان الهذليين ١/ ٢ والمحتسب ١/ ٧٦ والشجرى ٢١٨/١ وابن يعيش ٣٣/٣ ومعجمك الشواهد صـ٣٣٧.

(٦) ٣٣,٣ .

ومن ذلك حديث طلحة [١] رضي الله عنة يوم الجمل حين قال له علـــى رضي الله -عرفتني بالحجاز ، وأنكرتني بالعراق ، فيما عداهما بدا فقـــال طلحة بايعت واللج علي قفي " اي مكرها " .

ويروي قطرب :

يطـــوف بي عكب في معد ... يطعن بالعملة في قفيا [٢]

فأن لم تأراني من عكـــب ... فلا رويتما أبدا صديا

وإذا كانت هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند الإضافة لياء المتكلم ، فـإن جميع العرب نقلة ألف (لدي) إذا اتصل بالضمائر مطلقا نحو : لـــدي ، ولديك ، ولدية . فعلوا ذلك تشبيها . لها بالأدوات نحو : علـــي وإلي ، عليك ، والباء ، علية ، وإلية ، وقد قلبوها تشبيها لهذه الأدوات بـــالفعل نحو : سبيت ، رميت[٣] ". قال الجرجاني : إنما قلبوها مع الضمـــير يـــاء ساكنة ايدلوا بذلك علي أنها أصل ، وليست منقلبة عن غيرها مما أصلـــة الحركة نحو الأفعال مثل عزا ، وسعي فاعرفه " أ.هـــ.

وإذا كانت الياء مع المقصور مفتوحة مع الألف نحو : رضـــاى ، قـــال تعالي: ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ﴾ [٤] وقـــال

(١) ٣٠٢٣ .

(٢) البيت من الوافر للمنخل اليشكرى وانظر ابن يعيش ٣٣,٣ واللســـان (عكـب ١١٨ـــ حـــرر٢٥٨) والتصريح ١٧٧/١ والمحتسب ١/٧٦ والعكب : القصير الضخم والمارد من الإنس والجن والعملة : العصا.

(٣) ابن يعيش ٣/٣٤ .

(٤) الأنعام ١٦٢ .

أيضا : هي عصاي [١]. بشراي " وفتحت فرارا من التقـــاء الســـاكنين ، وقرأ نافع : محياي ومماتي . بإسكان الياء وهذا نادر ، لخروجه عن القيـــاس وما علية الجمهور ، ووجه هذه القراءة عنده اعتقاد الوقف الذي يجوز فيه أن يجمع بين الساكنتين ، ولو تقديرا . كما أنه أيضا كسرها في قـــراءة الأعمش والحسن : (هي عصاي)[٢] وهذا أسهل مـــــن ســـابقه ، لان الكسر فيها علي تقدير التخلص من التقاء الساكنتين .[٣]

المنقوص :

وهو الاسم الذي آخره ياء لازمة غير مشدودة مثل : قـــاضي ، داعـــي، هادي فإذا أضافها إلي ياء المتكلـــم أدغمـــت اليـــاء في اليـــاء تقـــول : قاضي،داعي ، هادي وذلك بعد تسكين ياء المنقوص ، فينتج منـــها يـــاء مشددة[٤]تجري عليها حركات الإعراب وإنما وجب سكون أخرها ، لأنها لا تقبل الحركة . ويجب إدغامها في ياء المتكلم وتظهر الحركة عليها هـــذا قاضي، وشاهدت قاضي ، ومررت بقاضي .

٣- المثني والملحق به :

نحو ، كاتبان ، يدان ، اثنان ، زيدان ، فهذان فإن كان في حالتي النصـــب أو الجر حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وصارت

---

(١) طه ١٨ .
(٢) طه ١٨ .
(٣) التصريح ٢/٦٠ .
(٤) الصبان ٢٨١ ، والتصريح ٢/٩٠ .

ياء مشددة مفتوحة تقول كتابي ، يدي ، إبني ، زيدي ، فهدي والأصل كتابين لي ، لي يدين لي[١] ، ابنين لي ، زبديين لي ، اثنين لي فهدين لي .ثم حذفت النون واللام للإضافة ، وأدغمت الياء في الياء ،وصارت ياء مشددة في الجميع ،ومصطفي في مصطفيين ،وقاضي في قاضيين .وهكذا نصبا أو جرا فإن كان مرفوعا سلمت الألف في التثنية تقول :كتاباي ،ويداي ،ابناى زبداي ،فهداي ،مصطفياي ،قاضياي ،وثنتاي ،وذلك باتفاق النحاة .قال الشاعر :

تمني ابنتاى أن يعيش أبوهما وهل أنا الامن ربيعة أو مضر [٢]

يقول الرضي " وأما ألف التثنية فلم يغيروها لكيلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف " ولذلك روعي في التنبيه منع الالتباس ، فلم يقلبوا الإلف ياء هنا ، حتى يميزوا الرفع من غيرة ،ولو قلنا إن الاستعمال العربي بهذه الصورة هو الحجة التي لا ترد لكان كافيا وعلي ذلك قول العرب : صاحبي ، خليلي .

٤ – جمع المذكر السالم والملحق به :

فإن كان المضاف جمع مذكر سالما أو ملحقا به نحو بنون ، عشرون ، مخلصون ، مسلمون ، رفعا ، وبنين ، عشرين ، مخلصين . نصبا وجرا . فإن أضفتها في حال النصب أو الجر حذفت النون واللام للإضافة وقيل

---

(١) انظر الأشموني ٢٨١/٢ .

(٢) البيت من الطويل لعمران بن حطان والها المحتسب ٥٠/١ والتبريزي ١٨١/٢ والشجري ٢٦٧/١، ومعجم الشواهد ص ١٣٢ .

اللام حذفت تخفيفا ، والنون للإضافة ، وهذا شيء يسير ، والإضافة هي السبب ثم أدغمت الياء في الياي ، علي صورة باء مشددة مفتوحة تقول بني ، عشري مخلصي، والأصل : بنين لي ، عشرين لي ، مخلصين لي ، فحذفت النون واللام ثم حصل الإدغام علي ما ذكر سابقا .

وإن كان الجمع المذكور وملحقه مرفوعا نحو : بنون،عشرون ، مخلصون. حذفت عند الإضافة النون واللام أيضا ، ثم قلبت الواو ياء ، لاجتماعها ساكنة في كلمة مع الياء فتنقلب الواو ياء [1]وتدغم الياء في الياء ، وتصير ياء مشدودة مفتوحة وتقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء تقول : بني ، عشري ، مخلصي ، والأصل : بنون لي ، عشرون لي ، مخلصون لي فإن كان قبلها فتحة بقيت على حالها والقلب هنا واجب بخلاف الفتى التي بقيت ألفه بلا قلب والسر في ذلك كما قال الرضي رحمة الله –"وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة،وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحسانى لا موجب عندهم أيضا فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولها".

وعلي قلب الواو ياء ، وإدغامها ، وكسر ما قبلها جاء قول الشاعر :

أودي بي وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع [2]

---

(١) انظر التصريح ٦١/٢ والهمع ٥٣/٢ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٩٤ .

ولا عبرة بالإلباس هنا في جمع المذكر ، لأنه التباس عارض بسيط في بعض المواقع، لحصوله في مختار ومضطر في اسم الفاعل والمفعول معا ، والـــذي يفرق بينهما هو الأسلوب ،فكذلك هنا فقولك : شاهدت زيدي .فزيدي مفعول به فهو منصوب ، وأن قلت: حضر زيدي . فزيدي فاعل مرفـوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم ، وعليه " بنـــي " في بيـت أبي ذؤيب . قال في التصريح [1]" واختار ابن حيي أن يبدأ بقلب الضمة علـي قلب الواو كما في (أجر) وأصلة :أجرو " فإنهم قلبوا الضمة كسـرة أولا فما أضيفت ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها ، فلـم يقدمـوا علـي الحرف الأقوى إلا بعد أن قدموا علي الحركة الضعيفة ، ولو عكسو لكان اقدما علي الأقوى من غير تدريج ".

ورد عليه بقوله : قلت لا يمكنهم العكس في " أجر " ، لأنه يـؤدي الي قلب الواو ياء من غير موجب بخلافة في مسلمي فتقدم قلب الضمـة في " أجر " والواو في مسلمي لأن قلب الواو ياء في أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء "وهذا رد جيد وافق الحقيقة الوصفية لكل من الكلمتين لأن القلب فيها مختلف كمـا بين الشيخ خالد الأزهري والياء المشددة في جمع المذكر المفتوحة مسـلمي وقد إطرد كسره في لغة[2] بني يربوع وذلك في الياء المضاف إليها جمـع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة﴿ بمصرخي إني ﴾[3] وهي أيضـا قـراءة

---

(١) ٦١/٢ .

(٢) أوضح المسالك ١٩٧ /٣ .

(٣) ابراهيم ٢٢ .

الأعمش ويحي ابن وثاب وقد حكي هذه اللغة الفراء قطرب وأجازها أبو عمر بن العلاء[١] وقد حكم الرضي عليها بالضعف ونقل ذلك عن النحلة حيث قال :[٢] ومنه قراءة حمزة ﴿وما أنتم بمصرخي﴾ وهو عند النحاة ضعيف كما وصفها العلامة ابن يعيش[٣] بقوله وهي قليلة النظير جدا " ثم عللها تعليلا جيدا حيث قال : علي أنها ليست في البعد عن القياس بالمكان الذي تعزى إليه، وذلك أن الإسكان في ياء النفس لما كثر صار كالأصل، فلما تقدمها ساكن، مر كسرها بالكسرة، لاتقاء الساكنين لا للبناء، فلم يراعوا أصل حرف الله فاعرفه " .ا.هـ.

وقال السيوطي: وقد تكسر المدغمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة " بمصرخي "

وقول الشاعر:

على لعمرو نعمة بعد نعمة ولا علم إلا حسن ظن بصاحب[٤]

سمع بكسر[٥] الياء فالكسر وارد عند العرب، إما للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا أصل مشاهد في كثير من أساليب العرب، ولكن السماع

---

(١) الأشموني ٢/٢٨٣ .

(٢) الكافية ١/٢٩٥ .

(٣) شرح المفصل ٣/٣٦ .

(٤) البيت للنابغة وهو من الطويل وهو في ديوان ١/٣٦٥ والخصائص ٢/... والتصريح ٢/٢٢٧ ومعجم الشواهد ٥٨ .

(٥) انظر الهمع ٢/٥٣.

أقوى، حجة فإذا ورد ذلك في لغة بنى يربوع، فهى صحيحة جيدة، والحكم عليها بخلاف ذلك لا يجوز

قال الشاعر : قال لها هل لك ياتا فى[1]

فكسر ياء المتكلم مثل: على، فهو واسع مشهود فى لغة بنى يربوع فالقراءة عربية جيدة.

أحكام ياء المتكلم مع الصحيح في الإضافة المحضة

قال العلامة الأشمونى [2] يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الصحيح الواجب كسر آخره (وهو ما سوى المقصور، والنقوص، والمثنى،وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما) وذلك أربعة أشياء:

١ - المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسي.

٢ - المعل الجاري مجرى الصحيح نحو ظبيي ودلوي.

٣- جمع التكسير نحو: رجالي، وجنودي.

٤ - جمع المؤنث السالم نحو: مسلماتي؛ ا.هـ.

فالياء مع الأنواع الأربعة تسكن وهذا هو الأصل الأول فى كل معنى وتفتح وهو الأصل فيما هو على حرف واحد، ويكون المضاف على

---

(١) البيت من الرجز للأغلب العجلى وانظر معانى القرآن الفراء ٧٦/٢ والمحتسب ٤٩/٢ والخزانة ٥٧٨/٢ ويس ٦٠/٢ .

(٢) ٢٨٢/٢ .

حسب العامل السابق نحو: جاء صديق الطـــالب، وشـــاهدت حبيـــب الجماهير، وسلمت على قائد المسيرة المظفرة، والمضاف إليه يجب جره.

وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها، وهذا قليل كقولـــه تعالى ﴿فبشر عباد الذين يستمعون القول﴾[1] بحذف ياء المتكلم من (عبـــاد) وصلا ووقفا وخطا، وقد يفتح أيضا م قبلها فتقلب الياء ألفـــا نحـــو[2]: غلامى. فتتحرك ويفتح ما قبلها فتقلب ألفا تقول: غلاما، وأمى تقـــول: أما قال الشاعر:

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أما وبرويني النقيع[3]

وربما حذفت هذه الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وبقيت الفتحة دليلا كقول الشاعر:

ولست بمدرك ما فات منى بلهف ولا ليت ولا لو أنى[4]

أى بقولى يالهف. بحذف الألف، والأصل يا لهفى.

قال أبو عمر وابن العلاء. ومع ضمه كقوله

---

(١) الزمر ١٧ن ١٨ .

(٢) انظر الأشموني ٢/٢٨٢ وهمع ٢/٥٣.

(٣) البيت من الوافر لنقيع بن جرموز وانظراللسان نقع (٢٣٨) والمغـــرب ٤٦،١١٧ والمعـــنى ٤/٢٤٧ والهمع ٢/٥٣ والدرر ٢/٦٩.

(٤) البيت من الوافر لا يعرف قائله، وانظر الخصـــائص ٣/٣٥٠ والمحتســـب ١/٢٧٧،٣٢٣ والأنصاف ٣٩٥، ٤٤٩، ٥٤٦ والتصريح ٢/١٧٧.

ذريني إنما خطأى وصوبى على وإن ما أهلكت مال[١]

وأنكر ذلك أبو زيد الأنصاري وقال المعنى فى البيت إن الذى أهلكه مال لا عرض وتسمى هذه الإضافة المغير شكل المضاف فيها " الإضافة المقدرة ".

حكمه مع الإضافة غير المحضة

فإن كانت الإضافة غير محضة أى وصف مراد به الحال أو الاستقبال نحو : المدرس مصاحبي غدا فى السفر، والوالد مكرمي الآن لنجاحي فى الامتحان — وجب إثبات ياء المتكلم، مع بنائها على السكون أو على الفتح وكسر ما قبلها، لتناسب الباء، ولكن لا يجوز فيها الحذف ولا القلب؛ لأنها حينئذ فى نية الانفصال، فلم تماذج ما اتصلت به فتشبه ياء (قاض) فى جواز الحذف فلاحظ لها فى غير الفتح والسكون كما قال ابن مالك[٢]

والعجيب أن أبا حيان على عادته فى توهين آراء بن مالك، يقول: وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد؛ ثم نقله فى "الارتشاف"[٣] عن

---

(١) البيت من الوافر لأوس بن غلفاء انظر المحتسب ٢٠/٢ والعينى ٤٩/٤ والهمع ٥٣/٢ والدرر ٦٩/٢ ومجالس العلماء ٦١.

(٢) الهمع ٥٣/٢ .

(٣) صـ ٥٣٩/٤ .

المجالس لثعلب[١] والنهاية" والواقع أن رأى ابن مالك رأى سديد، اشترطه النحاة فى جواز الأمور السابقة، وأخرجوا الإضافة اللفظية مـ ذلك ويقول أبو حيان بعد ذلك (وإن كان حالا أو مستقبلا فلا يجوز حذف الياء فى النداء ؛ لأن الإضافة فى نية الانفصال، فصارت الياء فى التقدير اسما مستقبلا، فلا يجوز حذفها).

حكم المضاف إلى ياء المتكلم عند النداء

إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم، وليس بعد ساكن ففى هذه الياء لغات أشهرها

أولا: حذف الباء وإبقاء الكسر دليلا عليها لكثرة الاستعمال قال تعالى: ﴿يا عباد فاتقون﴾[٢] .

ثانيا: إبقاء الياء ساكنة نحو قوله تعالى: يا عبادى لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون[٣].

ثالثا: إبقاء الياء مفتوحة نحو قوله تعالى: قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم [١].

---

(١) صـ ٢/٥٣٩ ارتشاف الضرب .

(٢) الزمر١٦.

(٣) الزمر .

رابعا: قلب الياء ألفا نحو قوله تعالى: يا حسرتا على ما فرطت فى جنب الله[٢].

خامسا: حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها نحو: يا لهف نفسى على زمن مضى بدون اجتهاد.

سادسا: حذف الياء وبناؤه على الضم نحو قوله تعالى: ﴿قال رب السجن أحب إلى﴾[٣]، أى يا رب. ونحو ﴿قال رب احكم بالحق﴾. وحكى سيبويه[٤]: يا قوم لا تفعلوا ـــ ويا رب اغفر لى.

سابعا: إذا كان المضاف إلى الياء لفظ أم أو أب نزيد على ما سبق قلب الياء تاء مكسورة يا أمت، يا أبت أو مفتوحة وبها قرئ فى السبعة، والقليل ضمها يا أمتد والتاء بدل من الياء أو الألف ولا يجمع فيها إلا على صورة نداء البعيد أو المندوب.

فإن كان المضاف إلى الياء بعد ساكن بأن أضيف إليه أم أو عم مع ابن وابنة فإن الغالب حذف الياء مع كسر الميم أو فتحها على المحذوف من ياء أو ألف نحو قوله تعالى: يا ابن أم لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى،

---

(١) انظر ص ٥٣.
(٢) انظر ص ٥٣.
(٣) يوسف ٣٣.
(٤) الهمع ٢/٥٣.

وقرئ فى السبع بالكسر وفتح، لا تركيبا خلافا لسيبويه[١] الذى ادعى أنه مبنى بناء خمسة عشر، او ضمها نقول يا ابن أم. واثبات الياء أو الا... ضرورة شعرية كقول الشاعر:

يا ابن أمي يا شقيق نفسي أنت حلفتني لدهر شديد[٢]

فقد أثبت الباء فى(أمي)، كما جاء إثبات الألف كقوله

إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم

" يا ابنة عما لا تلومي واهجعي "[٣]

إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم

الأسماء الستة وهى: أبوك، أخوك، وحموك، فوك، هنوك، وذو مال وهذه الأسماء باعتبار الإضافة على قسمين:١. قسم لا ينقطع عن الإضافة، ولا يضاف إلى مضمر وهو كلمة واحدة فقط وهى"ذو" وقسم يجوز قطعه عن الإضافة، أو يضاف إلى الضمير وهو الخمسة الباقية، وهذه الخمسة على قسمين أيضا:ـــ

---

(١) الهمع ٢/٥٤ .

(٢) البيت من الخفيف لأبى زيد الطائى وانظر الكتاب ١/٣١٨ والهمع ٢/٥٤ والتصريح ٢/١٧٩ والأشمونى ٣/١٥٧ والديوان صـ٤٨.

(٣) البيت من الرجز لأبى النجم وانظر الكتاب ١/٣١٨ والمقتضب ٤/٢٥٢ والمختسب ٢/٢٣٨ ومعجم الشواهد ٥٠٠ .

أ ـــ قسم إعرابه عين الكلمة، ولان محذوف وهو"فوك" فقط.

ب ـــ وآخـــر إعرابـــه لام الكلمـــة وهـــو الأربعـــــة الباقيـــــة وهي:أبوك،أخوك[1]، حموك، وهنوك. وإليك تفصيل ما سبق عند إضافتـه إلى ياء المتكلم فقط نقول وبالله التوفيق.

أولا: حكم الأربعة "أبوك، أخوك، حموك، هنوك"

إذا أضيفت إلى ياء المتكلم فيرى جمهور النحاة حذف اللام فيها؛ لأن ردها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم؛ إنما كان لغرض جعلها إعرابـا، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها، كمـا يقول الرضي[2] ". وبذلك تحذف هذه اللامات، وتعتبر كأنهـــا لم تكـــن وتعرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها كســـرة المناسبة لياء المتكلم.

تقول : هذا أخي ، وأبي ، وحمي ، ورأيت أخـــي ، أبي ، حمـــي ، ومررت بأبي ، وأخي ،وحمي بحذف لاماتها ومثل . هذا هنى ، وأشد علي هني بالحفظ والحرمة ، وأكرم هني بالبعد عن محارم الله ، كما تقول عنـــد عدم إضافتها بحذف اللام : هذا أب ، أخ ، حم ، هني ،ورأيت أبا وأخا، حـ[illegible] أحفظ هنك ، ومررت بأخ ، أب ، حم ، وإتـــق الله في هنـــك [illegible] رصونا . يقول العلامة بن يعيش : [3]

---

(١) الرضى ١/٢٩٥ .
(٢) [illegible]ر السابق الصفحة السابقة .
(٣) [illegible] المفصل ٣/٣٦ .

" وإنما لم تعد لامتها في الإضافة إلي ياء النفس كما تعيد إذا أضفتها إلي غير ياء النفس في قولك : أخو زيد ، وأخوك ، لان [illegible] لامات هذه الأسماء في حال الأفراد ، إنما كان لضرب من التخفيف [illegible] غير قياس ، وإنما أعيدت حين أريد إعرابها بالحروف " ليكون كالعوض من حذف لامها " [1] فكان إعادة ما هو منها أولي من اجتلاب حرف غريب أجنبي ، وأما إذا أضيف إلي ياء النفس فلا يظهر فيها الإعراب ، لأنه موضع يلزمه الإعلال بالقلب ، وقد استمر فيه الحذف ، فأمضي ذلك فيه ، و لم يرد إليه ما كان يلزمه من الاعلال " أ. هـ

ويعلل السيوطي [2] وذلك بقوله : " ويقال في أب ، وأخوته : أبي ، أخي ، حمي ، هني ، بلا رد ، لأنه المستعمل ، فالإضافة إلي غير الياء نحو: إن هذا أخيّ " وجوز الكوفية والمبرد وبن مالك أن يقال : أبي أي برد اللام ، وإدغامها في الياء وهي المنقلبة عن الواو ، إذا الأصل أبو ، أخو ، ونحو ذلك فتقول : هذا أخي ، أبي ، حمي ، هني قال ابن مالك [3] : وأخي لم أجد له شاهدا لكن أجيزه قياسا علي " أبي " كما فعل المبرد وهذا حسن قال الشاعر :

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبى مالك ذو المجاز بدار [4]

---

(١) المصدر السابق صـ١/٥١ .

(٢) الهمع ٢/٥٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) البيت من الوافر لعمران بن مطاف وانظر الكتاب ٢/١٣٩ وابن يعيش ٣/١٣٦ والمقتضب ٦٢٧(٣١٣) واللسان من(٤٣٩) والمقتضب ٢/٢٨٨، ٤/٢٧٧ .

وقول الآخر

كان أبي كرمـــا وسودا يلقي علي ذي اللبدا لحديدا [١]

والمبرد إنما أجاز ذلك كما يقول الرضي [٢] : قياسا علي الإضافة إلي غير ذلك المتكلم رد اللام في أربعتها ، ولما ردها ألزم الياء وشبهته قول الشاعر السابق " وأبي مالك ذو المجاز " فهو يري أن الأصل " أبوي " قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ، لئلا تعود الواو ، وهذا الكلام مع موافقة للقيلس والقواعد ، لا يقوم عليه دليل صحيح ، ولا تنهض ، حجة قائمة ، لأنها تحتمل ما ذكره المبرد ، وتحتمل شيئا أخر قال الرضي [٣] : أجيب بأنه يحتمل أن يكون أبي جمعا لأبى مضافا إلي الياء إذ يقول لجمع أب أبون قال الشاعر:

فلما تبين أصواتنا بكين وفدينا بالأبينا [٤]

كما قال في أخ أخوك قال الشاعر :-

وكنت لهم كشر بني الأخينا[٥]

---

١ ت من الرجز و لم أعثر على قائله وانظر الهمع ٥٤/٢ والشاهد فيه: أبي كما وضحنا في الشرح.
٢ ية رضي الدين ٣٩٥/١ .
٣ افية ٢٩٦/١ .
٤ ت من الخفيف لزيد بن واصل وانظر الكتاب ١٠١/٢ والمقتضب ٧٤/٢ والمحتسب ١١٢/١ والخزانة ٢٧٥ .
٥ يت من الوافر لعقيل وانظر المقتضب ١٧٤/٢ والخزانة ٢٧٦/٢ واللسان أخا ٢١ ٢١ والنوادر ١٩١،١١.

والمذهب لا يثبت بالمحتملات .

وقال ابن يعيش [١] : " فعلي أن تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام في قولك : أبوان ، لان هذا الموضع لما كان يلزم الاعلال بالقلب ، واستمر فيه الحذف أمضي ذلك فيه ولم يرد فيه ما كان يلزمه الاعلال له " والأصل : أبين ثم أضيفت هذا الجمع فيقال : أبي مثل مسلمي وعشيرى .

وأما فوك : فهو بمعني " الفم " وعند إضافته إلي ياء المتكلم يجوز فيها وجهان :-

الأول : أن تجعله كالأربعة الماضية بحذف لأنه ، وكسر ما قبل ياء المتكلم لمناسبتها تقول : هذا فمي ، وفتحت فهمي ، ووضعته في فمي . بردة إلي أصلة وهو " الفم " كما تقول : أخي ، أبي

الثاني :أن ترد المحذوف تقول : هذا فى ، ونظفت في ، وأكلته في في يلفظ واحد في الأحوال الثلاثة[٢] ، وذلك بالياء المشددة ، وإجراء الحركات الإعرابية الثلاثة علي الياء .قال الرضي[٣] : وهي أشهرهما . وقياس أصله : فوي كفدي ، ثم فاي ، لتحرك الواو ، وانفتاح ما قبلها إلا أنه لما جري العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيفت إلي الياء أن يقتصر من جملة الحركات الثلاثة علي الكسر للتناسب ، وكان العين ههنا

(١) شرح المفصل ٣/٣٧.

(٢) رضى الدين ١/٢٩٥، وابن يعيش ٣/٣٧.

(٣) المصدر السابق والصفحة السابقة.

كالحركات الإعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة ، والألف كالفتحة ألزمت الياء في الأحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة . فلما صارت الياء في مشبهة بالإعرابية ، وما قبلها مكسور كسرت الفاء "

قال ابن يعيش :[1] وإنما كان كذلك " أي بلفظ واحد في الأحوال الثلاث " لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ومررت بفيك فتكون حركة التاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف ، وهي وسيلة الحركات وجارية مجراها فكما يلزم أن يكون ما قبلها ياء الإضافة مكسورا في قولك : غلامي كذلك يجب أن تأتي بالياء وإذا جاءت الياء أن تكسر الفاء لان حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك : -"أمرؤ وابنم" أ هـ .

وذلك عند إسنادها إلي ياء النفس تقول [2]: امرؤي ، واينمي . بالمحافظة علي همزة الوصل فيها مع كسر ما قبل الياء ، ويجوز حذف همزة الوصل أيضا[3] ونحو : ادفو ، زندو ، كنفو فتسند بلا تغيير مراعاة للأصل تقول : إدفوي ، زندوي ، كنفوي ، أو بالقلب ياء وإدماغها في الياء مشددة أو في ، زندي ، كنفى وأما " ذو " بمعني صاحب ، ولا تقطع عن الإضافة أبدا ، لأنها صلة لجعل أسماء الأجناس صفة ، كما لا تضاف إلا اسم جنس ظاهر غير صفة نحو عقل ، علم ، مال فلا تضاف إلي فلا يجوز ذوه ، ذوك ، لانها لم تدخل إلا وصلة إلي وصف الأسماء

ح المفصل ٣٨/٢ .
ح المفصل ٣/٣٨ .
تو الوافي ٣/١٤٨ .

بالأجناس كما دخلت الذي وصلة إلي وصف المعارف بالجملة ، وكما أتي " بأي " وصلة إلي نداء ما فيه والألف اللام في قولك : يا أيها الرجل ويا أيها الناس كما يقول بن يعيش[١] وقد ورد إضافة " ذو " إلي الضمير في قول الشاعر –كعب بن زهير

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرويتها ذووها [٢]

وقولهم اللهم صلي علي محمد وذويه – كما ورد إضافة إلي الصفة في قراءه بن مسعود ﴿ وفوق كل ذي عالم عليم ﴾ [٣] وقد ذكر بن يعيش تجويزات لهذه القراءة لتوافق القياس بأن قال يحتمل أن تكون (عالم) مصدر كالفالج والباطل ، أو ذي زائدة ، أو من إضافة المسمي إلي الاسم علي حد قول الكميت .

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألبب [٤]

أصلها :

أصلها " ذوا مثل قفا وعصى[٥]، بدليل قوله تعالى: ﴿ذواتا أفنان﴾ [٦]ويجوز أن تكون لامه ياء أو واوا، ومن قال: بأن أصلها الواو من باب

---

(١) المفصل ٥٣/١ .

(٢) البيت من الوافر وانظر ابن يعيش ٥٣/١ والمغرب ٤٥ والهمع ٥٠/٢ والدرر ٦١/٢ وفي ديوانه ٢١٢.

(٣) يوسف ٧٦ .

(٤) سبق الحديث عنه .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.

(٦) الرحمن ٤٨ .

القوة والهوة، مما عينه ولامه من واو واحد، وهذا قليل، والأكثر أن تكون لامه من ياء من باب شويت وطويت. وهذا هو الأكثر فى الاســـتعمال، فحملها على ذلك أولى.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية الطويلة فى أرجاء باب الإضافة أستطيع أن أوضح فى خطوط قصيرة جهود هذا البحث، وحصيلته فيما يأتى:

أولا: الإضافة تكون بين اسمين، بإضافة أحدهما إلى الآخر، كما أن هنا تناسبا بين المعنى اللغوي والمعنى الذى قصده النحاة منها.

ثانيا: الإضافة تقتضى أمورا لابد من مراعاتها كحذف تنوين المضاف أو أل منه، ولابد من أثر وفائدة تنضب على المضاف تعريفا أو تخصيصا أو رفعا للقبح أو تذكيرا وتأنيثا ونحو ذلك.

ثالثا: قسمت الإضافة من حيث فائدتها للمضاف، فإن كانت الفائدة ترجع إلى المعنى كانت معنوية، أو اللفظ كانت لفظية، ونظرا لأن اللفظية على نية الانفصال جاز دخول أل عليها دون المعنوية.

رابعا: رأى الفراء بجواز إضافتها إلى كل معرفة فيه توسعه للأسلوب العربى، وهو الراجح، وإن رأى الجمهور خلاف ذلك.

خامسا: الصلة بين المضاف والمضاف إليه قوية، فلا فصل فيها إلا فى حدود السماع، ولا حذف أحدهما إلا بدا ، والحذف جائز فى لغة العرب ومطرد الاستعمال عندها فى المضاف والمضاف إليه.

سادسا: إضافة المسمى إلى الاسم، والصفة إلى الموصف والعكس جائز ووارد، وهذا رأى الكوفيين وقد أيدته ورجحته، والبصريون أولوا فى الأسلوب الوارد ولا داعى للتأويل.

سابعا: للاسم أحوال فمرة تمتنع إضافته، لعدم الفائدة للمضاف فيها، وذلك فى أمور خمسة، وأخرى يجب إضافته ويجوز قطعه لفظا وذلك فى كل بعض، أى غير،حسب آل، عل. ظروف الغايات، وقد يضاف للظاهر أو المضمر، أو للظاهر فقط أو لكل ضمير أو لضمير المخاطب وهى مصادر يجب إضافتها،وهناك مصادر يجوز قطعها مثل سبحان، عمرك وقد تابعتها فى كتب النحاة ووفيتها حقها فى البحث.

ثامنا: هناك ظروف تضاف إلى الجمل مطلقا وهى: إذ،حيث، بين أو الجملة الفعلية وهى: لما. إذا. آية. والمثل بذى تسلم ولا يقصد صورة الجملة، وإنما المصدر فقط، وما دل عليها من الزمان بأخذ حكمها إضافة وإعرابا.

تاسعا: المضاف إلى ياء المتكلم فى الصحيح، والشبه به، وجمع المؤنث والتكسير بكسر آخره، وأما المقصور المنقوص، والمثنى وجمع المذكر وملحقهما يخالفون الصحيح فى أحكام وقد يثبت كل ذلك بتفصيل.

عاشرا: بينت حكمه فى النداء، **والأسماء الستة عند إضافتها لياء المتكلـــم** وحكمها الإعرابي.

والله الموفق وهو الهادى إلى الطريق المستقيم، وصلاة
وسلاما على سيدنا محمد إمام الهدى وسيد
المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.